اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المؤتمر الفني الدورى الثالث

١٤ ـ ١٩ مارس ١٩٧٧

بغداد

******

التكامل العربى فى مجال توفير العنصر البشرى اللازم للتنمية الريفية

أعداد

*

الدكتور أحمد الأمين عبد الرحمن

******

نقابة الزراعيين

جمهورية السودان الديمقراطية

****

مقدمـــــــة :-

يتحقق الأرتفاع بالانتاج فى حالة الزراعات المتخلفة عن أحد أو كل السبل الآتيـــــة :-

١/ نتيجة للزيادة فى العدد الكلى للسكان .... وميكانيكية هـــذه الزيادة مبنية على زيادة السكان نفسها فهى أذن تعمل على انخفاض دخل الفرد فلا يمكن لها ان تأتى بزيادة فى الانتاج تحقق له ارتفاعا فى مستواه المعيشـــــى .

٢/ نتيجة لرفع سعر المنتجات الزراعية مما ينتج عنه زيادة فى حجـــم العماله الزراعية وناتجها ، ولكن أكبر مخاطر هذه الطريقة هى تشويشها على عملية التنمية الزراعية كلها .

٣/ ويبقى السبيل الوحيد المضمون لزيادة الانتاج في البلدان الناميـــة أو المتخلفة تكنولوجيا ، وهى زيادة رأس المال المستثمر فى الزراعة . وهـــذا الاستثمار قد يأخذ عدة أشكال منها أستصلاح الأراضى واستغلالها واستعمال الالآت والمبيدات والمخصبات مما جرت تسميته أجمالا بالوسائل المحسنه ، ومنها بالطبع تحسين كفاءة العاملين بالزراعة وتعليمهم أساليب جديدة ومتطورة للعمل والانتـــاج .

والتعليم والتدريب هما قاعدة التطور الزراعى التى لا يقوم بغيرها هذا التطور ولا يرتفع له بناء ، وفى المجتمعات النامية بوجه خاص فان الارتفـــاع بمستوى الانتاج وزيادة غلـة الارض ، وخلق المؤسسات الضرورية لتخطى حدود الانتاج المعيشى والوصول الى الأسواق تعتمد من بين أهم ركائزها على قدرة الناس ورغبتهم فى تطبيق الجديد من العلم والأساليب .

وللتعليم والتدريب مساهمتهما فى عملية التنمية الزراعية وبالتالى التنمية الريفية التى يمكن تلخيصها فى الاتـــــى :-

١/ ايجاد الأساس المادى للتطور العلمى فى الزراعة .

٢/ تعليم المزارعين مهارات جديدة .

٣/ تعليم المزارعين وسائل انشاء وطرق ادارة مؤسسات التسويق والتسـليف والترحيـل .

٤/ تغيير المفاهيم والمعتقدات التى تشكل حواجز مقعدة فى وجـه الوسائل العلمية الحديثة . ولذلك فلابد من ان يوجه التعليم

والتدريب الزراعى لاغراض التنمية الزراعية لفهم مبررات التغيير والنتائج التى يمكن انتظارها من عملية التغيير نفسها وطرق ووسائل أحداث هذا التغيير فى الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى ، ولمعرفة الصعوبات والمخاطر الحقيقية (لا الوهمية) المحيطة بقبول أساليب وطرق انتاجية جديدة •

وبالرغم من أن التعليم ليس فى حد ذاته سببا كافيا للتنمية فهو قطعا سبب ضرورى فكل عوامل التنمية تتطلب فى الواقع تحسين مستوى القوى العامله بالزراعة • فالقوى المدربة هى عنق الزجاجة فى عملية التنمية كلها • والتاريخ البشرى ملىء بتجارب التنمية الزراعية التى كان نصيبها الفشل لانه قد زاملها منذ البداية خطأ فى التصور بسبب قلة المفكرين والمخططين ، كما هناك أيضا تجارب أخرى توقفت فى مراحل التنفيذ لقلة الفنيين المدركين لواجباتهم القادرين على تحمل مسئولياتهم •

ولا أظن بأن أهمية التعليم والتدريب الزراعى فى قطر قوام حياته الزراعة كالسودان تحتاج الى كثير شرح أو تطويل • فموقف الغذاء العالمى المتأزم والزيادة المضطردة فى أسعار المنتجات الزراعية ، كلها حقائق تشير الى وجوب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين المعرفة والمهارات لدى المزارع وأسرته حتى تكون مساهمتهم فى فك الضائقة الحالية متمشية مع أهمية الموقف وخطورته •

ومما لا شك فيه ان أقصر السبل وأضمنها لهذا التحسين هى توفير المعلومات العلمية بطريقة سهله ومبسطه تتيح للمزارعين استيعاب هذه المعلومات والعمل بها وعكسها على مجمل انتاجهم • وهذا لا يتم فى تقديرى الا عن طريق توفير التعليم والتدريب الزراعى للمزارع وأسرته ولمختلف درجات الفنيين الذين يتعاملون معه ، وهؤلاء ، على وجه التحديد ، هم خريجو الكليات والمعاهد الزراعية وخريجو مراكز التدريب من العمال المهرة وشبه المهره •

وباستقراء التاريخ البعيد والقريب للتعليم الزراعى فى السودان فاننا نلاحظ ، بكل أسف ، عدم اكتمال سلم التدريب الزراعى فى أى يوم من الأيام • كما نلاحظ الظاهرة الغريبة المتمثلة فى الوفرة النسبية فى الخريج الجامعى بالمقارنة مع المستويات الأخرى • وبالرغم من أن هذه الظاهرة الاخيرة تواجه اليوم ببعض محاولات التقويم آلا ان حجم المشكلة الحقيقى يتطلب اهتماما أكثر كثيرا مما توفر حتى الآن • ولنتمكن من تحليل هذه الظاهرة ومن مناقشة مستقبل التعليم الزراعى بهدف توفير الكوادر اللازمة لعملية التنمية فلابد

من رجعة تاريخية سريعة نستعرض فيها تجارب بلادنا فى هذا المجال •

وعليه فان هذا البحث سيناقش فى البداية النشأة التاريخية للتعليم الزراعى فى السودان ويسبدى حولها بعض الملاحظات • ثم يستعرض، بسرعة واقع التعليم الزراعى وامكانياته الحالية ومن ثم يعرج ، فى محاولة محدودة ، الى تقدير الاحتياجات الراهنة من الكوادر الزراعية بمستوياتها المختلفة • ولاعطاء البحث عمقا مستقبليا ضروريا لاغراض هذا المؤتمر فانه قد شمل تقديرا لهذه الاحتياجات فى العشر سنوات القادمة •

وأخيرا فان البحث سيطرح للنقاش بعض الاراء حول سبل توفير هذه الاحتياجات وعددا من الاعتبارات عند معالجة هذا الموضوع •

ويود الكاتب ان يؤكد فى الختام ان الارقام فى هذا البحث وما بنى عليها من استنتاجات ومقترحات هى الى درجة كبيرة اجتهادات شخصية قد لا يكون نصيبها من الواقعية كبيرا ، كما قد لا يكون حظها من القبول موفورا ولكنها ستكون بالتأكيد قد اسدت خدمة كبيرة لهذا المؤتمر اذا هى ركزت الضوء على بعض جوانب هذا الموضوع البالى الأهمية •

التعليم الزراعى فى السودان

نظرة تاريخية :

بدأت تجربة التعليم الزراعى فى السودان فى عام ١٩١٦ بقيام مدرسة بربر الزراعية تحت أشراف مصلحة المعارف آنذاك تعينها فى ذلك مصلحة الزراعة • وبين عام ١٩١٦ وحتى انشاء معهد شمبات الزراعى فى عام ١٩٥٤ أنشىء عدد من المدارس الزراعية فى فترات مختلفة وبمستويات مختلفة نلخصها فى الجدول التالى :-

المدرسة	الجهة المشرفة	عام الانشاء	مستوى المدرسة	عام الاغلاق	عدد الخريجين
بربر الزراعية	مصلحة المعارف والزراعة •	١٩١٦	ثانوية عامه	١٩٢٣	٤٠
مدرسة الجريف الزراعية	البعثة التبسيرية الامريكية •	١٩٢٤	ثانوية عامه	١٩٣٨	٢٨
مدرسة الزراعة العليا	مصلحة المعارف ثم الزراعة •	١٩٣٨	فوق الثانوى العالى •	لا زالت عاملة •	أصبحت كلية الزراعة • يتبع...

تتمة للجدول السابق:

المدرسة	الجهة المشرفة	عام الانشاء	مستوى المدرسة	عام الاغلاق	عدد الخريجين
معهد يامبيو	مصلحة المعارف ثم الزراعة .	١٩٣٩	ثانوى عالى (ومرحلة وسطى)	١٩٥٥	٤٤
مدرسة الدويم الريفية .	مصلحة المعارف	١٩٤٢	ثانوى عالى (عامان)	١٩٥٥	١٢٠
مدرسة خبراء البساتين .	مصلحة الزراعة	١٩٤٧	ثانوى عالى (عملى)	عامله (بتأرجح)	١٣٠

وبنظرة تحليلية الى الحقائق التى يظهرها الجدول اعلاه يمكن أثبات الملاحظات التالية :-

أولا : قلة اعداد الخريجين من جميع المدارس المذكورة ، ويمكن تفسير ذلك بالآتى :-

أ/ عدم وضوح الهدف من أنشاء المؤسسة نفسها .

ب/ عدم مقدرة المؤسسة على اجتذاب انظار التلاميذ اما بسبب ضيق فرص التوظيف أو لعدم اقتناعهم بمزاولة العمل الزراعى الذى يسعون للانعتاق من قيوده نظرا لشيوع البيئة المحلية وعدم وجود ما يغرى بالارتباط بها .

ج/ عدم توفير الامكانيات المادية التى تسمح لهذه المؤسسات بالتطور والنمو .

د/ قيام تلك المؤسسات بدون خطة واضحة لتكامل العمل الزراعى بدليل عدم توفر مستويات متعددة منها فى وقت واحد مما لم يتح للخريجين من مستوى معين فرصة التحصيل فى المؤسسات الأعلى وبالتالى تحسين مستواهم وتركيز الرغبة عندهم للبقاء فى مجال العمل الزراعى .

هـ/ عدم توفير فرص العمل الحر للراغبين فيه من خريجى هذه المعاهد بسبب عدم وجود أجهزة للتسليف والائتمان مما حصر تركيز الخريجين فى فرصة العمل الحكومى والتى لم تكن دائما ميسورة ومتوفرة .

ثالثا : تقاسم مصلحتى الزراعة والمعارف ادارة هذه المؤسسات بصفة رئيسية مع قيام بعض المجهودات الخاصة بمساهمة محدودة فى هذا المضمار.

رابعا: ان كل المؤسسات التعليمية الزراعية التى كانت تمنح تدريبا زراعيا فى المستوى الثانوى لم يكتب لها البقاء طويلا مثال ذلك الثانوية الزراعية بالجريف ومعهد يامبيو ومدرسة الدويم الريفية . وربما يكون سبب ذلك هو تطلع الخريجين للوظيفة الحكومية والتى متى ما صعب الحصول عليها انصرفت انظار الراغبين فى دخول هذه المدارس عن التقدم اليها بسبب ما لاقاه الذين سبقوهم من مصير ، فالمرحلة الثانوية هى بطبيعة الحال أخطر المراحل فى تكوين التلميذ النفسى (السايكولوجى) وهى فترة سنى المراهقة والقلق والخيال ولذلك فالمعاهد الزراعية فى المستوى الثانوى جديرة فى رأينا بنظرة خاصة أقل ما يمكن ان ننصح به فى شأنها هو الحذر الشديد ، فتجارب الدول بشكل عام حافلة بالمحاولات الفاشلة فى مستوى الثانوية الزراعية .

حاضر التعليم الزراعى فى السودان :

التعليم الزراعى فى السودان توفره اليوم فى المستوى العالى كلية الزراعة بجامعة الخرطوم وفى المستوى الاوسط كلية الدراسات الزراعية (التى نشأت حديثا) بضم معهد شمبات الزراعى وكلية خبراء الغابات ومعهد التدريب البيطرى فى جهاز واحد) . والمدارس الثانوية الزراعية الجديدة بكل من الطلحة وحلفا الجديدة ومدرسة خبراء البساتين . وفى المستوى الحرفى مركز توزى للتدريب على قيادة الجرارات ومدرستى مساعد وبركات بمصرى الجزيرة . وهذا التقسيم يأخذ بتعريف المؤتمر الدولى للتعليم الزراعى (المنعقد بالدانمارك فى أغسطس ١٩٧٠) لمستويات التعليم الزراعى وبوجه خاص بالنسبة لتعريف المؤتمر للتعليم الزراعى الاوسط الذى كان كما يلى :-

" التعليم الزراعى الاوسط هو ذلك التعليم الزراعى الواقع بين التعليم الزراعى الجامعى والتعليم الزراعى الحرفى " ومن الواضح بالطبع ان فى هذا التعريف بعض التعميم الذى قد يجد معارضة من القائمين على بعض مؤسسات التعليم الزراعى ممن كانوا يعتبرون مؤسساتهم جزءا من التعليم العالى بدلا عن التعليم الاوسط . ولكن ميزة هذا التعريف أنه يضع حدا للتباين الكبير فى مستويات التعليم الاوسط فى دول العالم المختلفة ويجعل الحديث عن مستوى واحد من

هذا التعليم أمرا ممكنا بعد ان كان لا يستقيم الا اذا أشتمل على وصف مرهق لكل الخطوط والظلال المتعددة من مستويات المعاهد وأشكالها • وقياسا على هذا التعريف الذى قبلناه فسنستعرض بشىء من التفصيل مؤسسات التعليم الزراعى فى السودان ونبدى بعض الملاحظات حول كل منها •

التعليم الزراعى العالى :-

كلية الزراعة بجامعة الخرطوم هى فى الوقت الراهن المصدر الرئيسى لتخريج الزراعى الجامعى ولكن تساهم أيضا بعض جامعات العالم الاخرى وبوجه خاص جامعات جمهورية مصر العربية فى توفير الفنيين المطلوبين لاحتياجات العمل الزراعى • والفئة المشار اليها هنا تشمل على وجه التحديد حملة البكالريوس العام من الكليات الزراعى ممن يعملون اساسا بالقطاع الزراعى العام وبالتدريس فى الجامعات أو يعملون بالقطاع الخاص• وكلية الزراعة بجامعة الخرطوم قد خرجت حتى الآن ٧٠٥ زراعيا • والجدول رقم ٢ يبين اعداد المقبولين والمتخرجين من الكلية منذ انشائها وحتى اليوم •

التعليم الزراعى الاوسط :-

أ/ معهد شمبات الزراعى(١)

يمنح المعهد لطلابه فى الوقت الحاضر تعليما عاما فى الزراعة لمدة ثلاث سنوات يستوفى الطالب مقرراته خلالها فى برنامج نظرى وعملى يبلغ فى جملته ٢٩٥٨ ساعه دراسية مقسمة على النحو التالى : ٥٤٪ للعلوم الزراعية و٣٣٪ للعلوم الاساسية و١٣٪ للعلوم الاجتماعية كما ان نسبة الدراسة العملية الى الدراسة النظرية هى بالتقريب ١ : ١ • والمعهد قد أصبح الآن ذا نهرين يتسع كل واحد منهما لستين طالبا فى كل سنه من سنوات الدراسة الثلاث • ومجموع الطلاب هذا العام هو ٣٢٨ طالبا (١). ومعهد شمبات الزراعى رغم التوسع الذى طرأ على حجم القبول فيه وعلى امكانياته عامه الا أنه لا زال يحتاج لجهد مركز لتوفير كل احتياجات التدريب فيه •

---

(١) كما سبقت الاشارة فقد أصبح المعهد اليوم جزءا من كلية الدراسات الزراعية التابعة لمعهد الكليات التكنولوجية تحت الأسم قسم فنى الزراعة • ولكن عدد الطلاب المشار أليه هو للعام ٧٥/ ١٩٧٦•

ب/ الثانويـــات الزراعيـــة :ـ

تمنح الثانويات الزراعية بكل من الطلحة وحلفا الجديدة لطلابها فى الوقت الحاضر تعليما عاما فى الزراعة مدتـه أربع سنوات بعد الثانوى العام أى أنهـا فى مستوى الثانوية العليا بزيادة سنه واحده • والمنهج يتكون من مجموعتين مـن المواد هى : المواد العامه وتخصص لها ٧٨ ساعه فى الاسبوع والعلوم الفنيـه وتخصص لها ٩٠ ساعه فى الاسبوع بما فيها الدراسة العملية ويلاحظ الخلل الواضح فى نسبة المجموعتين اذ ان المنحى الاكاديمى واضح فى المنهج •

هذا وبالمدرستين الآن ٩٦٢ طالبا (١) سيتخرج منهم ٣٠٣ طالبا هذا العـام ولكن يلاحظ ان الاجهزة الموظفة مستقبلا لهؤلاء الخريجين لا علم لاغلبها بوجود هذه المدارس وبمستوى خريجيها وهو أمر لابد من أصلاحه فـورا •

ج/ مدرسة خبراء البساتين :

تمنح هذه المدرسة تدريبا عمليا فى النواحى البستانية وقد أتسم تاريخها بعدم الاتصال كما ان مستوى خريجيها غير واضح تماما من النواحى الأكاديميـة • والاعداد التى تخرجت من هذه المدرسة منذ أنشائها فى عام ١٩٤٧ لا زالت دون المئتين • والمدرسة تحتاج الى مراجعة شاملة لكل الأسس التى قامـت عليهـا •

د/ كلية خبراء الغابـات :ـ

بدأ تعليم الغابات فى السودان عام ١٩٣٥ فى صورة تدريب داخل الخدمة ثم أنشئت أول مدرسة تدريب للغابات عام ١٩٤٦ ونقلت الى مبانى مصلحة الغابات عام ١٩٥٨ ورفعت الى كلية عام ١٩٦٠ بعد التطور الذى انتظم مناهجهاالدراسية وشروط قبول الطلبـة •

الاهداف :ـ العمل على تخريج خبراء غابات لاستيعابهم بمصلحة الغابات ومجالس المديريات وبعض المؤسسات التى قد ترغب فى استيعاب خريجى هذه الكليـه•

أمانى التدريب الحالى ومدتـه : فيتمركز مونس التدريب فى تلقى علوم الغابـات باللغة الانجليزية بتركيز خاص على الجانب العملى ، والذى يستغرق ٦٠٪ مـن الفترة الدراسية كما يستغرق الجانب النظرى ٤٠٪ من الدراسة بالاضافة لتدريب الطلاب على ركوب الخيل وتدريبهم تدريبا عشكريا خلال سنتى الدراسة •

مستوى القبول : أكمال الدراسة الثانوية العليا بنجاح والحصول على الشهـادة الثانوية العليا ويفضل الطلبه المبرزين فى العلوم الطبيعية والرياضيات والجغرافيا واللغتين العربية والانجليزية على الا يزيد عمر الطالب عن ٢٥ عاما ولا يقـل عن ١٨ مع توفر الرغبة فى العمل فى الارياف •

الشهادة التى تمنحها المؤسسة : دبلوم فى علوم الغابـــات •
حجم القبول : (عدد الداخليين والخارجيين والعدد الكلى) : يستوعب المعهد حوالى ٣٠ طالبا كل سنتين

عدد الخريجين حتى الآن : التحق بالكلية ٢٩٦ طالبا منذ عام ١٩٤٦ وأكمـــل الدراسة بنجاح ٢١٠ طالبـــــا (١)

تخطيط القوى البشرية فى مجال الزراعة

تعتبر تقديرات الخطة العشرية ١٩٦١/١٩٧١ للاحتياجات من القوى البشرية فى مجال الزراعة (الانتاج النباتى فقط) أول دراسة علمية شبه مفصله لمتطلبات القطاع الزراعى من الكوادر الفنيه • ولقد جرت بعد ذلك عدة دراسات لتقديـر هذه الاحتياجات لاغراض مختلفة منها الدراسة التى سبقت التقدم بطلب قـــرض تمويل المعاهد الزراعية بأبى حراز وأبى حجار والدراسة التى أجراها الدكتور ممتاز عارف فى عام ١٩٦٩ والدراسة التى اجراها عميد كلية الزراعة ، فـــى عام ١٩٧٠ ، بغرض تركيز فرص استغلال أمكانيات التدريب الموجودة بالكليـــة آنذاك • وأخيرا الدراسة التى أجراها الدكتور احمد الأمين بطلب من الصندوق العربى للانماء فى نوفمبر ١٩٧٤ وهذه الدراسات كلها وأن اختلفت فى زمانهـا والهدف من اجرائها الا انها جميعا تلتقى فى سعيها لاستكشاف حقيقـــة احتياجات البلاد من الكوادر الفنيه بمستوياتها المتعددة وهى عملية مطلوبـــة نسبة لخلو الساحة من الدراسات التفصيلية المتخصصة التى تتيح تطورا علميا كاملا لابعاد هذه المشكلة ولعلنا فى هذا المقام نسترشد فعلا بمجمل تلـك الدراسات فى اعداد هذا البحـــث •

ولكن لابد من الاشارة اولا الى أنه توجد عدة طرق لتقدير القـــوى البشرية منها مثلا حساب الاحتياجات على أساس : ١/ الخدمة المطلوبة لقدر معين من المساحة المزروعة ٢/ الخدمة المطلوبة لعدد معين من الاســـر الريفية ٣/ تقدير الاحتياجات بواسطة الاجهزة الموظفة قياسا على حجم التوسع الادارى والفنى المطلوب • ومن بين هذه الطرق الثلاثة فاننا نميل الى استعمال الطريقة الاولى فى حساب احتياجات البلاد من الزراعيين الفنيين علما بأن لكل واحده من هذه الطرق الثلاثة محاسنها كما ان لها عيوبها • ولكن قبل الدخول فـــى تفاصيل عملية حساب الاحتياجات فلابد من وضع الافتراضات الاساسية التالية :ـ

---

(١) الاشارة السابقة هى لعام ١٩٧٥ وكذلك بالنسبة لبقية الارقام الواردة فى التقريـــر •

١/ يفترض ان خريجا زراعيا جامعيا واحدا سيكون مطلوبا لرعاية ٥٠٠٠ فدانا من المحاصيل المروية .

٢/ يفترض ان خريجا زراعيا جامعيا واحدا سيكون مطلوبا لرعاية ٢٠٠٠ فدانا من المحاصيل البستانية .

٣/ يفترض ان خريجا جامعيا واحدا سيكون مطلوبا لرعاية ١٠٫٠٠٠ فدانا من المحاصيل المطرية الممكننة .

٤/ يفترض ان خريجا زراعيا جامعيا واحدا سيكون مطلوبا لرعاية ٢٥٫٠٠٠ فدانا من المحاصيل المطرية التقليدية .

٥/ يفترض انه لابد من توفر ثلاثه زراعيين من المستوى الاوسط مقابل كل زراعى جامعى .

٦/ يفترض انه لابد من توفر عشره عمال مهره مقابل كل خريج جامعى .

٧/ يفترض ان خريجا زراعيا جامعيا واحدا سيكون مطلوبا لكل ٧٥٫٠٠٠ فدانا من الغابات .

٨/ يفترض ان خريجا زراعيا جامعيا واحدا سيكون مطلوبا لكل ٢٠٠٫٠٠٠ فدانا من المرعى الطبيعى .

٩/ يفترض ان ٣٤ عالما باحثا سيكونوا مطلوبين لكل محطه ابحاث رئيسية وان ٧ باحثين سيكونوا مطلوبين لكل محطة ابحاث فرعية .

١٠/ وأخيرا يفترض ان ٢٠٪ من جملة الزراعيين الجامعيين المطلوبين للانتاج النباتى سيكونوا مطلوبين لدعم المصالح الفنيه المختلفة .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) ان حاجة الزراعات الموجودة اليوم الى الخريج الجامعى فى ظل الافتراضات السالفة الذكر تصل الى ٢٠٣٠ خريجا كما ان هذه الاحتياجات وبناء على التوسع الزراعى المرتقب فى عام ١٩٨٥ ستكون لنحو ٣٤٨٥ زراعى جامعى .

وبالرجوع الى الجداول :-

١/ جدول مجمع الخريجين الزراعيين منذ أنشاء المؤسسة المعنيه جدول رقم (٥) .

٢/ جدول توزيع الخريجين الزراعيين الجامعيين حسب الهيئات الموظفه جدول رقم (٦) .

٣/ جدول توزيع خريجى معهد شمبات الزراعى حسب الهيئات الموظفه جدول رقم (٧)

٤/ جداول القبول والتخريج لكلية الزراعة ومعهد شمبات الزراعى والثانويات الزراعية ومركز توزى - الجدول رقم (٢) و (٣) و(٤) يمكن اثبات الملاحظات التاليه :-

١ــ بما ان جملة الزراعيين الجامعيين العاملين حاليا بالقطاع الزراعى هى ٨٠٦ وبما ان العدد المطلوب لخدمة الزراعات الموجودة هو حوالى ٢٠٣٠ (جدول رقم ١) فيصبح النقص الحالى فى اعداد الخريجين الجامعيين هو (٢٠٣٠ ــ ٨٠٦) أى ١٢٢٤ زراعيا جامعيا ٠

٢ــ بما ان جملة الزراعيين من المستوى الاوسط (معهد شمبات + الثانويات الزراعية القديمة + الثانويات الزراعية المصرية + الثانويات الزراعية السودانية الجديدة) العاملين حاليا بالقطاع الزراعى هى حوالى الالف ومئتمن زراعى أوسط ١٢٠٠ (منهم ٦٤٧ من معهد شمبات و٣٨٨ من الثانويات الزراعية القديمة والباقين من الثانويات الزراعية المصرية ٠ وبما ان الحاجة للخريج الاوسط لمقابلة الزراعات الموجودة هى ثلاثة اضعاف مثيلاتها من الخريج الجامعى (أى ٦٠٩٠) فان النقص الحالى فى مستوى الخريج الاوسط يبلغ (٦٠٩٠ــ ١٢٠٠) أى ٤٨٩٠ زراعيا أوسطا ٠

٣ــ بما ان جملة الزراعيين الحرفيين (عمال مهره) ممن تخرجوا من مختلف معاهد التدريب الزراعى على مر السنين لا يزيد بل لا يصل الى الالف مع التجاوز البالغ فى تحديد المستوى فانه من الجائز فى وجه الاعداد الهائلة المطلوبة منهم الآن اعتبار الساحه خاليه تماما من هذا النوع من الخريج الزراعى ، والذى كما سلفت الاشارة لابد من توفره بنسبة عشرة أفراد لكل زراعى جامعى واحد ٠ أى أنه مطلوب من هذا المستوى لمقابلة احتياجات العمل الزراعى الحالى حوالى ٢٠٣٠٠ خريجا ٠

وعليه فيمكن تلخيص الموقف الحالى بالنسبة للكوادر الزراعية الفنيه فيما يلى :ــ

المستوى	الحاجة الحقيقية الآن	النقص
الجامعى	٢٠٣٠	١٢٢٤
الاوسط	٦٠٩٠	٤٨٩٠
الحرفى (العامل) الماهر ٠	٢٠٣٠٠	١٩٣٠٠

أمكانيات مقابلة الاحتياجات الى الكوادر الفنية فى عام ١٩٨٥

كما ورد آنفا فانه اذا ما سارت خطى التوسع الزراعى كما هو متوقع لها أن تسير فان الحاجه الى الخريجين الجامعيين فى عام ١٩٨٥ ستبلغ حوالى ٣٤٨٥ زراعيا جامعيا • ولننظر الآن فى أمكانية توفر هذا العدد والاعداد المقابلة له من الكوادر المعاونه عند ذلك التاريخ •

أولا : الخريجيون الجامعيون :

نسبة لان القبول بكلية الزراعة قد بلغ أعلى درجاته فى عام ٧١/١٩٧٢ عندما وصل الى ٢٢٠ طالبا فى العام فانه يجوز افتراض أنه من الممكن المحافظة على هذا المستوى بدون حاجه الى زيادة الامكانيات المادية بالكلية • فاذا أعتبرنا ان التخريج للاعداد المقبولة يمكن ان يتم بنسبة نجاح سنويه تبلغ ٩٥٪ فانه بالتالى يمكن توقع ان تخرج الكلية فى مدى العشرة أعوام القادمه ٢٠٩٠ زراعيا جامعيا • وبما ان الزراعيين الجامعيين العاملين حاليا بالقطاع الزراعى يبلغون حوالى ٨٠٦ زراعيا واذا قدرنا ان يترك ٥٪ منهم الخدمة فى مدى العشر سنوات المقبلة فان الباقين منهم بالاضافة الى العدد الذى قدرنا ان تخرجه الكلية فى فترة العشر سنوات سيكونوا حوالى ٢٨٥٦ زراعيا جامعيا • وعليه فان النقص المتوقع فى مستوى الخريج الجامعى فى عام ١٩٨٥ سيكون حوالى ٦٢٩ زراعيا جامعيا • وهو نقص كبير ولكنه غير خطير اذا ما توفرت المستويات الاخرى من الكوادر المعاونة وقد يحول ان يتسنى سد هذا النقص من الطلاب الذين يدرسون الآن بالجامعات خارج البلاد فلا يكون هناك من سبب للقلق من العجز المتوقع •

ثانيا : خريجو المستوى الاوسط :

أ/ المعاهد العليا :

وكما ورد قبلا فاننا نعنى بالمستوى الاوسط كل مراحل التعليم الزراعى دون الجامعى وفوق التدريب الحرفى وهو بذلك يشمل المعاهد العليا (شمبات وأبو حراز وأبو حجار) والثانويات الزراعية • ولسهولة العرض فاننا سنعالج المستويين وكأنهما مستوى واحد وهو أمر مقبول علميا على الأقل وان لم يكن مقبولا من خريجى المعاهد الزراعية العالية (مانحة الدبلوم) •

وبما ان معهد شمبات الزراعى قد درج منذ عام ٧٠/١٩٧١ على قبول ١٢٠ طالبا فى العام فانه يمكن افتراض انه من الممكن المحافظة على هذا المستوى من القبول حتى عام ١٩٨٥ • فاذا افترضنا نسبة نجاح للمقبولين فى حدود ٩٠٪ فان ذلك يعنى تخريج ١٠٨ طالبا فى العام أى ١٠٨٠ خريجا على مدى العشر سنوات المقبلة •

ونسبة لان معهدى أبوحراز وأبوحجار سيخرجان أول دفعة لهما فى عام ١٩٧٨ • وبما ان حجم القبول بالمعهدين هو ٢١٠ طالبا (٩٠ بأبى حجار و١٢٠ طالبا بأبى حراز) ولذا طبقنا ذات الافتراضات التى طبقناها على طلاب معهد شمبات فان ١٨٩ طالبا سيتخرجون كل عام • وبما ان عام ١٩٨٥ سيكون على بعد سبعة أعوام فقط من عام ١٩٧٨ وهو بداية التخرج فان جملة من سيتخرجون من معهدى أبوحراز وأبوحجار حتى عام ١٩٨٥ سيكونوا ١٣٢٣ •(١)

ب/ المدارس الثانوية الزراعية

بما ان بمدرستى الدلحه وحلفا الجديدة الآن حوالى ٩٦١ تلميذا واذا اعتبرنا انهم سيكملون دراساتهم بنسبة نجاح تصل الى ٧٠٪ فانه يمكن توقع ان يتخرج على مدى الاربعة أعوام المقبلة نحو ٦٧٣ تلميذا من هذه المدارس• واذا ما افترضنا ان يستمر القبول بالمدرستين فى حدود ٣٠٠ طالبا فى السنه فانه يمكن توقع تخرج ١٢٦٠ طالبا على مدى الست سنوات التالية حتى عام ١٩٨٥ • وعليه تصبح جملة الخريجين الجائز اعدادهم بواسطة المدارس الثانوية الزراعية بين اليوم وعام ١٩٨٥ هو ١٩٣٣ •

فاذا قدرنا ان يلتحق بالخدمة نحو مئتين من نفس المستوى بشقيه الاعلى والأدنى من مصادر اخرى فى مدى العشر سنوات القادمة أى بمتوسط سنوى مقداره عشرون خريجا أوسطا فبهذا تصبح جملة من سيتوفرون من هذا المستوى فى عام ١٩٨٥ هى ٤٥٣٦ زراعيا • وبما اننا قد اثبتنا قبلا ان الخريجين من المستوى الاوسط العاملين حاليا بالقطاع الزراعى هم حوالى ١٢٠٠ (مع التجاوز فى تحديد المستوى) واذا ما اعتبرنا ان نحو ١٠٪ منهم سيتركون الخدمة حتى عام ١٩٨٥ فان جملة العدد الباقى منهم سيكون ١٠٨٠ ، فاذا أضفنا الى هؤلاء العدد الذى تقدر ان توفره مختلف مستويات تأهيل الزراعى الاوسط فان جملة الزراعيين من هذا المستوى فى عام ١٩٨٥ ستكون ٥٦١٦ زراعيا •

وبما ان جملة العدد المطلوب توفره من المستوى الاوسط فى عام ١٩٨٥ سيكون ١٠٤٥٥ فان النقص فى الكادر المتوسط سيكون فى ذلك الوقت نحو ٤٨٣٩ وهو نقص بالتأكيد فادح •

ثالثا : العمـــال المهـــره

وهذه الفئه من الزراعيين نرجو ان نوضح فى البداية اننا نقصد بهـــا العمال الزراعيين الذين تلقوا تدريبا عمليا وفنيا فى فروع العمل الزراعى المختلفة تتراوح مدته بين سته أشهر وعام • وباستثناء خريجى مركز توزى للتدريب علـــى الآلات الزراعية البالغ عددهم ٤٤٨ • وخريجى مركزى تدريب ابناء المزارعيـــن ببركات ومساعد بمشروع الجزيرة والبالغ عددهم ١٦٠٠ خريجا فان المتاحة كما أسلفنا تبدو خالية تماما من هذا المستوى • فاذا اعتبرنا جملة من تخرجـــوا كعمال مهره فى المراكز المذكورة منذ أنشائها وحتى اليوم هم نحو الفى (٢٠٠٠) عامل مدرب وبما ان جملة العدد المطلوب من هذا المستوى فى عام ١٩٨٥ سيكون عشره أضعاف عدد الخريجين الجامعيين أى ٣٤٫٨٥٠ فان النقص فـــى هذا المستوى سيكون فى عام ١٩٨٥ نحو ٣٢٫٨٥٠ •

ملخص موقف الكوادر الفنية فى عام ١٩٨٥ :

المستوى	العدد المطلوب	العدد المتوفر	النقـــص
الجامعـــى	٣٤٨٥	٢٨٥٦	٦٢٩
الاوســـط	١٠٫٤٤٥	٥٦١٦	٤٨٣٩
الحرفـــى	٣٤٫٨٥٠	٢٠٠٠	٣٢٫٨٥٠

ناحية الكـــم :

ماذا تعنى كل الحقائق المذكورة فى ما مضى من مجال من وجهـــة نظر الاعتبارات الكمية ؟ انها فى راينا تعنى :ـ

١ـ ان هناك نقصا حاليا فادحاً فى الكوادر الزراعية (الانتاج النباتى) بجميع مستوياتهـــا •

٢ـ ان النقص فى المستوى الجامعى كبير جدا فى الوقت الحالى اذ ان العدد الموجود الآن من الجامعيين الزراعيين يزيد قليلا عن ٥٠٪ من الاحتياجات الحقيقيـــة •

٣ـ ان النقص فى الكادر الجامعى مستمر حتى عام ١٩٨٥ ولكن بصورة متناقصة وقد لا يصل حد الخطورة أبـــدا •

٤ـ ان هناك وفرة نسبية فى اعداد الزراعيين الجامعيين بالمقارنة مـــع خريجى المرحلة الوسطى اذ ان جملة العدد الموجود من المستوى الاول يبـــع ٨٠٦ زراعيا بينما من المستوى الثانى يبلغ فقط حوالى الألف مع التجاوز فـــى تحديد المستوى نفســه أى ان النسبة بين خريجى الجامعة وخريجى التعليـم الزراعى الاوسط أقرب الى ١:١ منها الى ١ : ٣ •

٥/ ان النقص فى الكادر الاوسط فادح الآن وقد يصير أفدح فى عام ١٩٨٥ اذا لم تتحسن أساليب استغلال المؤسسات الموجودة واذا لم تتوسع امكانياتها وربما اذا لم تحدث فيها زيادة توفر الاعداد المطلوبة ٠

٦/ ان سلم العمل الزراعى ناقص فى الوقت الحاضر اذ ان العامل الزراعى الماهر غير موجود الا فى أضيق نطاق ولابد من توفيره باقصر السبل وأضمنها ٠

٧/ ان موقف الكوادر الزراعية بجميع مستوياتها ، اذا ما كان للتنمية الزراعية ان تشهد تطورا سريعا وعاجلا لمقابلة أزمة الغذاء العالمية مثلا ، قد يشكل عقبة فى وجه هذا التطور الا اذا كان التخطيط لهذه التنمية شاملا للعنصر البشرى بكل أبعاده ودرجات اعداده ٠

أسلوب مواجهة المتطلبات الكمية من الكوادر الفنيه :-

ان مواجهة النقص الحالى والمتوقع فى الكوادر الفنيه تشير فى تقديرنا وقبل أى اجراء توسعى فى المؤسسات التعليمية الموجودة أو خلق مؤسسات جديدة الى النواحى الهامه الاتية :-

١- ضرورة جمع بيانات دقيقة ومفصله عن المهام الوظيفية والتوزيع الجغرافى للكوادر الموجودة ٠

٢- ضرورة جمع البيانات المفصله أيضا عن خطط التوسع الزراعى واحتياجات التوسع فى المحاصيل الجديدة بوجه خاص ٠

٣- دراسة درجة الكفاءه التى تعمل بها المؤسسات القائمة ٠

٤- جمع البيانات الدقيقة وبأكثر الوسائل وضوحا من جميع المخدمين عن تقديراتهم الموضوعية لاحتياجاتهم من الكوادر الفنيه ٠

٥- جمع البيانات المناسبة التى تساعد فى تقدير استعداد الكوادر الموجودة للعطاء المطلوب والمناسب بمعنى ان يتم الحصول على بيانات توضح حدود الجزاء المتوفر ودرجة الرضى التى يحس بها العاملون وآراءهم فى ما يلاقون من تفهم لقضاياهم فربما كان فى اصلاح ما أعوج من هذه الناحية رفع لدرجة كفاءة الاداء الوظيفى بما يلغى كل مطلب بزيادة حجم التوظيف فى جهاز أو آخر ٠

بعض الاعتبارات الكيفية

١/ أدارة التعليم الزراعى وتبعيته :

توجد فى العالم اليوم عدة اشكال لادارة التعليم الزراعى وتبعيته ولكن تمثل الاشكال السبعة التالية أهمها وذلك على النحو التالى :-

أ/ تبعية بعض مراحله العليا لوزارة الزراعة ٠

ب/ تبعيته كله لوزارة الزراعة ٠

ج/ تبعيته كله لوزارتى الزراعة والتربية والتعليم العالى معا ٠

د/ وجود بعض مراحله العليا فى ادارات مستقله ٠

هـ/ وجود التعليم الزراعى العالى كله كجزء من التعليم العام ـ وهو أندر الاشكال ٠

و/ وجود التعليم الاوسط فى صلة ما بالتعليم الجامعى ٠

ز/ وجود كل التعليم الزراعى مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالى وهو شكل آخر نادر ٠

والجدول التالى يوضح تبعية التعليم الزراعى الاوسط على وجه التحديد فى بعض الدول التى اخترناها كنماذج لهذه الاشكال ٠ ولكن صحيح أيضا بالنسبة لبعض الدول ان التبعية الموضحة تنسحب حتى على التعليم الزراعى الجامعى ٠

بعض التعليم الزراعى يتبع لوزارة الزراعة	كل التعليم الزراعى يتبع لوزارة الزراعة ٠	كل التعليم الزراعى يتبع وزارة الزراعة ووزارة التربية ٠	كل التعليم الزراعى يتبع وزارة التربية ووزارة التعليم العالى ٠	بعض المراحل فى ادارات مستقله ٠	كل التعليم الزراعى يتبع لوزارة التربية والتعليم ٠	التعليم الزراعى الاوسط صلته بالجامعى
الجزائر	الاتحاد السوفيتى	الولايات المتحدة الامريكية ٠			اليابان	
المغرب	السويد		جمهورية مصر العربية	سيلان	كوريا الجنوبية	زائير
كندا	الدانمارك	أستراليا		ماليزيا	الصين الوطنية	الكمرون
رومانيا	الهند	بلغاريا		الفلبين	فيتنام الجنوبية	بوليفيا
المانيا الغربية	باكستان				بلجيكا	سيلى
	المجر					
	يوغسلافيا					
	سوريا					

والجدول أعلاه يبرز حقيقتين هامتين جدا ـ

١/ الحقيقة الاولى هى ان تبعية كل مراحل التعليم الزراعى الاوسط لوزارة الزراعة نمط معروف فى عدد كبير من أهم دول العالم المتقدم ٠

٢/ والحقيقة الثانية هى ان تبعية جزء من التعليم الزراعى الاوسط

لوزارة الزراعة (العمود ١ ، ٢ ، ٣) شكل ينتشر بقاعدة الدول المتقدمة التى يوجد بها النمط الاول حتى لتكاد تضم أهم الدول وأكثرها تقدما فى القارات الخمس ٠

والخلاصة من الملاحظتين هى أنه يمكن بل يستحسن ان تباشر وزارة الزراعة فى أى قطر فى العالم ، أشرافا كاملا عن مستوى واحد على الاقل من مستويات التعليم الزراعى أو التدريب الزراعى وذلك التزاما بمبدأ تخطيطى سليم حيث يتسنى ربط خطط التعليم والتدريب ببرنامج التوسع الزراعى وحيث يتسنى توفير هؤلاء الفنيين وفق احتياجات العمل الزراعى ومتطلباته ٠ وتحت النظام الاشتراكى بوجه خاص فانه نسبة لان الاقتصاد كله يسير موجها من الدولة والزراعة كجزء من الاقتصاد تتأثر مباشرة بهذا التوجيه فانه من الضرورى جدا ان يتحقق الربط الكامل بين أجزاء العمل الزراعى ومقوماته كلها ، والتى يشكل التعليم الزراعى واحدا من أهمها ٠ ولكى يتم هذا الربط بالطريقة التى تخدم تقدم الزراعة وتطورها فلابد من تبعية التعليم الزراعى لوزارة الزراعة ومسئوليتها عنه مسئولية مباشرة وهو ما يحدث الآن فى الاتحاد السوفيتى والسويد وغيرهما مما ورد بالجدول أعلاه ٠

كما أنه فى البلدان النامية بالذات ، وبينها السودان بالطبع ، فلابد من اخضاع التعليم الزراعى لوزارة الزراعة للاعتبارات الموضوعية الاضافية التالية :

١/ بسبب حالة التخلف العظيم الذى تعيشه الزراعة ولان مؤسسات التعليم الزراعى تكون (وهى عندنا كذلك) قليلة العدد وبسيطة التركيب حسب بساطة الزراعة نفسها ٠

٢/ لان وزارة الزراعة خصوصا فى مراحل النمو الاولى تكون أكثر تأهيلا (وهى عندنا فعلا كذلك) من غيرها للاشراف على التعليم الزراعى بما لها من خبرات غنية فى هذا المجال ٠

ومن واقع التجربة الآن فان التعليم الزراعى الاوسط فى مرحلته الاعلى (مرحلة الدبلوم) قد بدأ يفقد صلته بوزارة الزراعة بل يفقد اتجاهه كلية وهو وضع ينذر بخطر جسيم ٠ كما أنه فى مرحلته الادنى (الثانوية الزراعية الجديدة) لا صلة له البته ، وحتى الآن ، بمحدم المستقبل فى القطاع الزراعى العام وشبه العام رغم ان طلبة الدفعة الاولى منه قاب قوسين أو أدنى من التخرج ٠ كما ان المحتوى الدراسى والمنهج التدريبى مليئان بالمتناقضات والنواقص ٠ والأمر كله جدير بوقفة مراجعة ٠ فلا عيب ان يكون صدر قرار فى غير موضعه باتباع التعليم الزراعى لوزارة التربية ولكن الخطأ هو فى ترك الامر على ما هو عليه برغم كل الاخطار الراقعة والماثلة ٠

٢/ دراسة العلوم الانسانيـة :ـ

أن على معاهد التعليم الزراعى ،فى البلدان النامية بوجه خاص واجبا أساسيا فى التنميته لضرورة اعطاء العلوم الانسانية مكانه خاصه بين جدرانها وذلك لان مشاكل التخلف الزراعى والاقتصادى هى فى الواقع نتائج مباشرة للتخلف والجهود الاجتماعى • وعليه فلابد من ان يوفر المنهج الدراسـى الماما أوليا بسبل التعامل مع المجتمع الريفى وطرق الاتصال به • وهـذا يعنى على وجه التحديد ان تحظى العلوم الانسانية بما لا يقل عن عشره فى المائة من مجموع ساعات الدراسة الكلـى •

وبالرغم من ان معهد شمبات الزراعى قد أهتم بهذه الناحية الا أن جملة المنهج الذى يدرس من العلوم الانسانية يحتاج الى كثير من المراجعة • اما كلية الزراعة فهى بكل أسف قد أغفلت هذه الناحية اغفالا شنيعا لعله فى الحقيقة السبب الرئيسى خلف عزوف الخريج الجامعى عن العمل الميدانى • ولعلنا ذمن هذا المؤتمر نحمل الكلية رسالة عاجله بضرورة الاهتمام بهذه الناحيـة •

٣/ التخصص وشبه التخصص العلمى بكلية الزراعة :

لا شك ان كل مسئول فى الحقل الزراعى قد واجه موقفا مرعجا مع خريـج أو آخر من خريجى كلية الزراعة بسبب اصرار الاخيرين على العمل فقط فـى المجال الذى حصلوا فيه على شبه التخصص • والذى أود ان أقوله هنا أولا هو ان اصرار الطالب على انه متخصص اصرار لا يسنده واقع الدراسة التى حصل عليها فى سنته الاخيره فهو يدرس مجموعة من المواد لا تقف أى منها متميزة بدرجة كافية تبرر فهم الطالب للموضوع على انه تخصص •

أننى أرى بأن كلية الزراعة بأسقاطها للبكالريوس العام بمعناه القديـم وبانتهاجها لاسلوب شبه التخصص قد ساعدت بغير وعى أو قصد فى أفقـار أجهزة اساسية ما كان لها ان تعانى هذا الوضع فى ظل البكالريوس العـام القديم مثال ذلك المراعى والارشاد الزراعى وفحص التربة وغيرها • ولعل هـذا المؤتمر يخدم غرضا اساسيا جدا اذا ما خرج بالتوصية الختامية بأن تعمـل كلية الزراعة وابتداء من العام القادم على منح البكالريوس العام وأن تعد الخريج الذى تحتاجه الخدمة فعلا • فما وصل السودان بعد لمرحلة ان يكون تعليمه الجامعى تعليم من أجل التعليم اذ لابد له ان يكون متجاوبا مع احتياجـات البلاد الحقيقـة •

٤/ الاهتمام بتمويل التعليم الزراعى وتوفير الاحتياجات المادية لمؤسساته

وهذا المبدأ يمكن تطبيقه اذا ما التزمنا بقاعدة ان تكون للمعاهد الزراعية ، من كل المستويات ، مزارع واسعه بها كل امكانيات الانتاج الحيوانى والنباتى على أساس تجارى وبها أيضا كل فرص التدريب والبحث العلمى • وفى الاتحاد للسوفيتى وهى بلد قائده فى هذا المجال توفر كل هذه الامكانيات لمزارع المعاهد التعليمية ثم تؤول الارباح الناتجه بحيث تذهب ٤٠٪ منها الى تطوير وسائل الانتاج فى المزرعة ، و١٠٪ كمكافآت للعمال الدائمين و ٥٠٪ للدراسة والمتطلبات التعليمية وتزويد المعامل بما تحتاجه من معدات • وكما هو واضح فان معاهد التعليم الزراعى السوفيتى لم تترك كلية تحت رحمة وزارة الخزانه لتبرها بما تراه من مال ولم تجبر على اعادة دخول مزارعها الى هذه الوزارة وهكذا تحققت لهذه المعاهد حرية ضرورية فى رسم برامج تطورها وتحسين وسائلها وفتحت لها فرصة غير محدودة لمزاولة هذا التطوير والتحسين •

٥/ التخصص الاقليمى :

لابد لتحقيق الربط بين مؤسسات التعليم الزراعى وواقع الزراعة فى البلاد من انشاء هذه المؤسسات بهدف خدمة الزراعة السائدة فى الاقليم بكل ما يمكن توفيره من أسباب التخصص ، مثال ذلك انشاء معهد لدراسة القطن بالجزيرة ومعهد آخر لدراسة المحاصيل الاستوائية بجوبا او مريدى أو غيرها • ومبدأ التخصص هذا يفتح مجالا رحبا للتعاون بين البلدان العربية ويوفر فى ذات الوقت كثيرا من المال والجهد •

التعليم الزراعى غير النظامى

الارشاد الزراعى

نسبة للشح البالغ فى اعداد الكوادر الفنيه بكل مستوياتها فلابد من ايجاد وسيلة اضافية سريعة تعاون المؤسسات التعليمية الزراعية الموجودة فى انجاز مهامها بقدر معقول من الكفاءه الفنيه • ومن تجربة العالم الخارجى فالوسيله المناسبة والمضمونه فى هذه الحال هى التعليم الارشادى ومؤسساته التدريبية فواحدة من المشكلات الاساسية المسئولة عن تخلف الزراعة عندنا هى افتقار المزارع عموما الى المعرفة العلمية والى مواكبة أساليب العصر فى العمل والحياه • والخدمة الارشادية المتوفرة الآن لمزارعى السودان تكاد لا تغطى ٢٪ من الاحتياجات الحقيقية • ونسبة لان الارشاد الزراعى قد كان بين اقدم أقسام

وزارة الزراعة ولما ظل يعانيه من تقدم بطىء جدا فان على هذا المؤتمر تنبيه الاذهان بطريقة قاطعة وصريحة الى وجوب دعم هذا الجهاز حتى يلعب دوره المطلوب • وبشكل أكثر تحديدا فلابد من الاهتمام بانشاء المجمعات الارشاديه التدريبية التى تعمل فى وقت واحد على مزاولة العمل الارشادى وعلى توفير التدريب العملى فى أساليب الزراعة للمرشدين المحليين والمزارعين وحتى للكوادر الوسطى فى برنامج تتراوح وبالنسبة للفئة الاولى بين اسبوع وثلاثه أسابيع وبالنسبة لباقى الفئات بين ثلاثة أشهر وعام كامل • ولعل هذا النمط من أسلوب علاج مشكلة الكوادر الفنية يكون مفيدا تماما فى ظروف بلادنا ولعله يستحق أن يوصى هذا المؤتمر بانشاء واحد من مثل هذا المجمع بكل واحده من مديريات السودان •

التكامل العربى الممكن والمطلوب
على ضوء الحقائق الواردة فى هذا البحث

ماذا تعنى كل الحقائق الواردة فى هذا البحث بالنسبة لهذا المؤتمر ؟

أنها تعنى فى تقديرى بعض أو كل الحقائق التالية ، من وجهة نظرنا نحن فى السودان :ـ

أولا : ان السودان برغم ثقل وزنه الزراعى (أكثر من مئتى مليون فدانا صالحه للزراعة) يعانى شحا حاليا بالغا فى الكوادر الزراعية بكل مستوياتها خصوصا الكوادر الوسطى ومستوى العامل الماهر وأنه حتى بالنسبة للاعوام العشره القادمة ومع افتراض التنمية الزراعية المحدودة جدا لن يتمكن من مقابلة احتياجاته من هذه الكوادر ولابد له من خطة عاجلة ومدعومة بامكانيات أخواته العربيات فى المجالين البشرى والاقتصادى ٠وذلك بالتفصيل الآتى :ـ

١ـ العمل على أنشاء مركز أقليمى (بالموقع المناسب من القطر) لتدريب الكوادر المعاونه وعلى وجه الخصوص فى مستوى العامل الماهر ٠على ان تتركز المهارات المطلوبة فى مجالى الأنتاج الزراعى والصناعات المرتبطة به بشكل مباشر ٠ولضرورة تزويد هذا المركز بأحدث وسائل التدريب فلابد له من الدعم المالى السخى من دول النفط بالذات ومن بقية بلدان الجامعة العربية كل حسب قدراتها ٠ على ان يكون التدريب فيه ذا طابع قومى من نواحى القبول والبرامج والمشرفين الخ ٠٠ فما تساعد على خدمة أهداف البلدان المعنيه فى توفير الكوادر المطلوبة ويوثق من الصلات الاجتماعية ويذكى من روح الانتماء القومى لدى المتدربين ٠

٢ـ أيجاد صيغة لتبادل الخبرات الفنية لا تتكلف فيها الدولة المستفيدة من الخبرة (السودان مثلا) كل أعباء الأجر المطلوب لاصحاب هذه الخبرات وان ينشأ لهذا الغرض ما يمكن تسميته بصندوق الدعم الفنى وتحدد حصة كل بلد منه بالعملات الحره التى تمكن من أستخدام أفضل العناصر وأحسن الخبرات ٠ وقد توكل أدارة هذا الصندوق لأية جهة داخل أو خارج الجامعة العربية ٠

٣ـ تنظيم دورات تدريبية لبعض الكوادر المختارة من قطر بعينه لقضاء فترة محدودة بقطر آخر تكون أمكانياته فى مجال النشاط المطلوب معروفة بأنها على مستوى يتيح للمتدربين فرصة تحسين مهاراتهم وأضافة خبرات غنية جدا ٠

بشرط أن تراعى ظروف الدولة المستفيدة وقدراتها على تحمل أعباء هذه الدورات ، والتجاوز عن تحميلها هذا العبء متى ما كانت ظروفها تبرر ذلـــك ٠

٤ــ الأهتمام بأنشاء مراكز أقليميه للبحوث والارشاد والتعليم الزراعى ٠ مثال ذلـك قيآم مركز لأبحاث المحاصيل الاستوائية بجنوب السودان وقيام معهد قومى لتدريب المعلمين العلميين ولأبحاث التعليم بالمنطقة الوسطى من البـــلاد على ان تلقى هذه المراكز من الدول العربية أهتماما يتيح لها فرص النمو وحمل رسالاتها الكبيرة وذلك أدراكا من هذه الدول بأن ناتج جهد هذه المراكز سيكون أضافة أيجابية للقدرة العربية ممثلة فى أهم تحديات المستقبل وهو تحقيق النهضة الزراعية للسودان وتوفير الغذاء لعالم يعتصره الجـوع بصورة أعنف يوما بعد يوم ٠ كل ذلك انطلاقا من ان امكانيات السودان الزراعية هى الى الآن مستغله فقط على أضيق نطـاق ٠

٥ــ أهتمام الحكومات بتسهيل أنتقال الزراعيين المؤهلين بين الشقيقات العربيات عموما واعطائهم الفرصة لاستكشاف حقيقة المجال المتوفر لهم للعمل والأنتاج ، فى القطاعين العام والخاص ، ومعاونتهم ، متى ما كانت لديهم الرغبـــة الصادقة فى الأستقرار ،على تحقيق هذه الرغبة ٠ وهنا لابد من الأشارة والأشادة بالمبادرة العراقية بتوطين مائة أسرة مصريه من الفلاحين الذين أتـوا للعراق بخبراتهم ووفرت لهم الدولة أفضل الظروف للمساهمة فـــى بنـاء النهضة الزراعية العراقيـــة ٠

أما ثانيا فانه لا بالنسبة للسودان ولا لأى من بلداننا العربية الممثلـه فى هذا المؤتمر يمكن ان يكون الأعتماد كليه على مبادرات الحكومات العربيه لوضع الخطط لتحقيق التكامل البشرى المطلوب ليس لانها لن تكون لديها الرغبة فى هذا العمل ولكن لأن أفق المشاكل والتحديات التى تزحم وقت الرسميين من اقتحامه بحيث لا يترك مجالا للتركيز على تلك الناحية بغير أشتراك فعـال من الزراعيين أنفسهم كعنصر أساسى من عناصر التحديث الأجتماعى فى عالمنـا العربى الريفى ٠ ولذلك فأن دور أتحاد المهندسين الزراعيين العرب والمنظمات المنضوية تحته يجب ان يصبح رئيسا وقائدا فى تذليل كل الصعاب التكامل البشرى والقومى ٠ ولذلك فلابد له ولمنظماته من أستخلاص حقائق ونتائج هـذا المؤتمر ومواصلة الجهد مع الحكومات لقيام الاجهزة وسـن التشريعـــات التى تصل بنـا الى الغايـــات الموجـــوه ٠

جدول رقـــم (١)

تقديرات الاحتياجات من الخريجين الجامعيين ١٩٧٢/ ١٩٧٣ـ١٩٨٤/ ١٩٨٥

نوع النشاط الزراعـــــــى	الاراضى المزروعة بالآلاف الافدنة فى ٧٢/ ١٩٧٣	الاحتياجات من الخريجين الجامعيين	الاراضى المزروعة (تقدير) بالاف الافدنة فى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	الاحتياجات من الخريجين الجامعـــيين
١/ محاصيل الحقل المرويـــــــه	٢٣١٩ **	٤٦٣	٥٠٦٤ **	١٠١٢
٢/ المحاصيل البستانيه المرويـــــــة	٤٢٦ر٦	١١٣	٣٧٧ر٥	١٨٨
٣/ الزراعة المصريه الممكنـــــــه	٢٢٦١	٢٢٦	٥٣٢٣	٥٣٢
٤/ الزراعـــــة التقليديـــــــة	٨٠٩٨	٣٢٣	١١٠٦١	٤٤٢
٥/ الغابات ـ الصمغ العربـــــى	١٥٠٠	٢٠	٢٠٠٠	٢٦
٦/ الابحاث الزراعية وابحاث الاغذية	—	٣٠٠	—	٣٥٠
٧/ هيئة التدريس بالكلية والمعاهد الزراعيـــة ٠	—	١٨٥	—	٢٨٥
٨/ المصالـــح الفنيـــة	—	٣٠٠	—	٥٠٠
٩/ المراعى والانتاج الحيوانى	٢٠٠٠٠	١٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠
المجمـــــوع	١٤٤٠٨ر٦ **	٢٠٣٠	٢٣٨٢ر٥ **	٣٤٨٥

* يلاحظ ان ارقام المساحات المزروعة فى عام ٧٢/ ٧٣ قد استعملت فى حساب الكوادر الفنيه بدلا عن ارقام ٧٤/ ١٩٧٥ التى لم يتسن الحصـــول عليها ولكن لا يتوقع ان يكون الفرق كبيرا بين مجموعتى الارقـــام ٠

** المصـــدر : احصائيات انتاج المحاصيل ١٩٧٢ وتقديرات ١٩٨٥ ٠ كتيب أعد خصيصا لفريق بنك التنمية العربية ٠ وزارة الزراعة ـ الخرطوم نوفمبر ١٩٧٤ ٠

جـــدول رقـــــم (٢)

اعداد المقبولين والمتخرجين فى كلية الزراعة ـجامعة الخرطوم فى الفترة ١٩٣٨/ ١٩٣٩ـ ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ٠

السـنـه	١٩٣٨ـ١٩٣٩	١٩٣٩ـ١٩٤٠	١٩٤٠ ـ١٩٤١	١٩٤١ـ١٩٤٢	١٩٤٢ـ١٩٤٣	١٩٤٣ ـ ١٩٤٤
العدد المقبـــول	٦	—	—	٦	—	٥
العدد المتخـــرج	—	—	—	—	٦	—
السـنـه	١٩٤٤ـ١٩٤٥	١٩٤٥ـ١٩٤٦	١٩٤٦ـ١٩٤٧	١٩٤٧ـ١٩٤٨	١٩٤٨ـ١٩٤٩	١٩٤٩ ـ ١٩٥٠
العدد المقبـــول	—	٥	—	٧	—	—
العدد المتخرج	—	١١	—	٥	—	٦
السـنـه	١٩٥٠ـ١٩٥١	١٩٥١ـ١٩٥٢	١٩٥٢ـ١٩٥٣	١٩٥٣ـ١٩٥٤	١٩٥٤ـ١٩٥٥	١٩٥٥ـ١٩٥٦
العدد المقبـــول	—	١١	—	١٠	١٦	١٠
العدد المتخرج	—	—	—	٨	٨	١٣
السـنـه	١٩٥٦ـ١٩٥٧	١٩٥٧ـ١٩٥٨	١٩٥٨ـ١٩٥٩	١٩٥٩ـ١٩٦٠	١٩٦٠ـ١٩٦١	١٩٦١ـ١٩٦٢
العدد المقبول	١٣	١٨	١٧	٢٣	٨	٥
العدد المتخرج	١٠	١١	١٦	١٥	٢٧	١٦
السنـــه	١٩٦٢ـ١٩٦٣	١٩٦٣ـ١٩٦٤	١٩٦٤ـ١٩٦٥	١٩٦٥ـ١٩٦٦	١٩٦٦ـ١٩٦٧	١٩٦٧ـ١٩٦٨
العدد المقبول	١٩	٤٨	٤٤	٥٠	٦٠	٧٤
العدد المتخرج	١٠	٥	٥	١٧	٤١	٣٧
السنـــه	١٩٦٨ـ١٩٦٩	١٩٦٩ـ١٩٧٠	١٩٧٠ـ١٩٧١	١٩٧١ـ١٩٧٢	١٩٧٢ـ١٩٧٣	١٩٧٣ـ١٩٧٤
العدد المقبـــول	٧٧	٩٤	١٥٠	٢٢٠	٢١٠	١٩٩
العدد المتخرج	٤٧	٥٧	٦١	٧٠	٧٩	٧٩

جـــدول رقـــم (٣)

اعداد المقبولين والمتخرجين فى معهد شمبات الزراعى فى الفترة ١٩٥٤ـ١٩٥٥ـ١٩٧٣ـ١٩٧٤

السـنه	١٩٥٤ـ١٩٥٥	١٩٥٥ـ١٩٥٦	١٩٥٦ـ١٩٥٧	١٩٥٧ـ١٩٥٨	١٩٥٨ـ١٩٥٩	١٩٥٩ـ١٩٦٠	١٩٦٠ـ١٩٦١
العدد المقبول	٢١	ـ	٢٨	٢٧	٤٤	٣٣	٢١
العدد المتخرج	ـ	٢١	ـ	ـ	٢٣	٢٥	٤٤
السـنه	١٩٦١ـ١٩٦٢	١٩٦٢ـ١٩٦٣	١٩٦٣ـ١٩٦٤	١٩٦٤ـ١٩٦٥	١٩٦٥ـ١٩٦٦	١٩٦٦ـ١٩٦٧	١٩٦٧ـ١٩٦٨
العدد المقبول	٣٠	٢٩	٢٩	٣٩	٤٣	٤٣	٤٦
العدد المتخرج	٣٢	٢١	٣١	٢٦	ـ	٢٩	٣٩
السنـــه	١٩٦٨ـ١٩٦٩	١٩٦٩ـ١٩٧٠	١٩٧٠ـ١٩٧١	١٩٧١ـ١٩٧٢	١٩٧٢ـ١٩٧٣	١٩٧٣ـ١٩٧٤	١٩٧٤ـ١٩٧٥
العدد المقبول	٤٧	٤٥	١٢٧	١٢٠	١٢٠	١٢٨	١٢٠
العدد المتخرج	٣٩	٣٧	٣٨	٣٥	٣٦	١١٠	١٢٧

جـــدول رقـم (٤)

عدد الفصول وعدد الطلبه بالمدارس الثانوية الزراعية

١٩٧٥ ــ ١٩٧٦

	فصـــــول الطلبـــــه				
	١	٢	٣	٤	
	عـــدد الفصول				مجمـــوع الفصول
مدرسة حلفا الجديدة الثانوية الزراعية ٠	٢	٣	١	٤	١٠
	عـــدد الطلبـه				مجمـــوع الطلبة
	١٠٣	١٥٠	٥٦	٢٠٠	٥٠٩
	الفصـــــل				
	١	٢	٣	٤	
مدرسة الطلحه الثانوية الزراعية ٠	عـــدد الفصول				مجمـــوع الفصيل
	٢	٢	٣	٢	٩
	عـــدد الطلبه				مجمـــوع الطلبه
	١٠٠	٩٨	١٥٢	١٠٣	٤٥٣

جـــدول رقـم (٥)

مجموع الخريجين الزراعيين من كل المستويات منذ انشاء المؤسسة المعنية وحتى ١٩٧٣ــ١٩٧٤

	ـــع المدرسة الزراعيـــة	مجمـــوع الخريجـــين
١/	كليـــة الزراعـــــة	٧٠٥
٢/	معهد شمبـات الزراعـــى	٧١٣
٣/	مدرســـة الغابـــات	٢٤١
٤/	المدارس الثانوية الزراعيـــة	٢٨٨
٥/	مركز التدريب على الآلات الزراعية ــ تـــوزى	٤٨٨
٦/	مركزا مســاعد وبركـــات	١٢٤٠+ (٤٠٠)*

* العدد خارج القوسين هو عدد الخريجين الفعلى حتى ١٩٦٣ أمـا العدد بين القوسين فتقديرى للأعوام من ١٩٦٤ ــ حتى ١٩٧٣ .

جـدول رقـــم (٦)

تـوزيع الخريجين الزراعيين الجامعيين حسب الهيئات الموظفة

الهيئـــة الموظفـه	عدد الموظفـين
مصلحة وقايـة النباتـات	١٤
مصلحـة البساتـين	٣٢
مركز أبحاث الاغذيـة	٣٧
مصلحة المراعـى	٢٥
مؤسسـة السوكى الزراعيـة	١١
هيئـة الاصـلاح الزراعـى	١٢
هيئـة الزراعـة الآليـه	١٩
المؤسسـة العامه للانتاج الزراعى	٣٠
ادارة شئـون الغيـط	٢٢
مصلحـة الاقتصـاد الزراعـى	٢٤
مصلحـة الغابـات	٣٦
مصلحة فحص التربـة	١٥
معهـد شمبـات الزراعـى	١٨
مصلحة التعليم والارشاد الزراعى	٤٦
مصلحة أكثـار البـذور	٣٤
التعـاون الزراعـى	٤ر
الانتـاج الحيوانـى	٤ر
التنميـة الريفيـة	٤١
كليـة الزراعـة	٦١
هيئـة البحـوث الزراعيـة	١٤٤
ادارة مشـروع الجزيـرة	٤٩
البنـك الزراعـى	١٠
الاقليـم الجنوبـى	٨ر
المنتدبـون	٤ر
المجمـوع	٨٠٦ *

* المصـدر :ـ سجلات نقابة الزراعيين لعام ١٩٧٤ .

جـــدول رقـــم (٧٦)

توزيع خريجى معهد شمبات الزراعى حسب الهيئات الموظفه

الهيئـــة الموظفـــه	عـــدد الموظفين
مشـروع الكنـــــاف	٧ر
مؤسســـة السـوكى الزراعيـة	٢٥
مشروع سكر شمـال غرب ســنار	٢ر
مؤسســة جبال النوبـة الزراعية	٢ر
مصلحة الارشـــادر الزراعـــى	٤٨
أنتـــاج التبـــــغ	٢ر
مصلحة الاقتصـــاد الزراعـــى	١٨ر
مصلحـــة البســـــاتين	٤٩
هيئـة الاصـــلاح الزراعـــى	١٥
مصلحـة فحـص التربـــــة	٢٦
مشروع الرهـد الزراعـــى	١١
مركز أبحـــاث الاغذيـــــة	٢٩
هيئـة البحوث الزراعيـــــة	١٦
مشـروع خشـم القربـــــة	٢٨
هيئـة الزراعـة الاليـــه	١٦
مصلحة الهندسة الزراعيـــة	١٠
معهد شمبـــات الزراعـــى	١٤
مصلحة زقايـــة النباتـــات	٤٠
التعـــاون الزراعـــى	٤ر
مصلحـــة المراعـــى	٢١
الانتـــاج الحيوانـــى	١ر
البنـــك الزراعـــى	١٣
كليـــة الزراعـــة	٢٣
أدارة مشـــروع الجزيـــرة	١٢٤
التنميـــة الريفيـــــة	١٩
القطـــاع الخـــاص	٨ر
الزراعيين الذين حولوا الى اعمال أخرى	١٥
الزراعيين فى بعثات دراسية على حسابهم الخاص	٦٥
مجلـــس الشعـــب	١ر
الاتحـــاد الاشـــتراكى	١ر
المجمـــوع	٦٤٦ *

* شمل خريجى الزراعى لعام ١٩٧٢

التنمية والتحولات الاشتراكية

في الريف العراقي

" دراسة مقدمة الى المؤتمر الدوري الفني الثالث
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
المنعقد في بغداد عام ١٩٧٧ "

غازي ابراهيم العبد الله

ابراهيم مهدل

المقدمة

ازدهرت في العراق منذ فجر التاريخ حضارات ساهمت في تطور وتقدم المجتمعات الانسانية كالحضارة الاشورية والكلدانية والبابلية والعربية حيث اصبح العراق أبان الخلافة العباسية نقطة اشعاع حضاري للانسانية . وقد كانت الزراعة وسكان الريف البنية الاساسية التي استمدت منها هذه الحضارات نموها وازدهارها . وقد خبر نور حمدزه الحضارات على يد الطامعين والغزاة حيث تعرضت الى التخريب واندمار وكان اشدها التخريب الذي حدث بعد الغزو المغولي على يد هولاكو بغداد عام ٦٥٦ هـ المصادف عام ١٢٥٨م حيث ساد الفساد فخربت السدود والقنوات وراحت الفيضانات المتكررة تدمر الزرع والضرع فشاعت الفوضى في استثمار الاراضي الزراعية ولقي الشعب شتى ضروب الاذلال والتحكم على يد الحكام والغرباء عنه ، حتى اذا استقرت الأمور بيد الدولة العثمانية بعد احتلال بغداد من قبل السلطان العثماني مراد الرابع عام ١٦٣٨ م أصبح العراق احدى ولايات الدولة العثمانية وكان للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال هذه الحقبة من الزمن الدور الرئيسي حيث تميزت بالفوضى وما تبعها من فوضى في الملكية والحيازة الزراعية اذ لم تكن هناك قواعد للتصرف بالأرض واستثمارها واستغلت هذه الحالة من قبل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ م والحكم الملكي الموالي له بعد ذلك حيثمكن الموالين من شيوخ القبائل وكبار العسكريين والسياسيين والموظفين من الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأراضي وخلق نظام أقطاعي تركزت فيه الملكية الزراعية بيد فئة قليلة سببت تدهور الزراعة بسبب سوء الاستغلال واستخدامها للأساليب البدائية وغير السليمة للأراضي يضاف الى ذلك استغلالها لجهود سكان الريف من الفلاحين الذين يشكلون الغالبية من سكان القطر وكان لذلك اثره في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكس ذلك على الاوضاع السياسية حيث ازداد نفوذ الاقطاع وعناصره الاستغلالية وتحكمهم بمقدرات البلد وتجاوزه على القوانين وحقوق الشعب وربط العراق بعجلة الاستعمار واحلافه وشركات النفط الاحتكارية .

ان سوء نظام الملكية الزراعية خلال هذه الفترة يتمثل في التفاوت الكبير في توزيع الملكية حيث ان نسبة المزارع التي تقل مساحاتها عن مئة دونم تشكل (٨٦ ٪) من مجموع الملكيات الزراعية ولكن مجموع مساحتها لاتزيد عن (٥ ر١٠ ٪) من مجموع الأراضي الزراعية ، اما الملكيات الزراعية الكبيرة والتي تزيد مساحة كل منها عن الف دونم فان نسبتها الى المجموع العام للملكيات الزراعية تبلغ ٦٨ ٪ بينما نسبة المالكين بهذه الأراضي لاتزيد عن (٢ ٪) من مجموع المالكين للاراضي الزراعية ونتيجة لذلك عاش ملايين الفلاحين محرومين من الاراضي ويعملون اجراء بحصص عينية لدى ملاكي الأرض الزراعية من شيوخ ومتنفذين ونتيجة هذا التوزيع غير العادل للملكية الزراعية باتت اكثرية ابناء الشعب وهم الفلاحون يكابدون الجوع والحرمان ويعانون من الفاقة والجهل والمرض ، بالرغم مما كانوا يقومون به من اعمال شاقة في خدمة الارض وزراعتها .

يتبع

ان سوء نظام ملكية الارض الزراعية هذا هو المسؤول الأول عن الانحراف في توزيع واردات الأرض وعن ضيق السوق الداخلية وانعدام السياسة الزراعية السديمة وانعدام القرى الحديثة الملائمة للسكن وتدهور مستوى المعيشة في المناطق الريفية وانتشار البطالة والهجرة من الريف الى المدن وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية مما ادى الى ضعف الانتاجية وبالتالي ضعف مساهمة القطاع الريفي في تكوين الدخل القومي وقصوره في مد الصناعة الوطنية بالخامات الضرورية من المنتوجات الزراعية والذى كان له تأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عموم القطر .

الريف والاصلاح الزراعي

جابهت الاوضاع الريفية والزراعة بالذات ظروف واجهتها معضلات خلال الحقبة الماضية وتراكمت فيها المشاكل وبشكل خاص خلال نصف القرن الماضي حيث اتسمت كل خطط التنمية الريفية والزراعية بتأجيل مواجهة الكثير من هذه المشاكل مما نتج عنه القضاء على الهياكل الرئيسية لمرافق - الانتاج الرئيسة . ومؤديا الى تركيز ومضاعفة المشكلات وبالتالي تدهور الزراعة وانخفاض الانتاج ودخل الفرد الزراعي وسوء الاوضاع الاجتماعية وانعدام الخدمات الضرورية في الريف كمياه الشرب النقية والمستشفيات والمدارس .

تحتل علاقات الانتاج الزراعي موقعا هاما في الاقتصاد القومي بوجه خاص، حيث ان الأرض الزراعية هي العنصر الاساسي في عملية الانتاج لذلك نرى ان سيطرة حفنة من الشيوخ والملاكين والمتنفذين على الأرض وترك ملايين الفلاحين يعملون اجراء جعل العلاقات الزراعية القائمة آنذاك شبه اقطاعية وكانت السبب الرئيسي في تدهور القطاع الزراعي بصورة خاصة والوضع الاقتصادى بصورة عامة ، ولعل اهم سمات هذا التدهور هي :-

١- التفاوت الطبقي في الريف وسوء توزيع الدخل والثروة الزراعية .
٢- انخفاض انتاجية اليد العاملة وقلة انتاجية الدونم الواحد بصورة عامة .
٣- انتشار البطالة في الريف وظهور بادرة الهجرة من الريف الى المدن في اوائل الاربعينات .
٤- تردى الأوضاع الاجتماعية المتمثلة بانعدام السكن الملائم والقرى الحديثة لاهل الريف وانعدام الطرق الريفية وضعف الخدمات التعليمية والصحية والارشادية الامر الذى أدى الى انخفاض مستوى معيشة الفلاحين ومعدل حصة الفرد من الدخل القومي الزراعي الذى ادى الى ضعف القوة الشرائية للفلاحين الذين يشكلون في حينه حوالي (٦٠ ٪) من مجموع الشعب وبالتالي ركود الحركة التجارية الداخلية وضعف السوق المحلية .
٥- وبسبب استحواذ الاقطاعيين والمتنفذين على مقدرات الانتاج الزراعي فان الفائض

يتبع

الأقتصادى المنتج في الريف وجه لاغراض استهلاكية وعدم توظيفه لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية .

٦- عدم مواكبة القطاع الزراعي لمد الصناعة الوطنية بالمواد الأولية مما أدّى الى ضعف القدرة في التوسع الصناعي .

ونتيجة لتردى الاوضاع وانتشار الوعي السياسي بين طبقات المثقفين اضطر الحاكمون في ذلك الوقت الى القيام ببعض المحاولات لأصلاح الاوضاع الزراعية منها محاولة اعمار واستثمار الأراضي الاميرية وتوزيعها على الفلاحين بموجب قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ الا ان هذه المحاولات بقيت محصورة في عدد قليل من المشاريع الزراعية بالاضافة الى ان توزيعها على الفلاحين جاء طبقا لرغبات كبار الملاكين والمتنفذين حيث تم التوزيع على المقربين لهم من اتباعهم يضاف الى ذلك عدم جدية هذه المحاولات في احداث التغييرات لصالح الطبقات المعدمة في الريف بل ادّت الى تملح ارض هذه المشاريع حتى هجرتها غالبية المستثمرين حيث انشأت المشاريع ناقصة بعدم شبكات للصرف .

الاصلاح الزراعي الاول :-

كان لابد من القضاء على العوامل المسببة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي سادت القطر والتي اتسمت بسيادة العلاقات الانتاجية شبه الأقطاعية وسيطرة الشركات الأحتكارية على ثروات البلاد وتحكم عملاء الاستعمار بمعظم مرافق البلاد الزراعية والاقتصادية حيث جاءت هذه الأوضاع بعد ثورة (١٤) تموز عام ٩٥٨ محدثة تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية لصالح ابناء الشعب وبشكل خاص تشريعها لقانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ٩٥٨ الذى وضع حدا للأقطاع حيث حدد الملكية الزراعية والأستيلاء عما زاد عن ذلك وتوزيعه على الفلاحين المعدمين مستهدفا تقويض العلاقات الزراعية شبه الاقطاعية التي سادت القطاع الزراعي وأحلال علاقات انتاجية تعتمد الاسلوب التعاوني في الانتاج بما يضمن ادخال الاساليب الزراعية الحديثة بهدف زيادة وتطوير الانتاج الزراعي ورفع مستوى سكان الريف اقتصاديا واجتماعيا .

ان تطبيق الاصلاح الزراعي في العراق عام ٩٥٨ كان البداية في ارساء تحولات تستهدف تغيير البنية الأساسية للريف واحلال بنية تستبعد فيها كل عناصر الاقطاع وتوابعه الاستغلالية وقلب محصلة الاوضاع الريفية لصالح الطبقات الريفية الحقيقية وهم جماهير الفلاحين .

ولكن الأوضاع السياسية التي رافقت تطبيق القانون والثغرات التي كانت في القانون نفسه ومحاولات حرفه عن اهدافه من قبل العهود والعناصر التي تولت تطبيقه حينذاك أدى الى اعاقته من تحقيق اهدافه مما ادى الى تدهور الانتاج الزراعي . ولكن على الرغم من كل ذلك فانه قد حقق اهدافه السياسية في تقويض النظام الاقطاعي الا انه عجز في أستكمال اهدافه بأيجاد نظام زراعي وانتاجي متطور يضمن استغلالا

يتبع

زراعيا يرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لجماهير الريف ويسهم في زيادة الانتاج وذلك يعود الى مايلي :ـ

١ـ حدد القانون الحد الاعلى للمساحة التي يمكن للمالك الاحتفاظ بها هي الف دونم في الأراضي المروية او الفي دونم من الاراضي الديمية دون الأخذ بنظر الاعتبار جودة وخصوبة هذه الاراضي ونوع المحاصيل التي تزرع فيها وبذلك استبقى مساحة تزيد على اربعة ملايين دونم من اجود الأراضي بيد (٣٢٧٧) مالكا والذين يمثلون كبار الملاكين وهذا يعني بان القطاع الخاص قد سيطر على مايزيد عن تسعة ملايين دونم اذا ماأضيف اليهم صغار الملاكين من اصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة ٠

٢ـ أقرّ القانون مبدأ الاختيار للأرض المجنبة للمالك وبذلك استحوذ المالكون على اجود الاراضي وتركهم للاراضي غير الجيدة للفلاحين يضاف الى سيطرتهم على المنافذ الأروائية في الاراضي التي تعتمد على الري في استغلالها الزراعي ٠

٣ـ احتوى القانون على مبدأ التعويض للملاكين عن اراضيهم المستولى عليها مع دفع فائدة (٣ ٪) سنويا عن مبالغ التعويض لحين تسديدها كاملة وترتبت على ذلك تحميل الفلاحين لبدل مثل الأرض التي توزع عليهم بموجب القانون ٠

٤ـ التلكؤ في الاستيلاء على ما زاد عن الحد الاعلى للملكية وتوزيع الاراضي الاميرية والمستولى عليها على الفلاحين المستحقين وعدم اعتماد الدراسات العلمية في عملية التوزيع التي تعتمد خصوبة التربة وكفاءة الاستغلال ونوع الحاصل بما يلبي متطلبات المعيشة للعائلة الفلاحية ٠ اذ لم تتجاوز الأراضي الموزعة عن (٢٦ ٪) من مجموع الاراضي العائدة للأصلاح الزراعي والبالغة (١٤) مليون دونم اذ بلغ ما وزع من الاراضي (٣٦٢١٧٧٤) دونم واذا ماأخذ بنظر الاعتبار ان ماوزع خلال السنتين الاخريتين لتطابيق القانون اى من قيام ثورة ١٧ تموز عام ٩٦٨ وحتى تشريع قانون الاصلاح الزراعي الثاني هو (١٠٧٩٨١٦) دونم اى حوالي (٣٠ ٪) من مجموع الاراضي الموزعة خلال الفترة من تطبيق القانون وحتى قيام الثورة يتبين عجز القانون الاول والأجهزة القائمة بتنفيذه عن مواكبة الطموح ٠٠٠٠ (١)

---

(١) المصدر : انور صبري واسعد الخالدي ـ تجربة الاصلاح الزراعي في العراق منشورات دار الثورة ـ بغداد ٠

٥- الفراغ القيادى الذى احدثه تطبيق الاصلاح الزراعي نتيجة لرفع ايدى الملاك عن ادارة الأرض وعدم سد هذا الفراغ حيث ترك الفلاح بعد تسليمه الارض دون ادارة او مصدر لتمويله مما مكّن الوسطاء والمرابين في الريف من استغلال الفلاح وربطه بعجلتهم .

على الرغم من أن قانون الاصلاح استهدف سد هذا الفراغ القيادى عن طريق التنظيم التعاوني حيث الزم المنتفعون بالانتماء الى التعاونيات المؤسسة في مناطقهم ولكن تأسيس هذه التعاونيات جاء متأخرا بعض الوقت اذ ان أول تعاونية زراعية اسست بموجب قانون الأصلاح الزراعي كانت بعد حوالي ثلاث سنوات من تطبيقه حيث أسست جمعية الأمام التعاونية الزراعية في مشروع المسيب الكبير في حزيران عام ١٩٦١ كما حصر تأسيس هذه التعاونيات في الاراضي الموزعة فقط حتى عام ١٩٦٤ حينما وسع نطاق العضوية لها ليشمل المتعاقدين مع الاصلاح الزراعي أيضا وحتى قيام ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ التقديرية لم تتجاوز الأراضي التي غطيت بالتعاونيات الزراعية ٢٥ ٪ من مجموع اراضي الاصلاح الزراعي اذ بلغ عدد التعاونيات عندها (٤٢١) غطت مساحة (٥ ر٣) مليون دونم فقط وضمت في عضويتها (٥٨) الف عضو منتفع من الأصلاح الزراعي بين موزع عليه الارض ومتعاقد مع الاصلاح الزراعي من اصل (٢٠٧٧٨٩) منتفع منهم (٢٠٤٦٠٦) متعاقد و (٣١٨٣) منتفع بالتوزيع اى ان عضوية هذه التعاونيات شملت حوالي (٢٦ ٪) فقط من مجموع المنتفعين ... (١)

٦- تفتيت الملكية الزراعية كنتيجة لاعتماد اسلوب التوزيع الفردى المستند على فكرة الملكية الفردية للأرض مما افقد الاستفادة من مميزات الانتاج الكبير الذى كان مستخدما الى بعض الحدود في الملكيات الكبيرة قبل تطبيق الاصلاح الزراعي مما زاد في اعباء الفلاح وتبديد الموارد الزراعية بسبب عدم اعتماد الاساليب العلمية في الزراعة مما ادى الى انخفاض الانتاجية للأرض الزراعية وتدهور خصوبة التربة نتيجة النقص ارتفاع منسوب المياه الجوفية نتيجة لسوء ادارة واستغلال مياه الرى .

---

(١) المصدر :- المصدر السابق (نشر الحركة التعاونية الزراعية والجماعية في الريف)
سامي النوفل . ارجمند اوجي . غازى ابراهيم العبد الله
نسيب السامرائي - من دراسات خطة التنمية القومية (٧٥-٩٧)

الاصلاح الزراعي الجذري :-

انطلاقا من اهداف ثورة ١٧ تموز عام ٩٦٨ القومية والاشتراكية وعلى هدى النهج الذي اختطه التقرير السياسي للمؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في احداث تغييرات حقيقية في واقع القطاع الزراعي والريفي عبر مؤشرات متعددة ياتي في مقدمتها تطبيق اصلاح زراعي جذري يأتي على كل عناصر التخلف والاقطاع وعلاقاته الاستغلالية والتوسع في القطاع الاشتراكي وجعله القطاع السائد والقائد في الريف وتبني التخطيط العلمي كاسلوب ووسيلة لتحقيق تنمية زراعية شاملة في الريف فقد شرّع قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ استهدف تحقيق ثورة زراعية تكون دعامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الريف خاصة والقطر عامة وتلافي النواقص التشريعية التي رافقت القانون السابق مستفيدا من التجارب الماضية والمرحلة الجديدة التي يمر بها التطور الزراعي والريفي . ويتميز هذا القانون باحتوائه على مبادئ واتجاهات تقدمية جديدة منها :-

١/ حدد الملكية الزراعية معتمدا معايير علمية في تدرج الحد الاعلى بين (٢٠٠٠) دونم في الاراضي الديمية غير وافرة الخصب جنوب الخط المطري و (٤٠) دونما في الاراضي التي تزرع تبغا وتروى سيحا بالمنطقة الشمالية والمعايير المعتمدة هي طريقة الري وموقع الارض من حيث معدل سقوط الامطار في المناطق الديمية ، ودرجة الخصوبة ونوع المحاصيل المزروعة في المناطق الأروائية وبذلك توفرت مساحات واسعة من الاراضي لتوزيعها على الفلاحين وبذلك اخذ بمبدأ الأرض لمن يزرعها.

٢/ الغاء حق الاختيار للأراضي المجنبة للمالك وبذلك فقد ضمن حصول الفلاحين على الاراضي الجيدة .

٣/ الغى القانون الجديد التعويض عن الاراضي المستولى عليها والذي نص عليه القانون السابق كما اعفى الفلاحين من دفع بدل مثل الارض وبذلك حصل الفلاحون على الارض مجانا .

٤/ التأكيد على التوزيع الجماعي للارض وتشجيع قيام مزارع جماعية في هذه المناطق وغيرها حيثما تتوفر فيها مستلزمات الوحدة الانتاجية المتكاملة والانتاج الكبير وبذلك ارسى قواعد الزراعة الاشتراكية المتطورة في الريف .

الخط المطري الذي يزيد قوط الامطار عن (٤٠٠) ملم في شماله وتقل عن ذلك في جنوبه .

٥/ تضمن القانون كل المعالجات الايجابية بما يحقق الثورة الزراعية في الريف ومتجاوزا كل السلبيات والاختناقات التي اعترضت القانون السابق ومنها تثبيت حق المغارسة في البساتين والغاء محاكم استئناف الاصلاح الزراعي وقانون تسوية حقوق الاراضي وانماط مهمة تثبيت حقوق الارض التي لم تنته تسويتها بلجان الارض والاستيلاء المشكلة بموجبه وبذلك ضمن حقوق الفلاحين وانجاز المعاملات بوقت قياسي بعد ان كانت تستغرق مدة طويلة قد تستغرق اعوام متعددة .

ومن بين المعالجات التي تضمنها هذا القانون اعتباره للأراضي الزائدة عن الحد الاعلى للملكية اميرية صرفه وموجرة الى اصحابها السابقين من بداية الموسم الزراعي الذى صدر به القانون وبذلك قطع الطريق امام محاولات المالكين في تأخير عملية الاستيلاء . كما اجاز الاستيلاء بتعويض على الاراضي المتخلفة لاراضي الاصلاح الزراعي وبذلك ضمن الحفاظ على الوحدة الزراعية وجميع الارض .

على الرغم من ان اعلان قانون الاصلاح الزراعي الجديد جاء بعد عامين من قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الا انه سبقته سلسلة من الاجراءات والتعديلات على القانون السابق بهدف التمهيد لمرحلة الاصلاح الزراعي الجذرى ومحاولات تقويم الاخطاء والانحرافات التي جابهت تطبيقه . وانعكس تصميم الثورة في تطبيق اصلاح زراعي جذرى بروح ثورية وموضوعية فقد وفرت كل الامكانيات والعوامل والاجهزة المخلصة لتنفيذه بكل حزم وكفاءة حيث تم الانتهاء من عملية الاستيلاء على كافة الاراضي الفائضة عن الحد الاعلى للملكية التي حددها القانون الجديد في جميع انحاء القطر في عام ١٩٧٢ وقد شملت هذه العملية (٦٩٦٢) مقرا من الخاضعين للاستيلاء بلغت مجموع الاراضي المستولى عليها (٥٥١٣٥١٨) دونم وبهدف استقرار الملكية الزراعية فقد تم التشريع في عمليات التوزيع حيث تم توزيع (١٦٦٣٧٧٩) دونم على (٣٠٦٥٢٠) عائلة فلاحية توزيعا جماعيا وتم التعاقد على مساحة (٤٠٠٢٧٦٢) دونم مع (١٣٧٨٧٧) فلاح لغاية ٢١/٨/١٩٧٦ (١)

قانون تنظيم الملكية في منطقة الحكم الذاتي :- (٢)

بعد اندحار الجيب العميل في شمال العراق والذى كان السبب في عدم تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعي في حينه ولعزم حكومة الثورة في القضاء على مظاهر الاستغلال وبقايا الاقطاع والنفوذ السياسي للاقطاعيين وعناصرهم في منطقة الحكم الذاتي فقد شرع القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ مستهدفا تنظيم الملكية وتحقيق اصلاح زراعي جذرى الى توفير

---

١) المصدر : احصائيات مديرية شؤون الاراضي العامة/ وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي

٢) منطقة الحكم الذاتي تشمل المحافظات الشمالية وهي دهوك ، اربيل ، السليمانية

مساحات واسعة من الاراضي الزراعية لتوزيعها على الفلاحين المعدمين حيث تمتاز هذه المنطقة بكثافة سكانية عالية وقد خفضت الحدود العليا للملكية الزراعية عما جاء بها قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ في هذه المنطقة فقط كما اعتبرت بموجب هذا القانون جميع الاراضي التي لم تنتهي تسويتها اراضي اميرية صرفة واعفى الفلاحين في هذه المنطقة من بدل مثل الارض المتعاقد عليها مع الفلاحين اعتبارا من الموسم التالي لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٥ .

وقد جندت كل الامكانيات الكفيلة بتنفيذ القانون بحزم حيث نفذ بوقت قياسي فقد تم تنفيذه بوقت لم يتجاوز العام الواحد حيث تم الاستيلاء على جميع الاراضي المشمولة به والتي تبلغ مساحاتها (٤٨٢٨٩٤٩) دونم وبوشر بالتوزيع وقد بلغت المساحة الموزعة (١٣٢٠٢٢٠) دونم استفادت منها (٤٨٨٩٧) عائلة فلاحية كما تم تغطية جميع هذه الاراضي بالتعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية بعد الانتهاء من عمليات التوزيع والتعاقد مباشرة بهدف توفير كل امكانيات الاستثمار الزراعي للفلاحين وتقديم خدمات السكنة والتسليف والتسويق لاعضاء التعاونيات الزراعية في هذه المنطقة .

وبذلك تكون مجموع الاراضي الموزعة والمخصصة للمنافع العامة (٩ ٤٧ ١٢٧ ١٠) دونم موزعة على (٢٩٢٦٠٥) عائلة فلاحية . (١)

---

(١) المصدر : احصائيات مديرية شؤون الاراضي العامة .

العلاقات الزراعية

يتميز الريف العراقي قبل ثورة ١٤ تموز عام ٩٥٨ بتعدد المراتب الاجتماعية ضمن طبقة الفلاحين و تباين الموقع الاقتصادي والاجتماعي لكل منهم و سيطرة العلاقات الخرافية والمفاهيم العشائرية وفق القديم والتقاليد القبلية وانعكس ذلك على العلاقات الزراعية اذ ترك امر تعيين حصة الفلاح من الحاصل رهن التعامل والتقاليد المحلية التي تحددها العلاقات شبه الاقطاعية حيث كان شيوخ القبائل وكبار الملاكين والمتنفذين السياسيين يتحكمون بالاوضاع الريفية والزراعية فقد حمل هؤلاء الحكومة على اصدار قانون (حقوق و واجبات الزارع) رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٣ والذي منع بموجبه الفلاحون من ترك مزارعهم للعمل في مزارع الآخرين و بذلك ربط مصير الفلاح وعائلته بمشيئة الملاكين واتباعهم والموظفين الاداريين الذين كان بايديهم تطبيق قانون دعاوى العشائر لصالح هؤلاء الملاكين والمتنفذين .

ولما كان الانتاج الزراعي قليلا نظرا لاتباع أساليب زراعية بدائية فان حصة الفلاح كانت تتراوح بين ٢٠ ـ ٥٠ ٪ من الحاصل تبعا لخصوبة الارض و طريقة و واسطة ريها والجهة التي تجهز البذور فهي في احسن الاحوال لاتسد حاجته . و بالرغم من ضآلة هذه الحصة فانها لم تكن تسلم من فرض بعض الضرائب والاتاوات التي كانت تأتي بتسميات متعددة (كالكتابية والقهوجية وحصة السركال) وما الى ذلك من رسوم بحيث تجعل معدل دخل الفلاح السنوي في معظم المناطق الوسطى والجنوبية من القطر بحدود عشرين دينارا سنويا ولذلك فان الفلاح يبقى مدينا لصاحب الارض الذي يربطه بسيطرته و يمنعه من ترك المنطقة طبقا للقانون السالف الذكر .

ان الاقطاعي او صاحب الارض كان يلعب دور المتصرف الفعلي في الاستثمار الزراعي اذ كان محور العلاقات الزراعية فمنه تستمد الادارة و بواسطته تتوفر الخدمات الزراعية التي يتطلبها الانتاج الزراعي و بالتالي يستحوذ على معظم الانتاج و يبقى للفلاح وهو المنتج الفعلي الفتات وهذا متأتي من استبعاد الفلاح (العنصر المنتج) من الادارة حيث انحصر دوره في الاعمال المجهدة كالحراثة والبذار والسقي والحصاد والدراس والنقل .

ولذلك فان قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ٩٥٨ الذي شرع بعد ثورة ١٤ تموز سنة ٩٥٨ أستهدف انهاء دور الاقطاعي او صاحب الارض من الادارة واحلال التنظيم التعاوني في الانتاج الزراعي حيث تكون التعاونيات الزراعية المحور الاساس للعلاقات الزراعية اذ عن طريقها توفر الخدمات الميكانيكية وخدمات التسليف والتجهيز والتسويق و بالتالي تحويل حصيلة الانتاج الى جماهير الفلاحين العنصر الاساس في العملية الانتاجية .

هذا بالنسبة للاراضي الموزعة والمتعاقد عليها مع الاصلاح الزراعي حيث يكون الفلاح المنتفع هو المتصرف الفعلي بالارض و ملزم بالانتماء الى التعاونية الزراعية في منطقته . اما بالنسبة الى اراضي الملكيات الخاصة ضمن الحد الاعلى للملكية فان قانون الاصلاح الزراعي الاول رقم (٣٠) لسنة ٩٥٨ نظم العلاقات الزراعية بين صاحب الارض و الفلاح اذ الزم صاحب الارض بان يقدم للفلاح الارض الزراعية لاستغلالها مع ايصال مياه السقي الى حدود المزرعة في الاراضي المروية ان لم يكن هناك شخص ثالث يقوم بذلك بالنسبة للاراضي التي تسقى

يتبع

بالواسطة ، كما الزم الفلاح بالقيام بالعمليات الزراعية من الحراثة والبذار حتى الحصاد والجني وتوزيع المياه داخل المزرعة وما يلزم لذلك ٠

اما عنصر الادارة فأصبح مسؤولية صاحب الارض بالنسبة للاراضي المروية سيحا او بصاحب واسطة السقي بالنسبة للاراضي التي تروى بالواسطة و يكون الفلاح مسؤولا عن الادارة في الاراضي التي تسقى ديما ٠ كما ان القانون قد حدد عناصر الانتاج ونسبه مايعود لكل عنصر من عناصر الانتاج حيث خصص للارض ١٠ ٪ وللماء ١٠ ٪ في حالة السقي سيحا و ٢٠ ٪ بالسقي بالواسطة وللادارة ١٠ ٪ وما تبقى يكون للفلاح وبذلك فان نسبة مايؤول من الانتاج الى الفلاح تتراوح بين ٩٠ ٪ في الاراضي الديمية و ٦٠ ٪ في الاراضي التي تسقى بالواسطة و ٧٠ ٪ في الارض التي تسقى سيحا اذا اخذ بنظر الاعتبار فان هذه النسبة باعتبار الفلاح مسؤول عن الحراثة والبذور والسقي ضمن المزرعة والحصاد او الجني ٠٠ (١)

لقد ابقى هذا القانون على نظام المحاصصة في العلاقات الزراعية الانتاجية الا انه الغى الانظمة المجحفة بحق الفلاح ومنها نظام المناصفة الذى عمل به عام ١٩٥٨ وبذلك فانه منع اخراج الفلاح من ارضه او رفع واسطة السقي وبذلك حفظ على جوانب هامة من حقوق الفلاحين الا انه لم يحدث تغييرا جذريا في مسألة العلاقة الزراعية اذ لم يحسم موضوع حقوق الفلاحين والمغارسين في البساتين كما انه اوكل امر الفصل بالمنازعات الى المحاكم والتي تستغرق اجراءاتها مدة طويلة قد تستغرق سنين يكون المتضرر فيها دائما الفلاح والمستفيد هو المالك او صاحب الارض بما يملكه من معرفة وامكانيات في متابعة هذه الاجراءات التي يعجز عنها الفلاح ٠

لقد اعطى القطاع الزراعي اهمية خاصة بقيام ثورة السابع عشر من تموز / ١٩٦٨ القومية التقدمية وفق منطلقات وفكر الثورة وحزبها القائد حزب البعث العربي الاشتراكي حيث جسد ذلك تشريع قانون الاصلاح الزراعي الجذرى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ الذى تصدى لسلبيات القانون السابق فيما يتعلق بالفصل بالمنازعات الزراعية حيث اوكل امرها الى لجان الفصل بالمنازعات التي يمثل فيها الفلاحين واجهزة الاصلاح الزراعي والجهات الادارية وبذلك فقد ضمن الاسراع في حسم هذه المنازعات من جهة وضمان حقوق طرفي المنازعة ـ حق صاحب الارض والفلاح وبذلك ضمنت حقوق الفلاحين التي كانت تهدر في ظل القانون السابق ٠ حيث كان يحال امرها الى الحاكم التي كانت تعرض حقوق الفلاح للهدر نتيجة لعدم امكانياته من دفع الرسوم وجهله بالاجراءات وطول المدة التي تستغرقها هذه الاجراءات الى حين البت بموضوع المنازعات ٠

---

١) المادتين والاربعون من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨

اما مسألة حقوق المغارسين في البساتين فقد كفلها القانون الجديد حيث حدد واجبات المغارس بالحراثة و تهيأة الارض والغرس والتسميد والتنظيف ورعاية الاشجار والعناية بها و تسويق الثمار و نقلها الى محلات البيع ... (١) و قسمة الحاصل حسبما ورد في القانون السابق واجاز للمجلس الزراعي الاعلى تحديد نسب توزيع الناتج طبقا لواقع و ظروف الانتاج الزراعي و بذلك اتى على آخر العلاقات الزراعية الاستغلالية في الريف و حفظ مصلحة الفلاحين كما اخذ القانون بالتوسع في القطاع الاشتراكي بأوجهه الثلاث مزارع الدولة و المزارع الجماعية والتعاونيات وجعله القطاع القائد والسائد في الريف ، و قد اتجه القانون للتعاونيات الزراعية تجاوزا لضيق الاصلاح الزراعي لتغطي مناطق الملكيات الخاصة وانهاء الاستغلال التجاري بحصر التسويق والتسليف بالقطاع العام و التعاوني .

- المصدر : انور صبري . اسعد الخالدي ((تجربة الاصلاح الزراعي في العراق)) منشورات دار الثورة / بغداد ١٩٧٤ .

الاستغلال الزراعي

ان الاستغلال الزراعي يتأثر بعدة عوامل منها طبيعة الموارد الرئيسة للزراعة و مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلد . فالموارد الرئيسية للزراعة والمتمثلة في الأرض والمياه والعنصر البشري . فمن مجموع المساحة الكلية للقطر والبالغة (٤٣٨) الف كم ٢ أي مايعادل (١٧٥) مليون دونم (×) . تقدر الاراضي القابلة للزراعة بنحو (٤٨) مليون دونم ، اما الاراضي الواقعة ضمن الاستغلال في الوقت الحالي تقدر بحوالي (٣٢) مليون دونم منها (١٨) مليون دونم اراضي مروية و (١٤) مليون دونم اراضي مطرية و بسبب ظروف الرى والبزل فأن الاراضي المستغلة فعلا حوالي (٢٢) مليون دونم يستغل منها سنويا (٦ ر ١٣) مليون دونم وذلك لاتباع اسلوب المنادبة (التبوير) في الزراعة .

اما المياه المتاحة فهي تكفي لزراعة (١٣) مليون دونم بكثافة ١٣٠ ٪ تقريبا وبالنسبة للموارد البشرية وهي العنصر الهام بين عناصر الانتاج الزراعي فمن مجموع نفوس العراق والبالغ (١ر١١) مليون نسمة في عام ١٩٧٥ فأن سكان الريف قدر ب (٤) ملايين نسمة تبلغ نسبة الذكور الى الاناث (١ ـ ١) و هؤلاء يشكلون ٦٨٢٠٤١ أسرة وهي تشكل نسبة ٤ر٥٠ ٪ من مجموع الاسر في القطر .

اما الاوضاع السياسية والاقتصادية فانها بالطبع محددة بطبيعة الملكية و واقع الاستغلال الزراعي في الريف ، فالملكية الزراعية قبل تطبيق الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ اتسمت بالملكية الكبيرة شبه الاقطاعية والتي انعكست على اتباع اسلوب المشاعة في الزراعة حيث كانت ارض المالك تزرع من قبل الفلاحين طبقا لاهواءه و نزعته في الاستحواذ على اكبر ربح ممكن حيث تخصص الارض المراد زراعتها في كل موسم على مجاميع من الفلاحين ينتمون عادة الى عائلة او جماعة من الفلاحين وهذا الاسلوب يدعى محليا (بالشمرات) فتقوم كل مجموعة بالعمل الزراعي ضمن الارض المخصصة لها من قبل المالك و بالرغم من بدائية هذا الاسلوب في الانتاج الزراعي والذى أتسم باتباعه للطرق التقليدية والادارية في الزراعة الا انه قد ضمن بعض مميزات الانتاج الكبير حيث تحصر في العادة الارض المستغلة في كل موسم في جزء من أرض المالك والطابع الغالب للعمل هو العمل الجماعي مما ساعد على الحد من ارتفاع المياه الجوفية وانتشار الاملاح الى حد ما .

و بتطبيق الاصلاح الزراعي في ظل قانون الاصلاح الزراعي الاول في عام ٩٥٨ لم يجر اى تغيير جذري في واقع الاستغلال الزراعي حيث استمر في اتباع الاسلوب القديم الذى كان سائدا قبل تطبيقه في الاراضي التي لم يشملها الاصلاح الزراعي وهي الملكيات الواقعة ضمن الحدود التي حددها القانون المذكور للملكية الا انه تغير بعض الشيء في الاراضي التي شملها الاصلاح الزراعي والتي تم توزيعها او التعاقد عليها مع الفلاحين حيث تفشى الاسلوب الفردي في الزراعة مما ادى الى ارتفاع المياه الجوفية لعدم توفر شبكات البزل ومن ثم انتشار الاملاح في مساحات واسعة مما زاد من عزوف الفلاحين من عدم مواكبة هذا الاسلوب لتطبيق اصلاح زراعي جذري فان مرد ذلك يعود الى تأخر قيام التعاونيات الزراعية و ضعف امكانيات هذه

× الدونم = ٢٥٠٠ متر مربع .

التعاونيات بعد قيامها مما اضطر الفلاح الى الاعتماد على امكانياته الذاتية مع استعانته بما كان يوفره الوسطاء والمرابين للمحتاجين مما اوقع الفلاحين تحت طائلة استغلالهم ولم يكن هناك توجه جاد في تغيير نمط الاستغلال الزراعي الا بعد قيام ثورة ١٧ تموز/ ١٩٦٨ القومية والاشتراكية حيث كان التحول باتجاه أنماط متقدمة للاستغلال الزراعي تكون القاعدة للتحول الاشتراكي الذى كان احد اهداف الثورة لتحقيقه والمتمثل في الزراعة الجماعية ومزارع الدولة وبذلك امكن ارساء تحولات تستهدف تغيير البنيه الاساسيه للريف واحلال بنية تضمن استبعاد عناصر الاقطاع وتوابعه الاستغلالية وقلب الاوضاع الريفية لصالح الطبقات الفلاحية وبذلك ضمن القانون الجديد تجاوز سلبيات الاستغلال الزراعي التقليدية التي سادت الريف في ظل الاوضاع السابقة ، وفيما يلي وصف موجزا لانماط الاستغلال الزراعي السائده في الريف في هذه المرحلة :-

١- الاستغلال الزراعي الخاص:

لقد ضمن الاصلاح الزراعي للقطاع الخاص حقوقه في الملكية الزراعية مع ضمان عدم استغلال هذا القطاع للاوضاع الريفية لصالحه وعلى حساب جماهير الفلاحين وذلك عن طريق تحديد الملكية بالشكل الذى سبقت الاشارة اليه لذلك القطاع الخاص لا زال يعمل ضمن ملكيات خاصة والتي تربو مساحتها على (٤) مليون دونم اى بنسبة ١٥ ٪ من الاراضي الواقعة ضمن الاستغلال الزراعي في عموم القطر وحيث تكون الحيازة الزراعية للمالك فالعادة ان يسود نظام المحاصصة في العلاقة الزراعية اى ان الفلاح يحصل على نسبة من الانتاج تساوى اتعابه اذا لم يكن المالك هو العنصر المنتج وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوجيه هذا القطاع فانه ما زالت تسوده العضوية والفردية في اسلوب الانتاج نتيجة تحقيق الارباح على حساب انتاجية الأرض يضاف الى ذلك صعوبة توجيه وتخطيط عمليات الانتاج الزراعي لهذا القطاع مما يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وزيادة ضائعات الموارد الزراعية وهذا ما حدا الى تنظيم هذا القطاع عن طريق التعاونيات الزراعية والتي يوصل خلال الخطة الخمسية الحالية تغطية جميع اراضي هذا القطاع بالتعاونيات الزراعية وتحويله الى قطاع تعاوني .

٢- الاستغلال الزراعي التعاوني :-

على الرغم من ظهور التعاونيات الزراعية وبأشكال مختلفة في القطاع الزراعي قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وبعدد محدود . الا ان هذه التعاونيات لم تخرج عن كونها تعاونيات قامت لتؤدى غرض واحد تنتهي بانتهائه على الرغم من استمرار وجودها القانوني . وبذلك فان التعاونيات الزراعية الحقيقة بدأت بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في اوائل الستينات . حيث الزم هذا القانون المنتفعين منه الانظمام الى التعاونيات التي تقوم في مناطق الاصلاح الزراعي ، وكان الطابع المميز لهذه التعاونيات كونها تعاونيات محدودة النشاط حيث اقتصرت اعمالها على توفير القروض لاعضائها التي تحصل عليها من المصرف الزراعي او جهات حكومية اخرى

و توفير بعض التجهيزات الاستهلاكية ، والدخول في مجال التسويق التعاوني و بحدود ضيقة جدا . اما فيما يتعلق بالانتاج فانها لم تدخل بشكل جدي الا في اعقاب ثورة ١٧ / تموز حيث وفرت الامكانيات المالية والفنية والبشرية لهذه التعاونيات لتأخذ دورها في تطوير العمليات الانتاجية و تسويق منتوجاتها . وقد اصبح نشاط هذه التعاونيات لم يقتصر على مناطق الاصلاح الزراعي بل تعداه الى الملكيات الزراعية الخاصة حيث حوّلت مساحات من الملكيات الخاصة الى قطاع تعاوني .

يوجد حاليا اسلوبين للاستغلال الزراعي التعاوني هما :-

أ/ الاستغلال التعاوني الفردي

و يتميز بفردية العمل الزراعي فكل منتفع من اراضي الاصلاح يستغل الارض المخصصة له ولعائلته بشكل فردي طبقا للخطة الزراعية الموضوعة من قبل الجهات المعنية . الا انهم يحصلون على مستلزمات الانتاج بشكل جماعي والمتمثلة بخدمات المكائن والتجهيزات الزراعية و خدمات التسويق .

و كمرحلة لتطوير هذا الاسلوب بهدف تحويله الى الزراعة الجماعية فقد باشرت بعض التعاونيات بممارسة الزراعة المشتركة والتي هي شكل من التجميع الزراعي حيث يشترك بعض أو كل اعضاء التعاونية بتجميع حيازاتهم الزراعية لزراعتها بصورة مشتركة للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير و يختلف هذا الاسلوب عن الزراعة الجماعية في كونه ان كل عضو يحصل على انتاج حيازته الزراعية . و يمارس هذا الشكل من الاستغلال ضمن التعاونيات الزراعية بمساحة تربو على (٦٨٢) الف دونم في (١١٩٧) تعاونية زراعية يشترك فيها (٩١) الف عضو و بذلك فان نسبة المساحة التي تمارس فيها الزراعة المشتركة (٥٧ ٪) من مجموع مساحة التعاونيات الزراعية والبالغة ١٨٢٨٣٦٨٨٠ دونم وبذلك فان الاستغلال التعاوني الفردي يشكل (٤٣ ٪) مساحة الاراضي المستغلة في الزراعة بشكل عام . (١)

ب/ الاستغلال التعاوني الجماعي

تطبيقا للنهج الذي وضعته ثورة ١٧/ تموز القومية الاشتراكية في احداث تحولات جذرية في علاقات الانتاج الزراعي سعيا لتحقيق التحول الاشتراكي في الريف فقد بوشر بايجاد نمط زراعي متكامل والمتمثل باسلوب الزراعة الجماعية في اواخر عام ١٩٧٢ حيث بوشر بتحويل جزء او كل من بعض التعاونيات و مما مكن من التوسع في قيام المزارع الجماعية هو ان قانون الاصلاح الزراعي الجذري رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ قد استهدف التوزيع الجماعي حيث وزعت بموجبه الاراضي الزراعية على الفلاحين بصورة جماعية . و بغيت الاعداد وتهيئة الامكانيات لهذا النمط من الاستغلال الزراعي فقد بوشر بالزراعة المشتركة ضمن التعاونيات الزراعية ، و بعد ان لمس المشاركين فوائد الزراعة المشتركة واستيعابهم لميزاتها فقد تم تحويل اراضي هذه التعاونيات الى مزارع جماعية طبقا لرغبات اعضائها او قيام المزارع

(١) المصدر : اساليب التحول من التعاونيات الزراعية الى المزارع الجماعية ، سامي النوفل ، محمد عبدالله ، صالح القاسمي ١٩٧٦

جماعية في المناطق الموزعة جماعيا كلما توفرت الامكانيات الى ذلك . حيث تحتل الزراعة الجماعية اهمية خاصة في القطاع الزراعي في الوقت الحاضر لانها تؤدي الى تطور الانتاج وزيادة مردوده ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين . ويمتاز هذا النمط من الاستغلال باعتبار المزرعة الجماعية وحدة اقتصادية يمارس العمل الزراعي فيها بشكل جماعي وطبقا للخطة التي تضعها الجهات المعنية ويقررها اعضاء المزرعة ويوزع الدخل بينهم على اساس وحدات العمل لكل عضو والتي هي (يوم العمل) وتمتلك المزارع الجماعية وسائل الانتاج من مكائن والآلات زراعية ومنشآت وغيرها .

وتبلغ المساحة المغطاة بالمزارع الجماعية (٦٣١٦٢٣) دونم وهي تمثل نسبة (١ و ٢ ٪) من مجموع الاراضي المستغلة في عموم القطر .

٣ - الاستغلال الزراعي للقطاع العام (مزارع الدولة):

سعيا باتجاه ايجاد الانماط المتقدمة والمتطورة للاستثمار الزراعي تحقيقا لاهداف الثورة في التحولات الاشتراكية في الريف فقد كان الاتجاه لتنظيم ملكية الدولة للارض ووسائل الانتاج وتوفير الامكانيات لاستخدام اسلوب الانتاج الكبير في القطاع الزراعي والمتمثل بمزارع الدولة حيث تكون ملكية الارض ووسائل الانتاج ملكية عامة ويشرف على ادارتها كوادر حكومية ويكون المزارعون عمالا زراعيون يتقاضون اجورهم على اساس مايبذلونه من جهد في العملية الانتاجية طبقا لمعايير عمل محدده . وهذا النمط من الاستغلال اخذ بالتطبيق خلال السنوات الاخيرة انطلاقا من اهداف الثورة لما اختطه التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي ليكون النمط القائد في القطاع الزراعي حيث يمتاز بادارة المزارع ادارة ديمقراطية يسهم فيها كل عنصر في المزرعة ويكافئ وفق المعايير التي تحددها طبيعة العمل والمهارة المطلوبة والجهد المبذول وضمن الملكية العامة للدولة ، وهذا مايميزه عن القطاعين التعاوني والخاص (الفردي) .

يمارس هذا النمط من الاستغلال الزراعي في مزارع الدولة ضمن المشاريع والمصالح الزراعية (والتي تتراوح مساحاتها بين (٢٠٠) دونم الى مايقرب الى (٣٠٠٠٠) الف دونم وهي الاراضي التي خصصت من هذه المشاريع وخارجها لمزارع الدولة البالغ عددها (٣٩) مزرعة دولة تبلغ مساحاتها (١٠٨٠٠١٠) دونم اى تشكل مزارع الدولة نسبة (٤ر٨ ٪) من مجموع مساحتها . كما ان هذا النمط من الانتاج يمارس ايضا في المزارع الحكومية التي تدار من قبل الاجهزة الحكومية مباشرة . والاختلاف الوحيد بين الاخيرة وسابقتها هي ان الاولى تدار من قبل جهاز حكومي وبمسؤولية مدير للمزرعة والعمل فيها مقسم الى فرق ومجاميع انتاجية حسب مقتضيات واختصاصات العمل في المزرعة بعكس العمل في المزارع الحكومية حيث لا يكون وجود لمثل هذه الفرق والمجاميع ولغرض توحيد هذه النمطين وتطبيق الاسس لادارة مزارع الدولة بشكل مستكمل فقد اسست مصلحة عامة هي مصلحة مزارع الدولة تتولى ادارة المزارع الحكومية

بهدف تحويلها الى مزارع للدولة وتأسيس مزارع دولة جديدة في الاراضي المستصلحة وحيثما تتوفر الامكانيات ٠

يستخلص مما سبق بان الاستغلال الزراعي في العراق اصبح يتمثل في ثلاثة قطاعات هي القطاع الحكومي العام والقطاع التعاوني بشقيها التعاوني الفردي والجماعي والقطاع الخاص واستجابة لتطوير القطاعين العام والخاص بشكل عام ولغرض ادارة المشاريع الزراعية التي سيتم قيامها وادارة المشاريع الجديدة فقد أسست هيئة المشاريع الزراعية لتتولى ذلك حيث يرتبط بها اربعة عشر مشروعا زراعيا مجموع مساحتها (١٣٢٩٠٣١) دونما و باكتمال التكامل والتطوير الزراعي فقد اسست طبقا لقانون المصالح الزراعية رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٢ خمسة مصالح زراعية هي (الخالص والاسحاقي ومشروع المسيب الكبير ومشروع الدجيلية الكبير وابو غريب) لتتولى استصلاح الاراضي ضمن مناطقها استصلاحا كاملا واستثمارها على اسس علمية حديثة حيث تبدأ من استصلاح التربة وفتح قنوات البزل والري وتنظيمها والقيام بالاستثمار الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ولتصنيع الزراعي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاساليب العلمية الاخرى في ادارة وتنظيم الاستثمار الزراعي وانشاء المجمعات الزراعية والصناعية المتطورة كما هي الحالة في مجمع الدجيلة الزراعي الصناعي ٠

(البنيـة الاساسـية للتنميـة الريـفيـة)

ان واقع القطـاع الزراعي بصورة عـامـة والأوضـاع الريـفيـة بشـكل خاص وليدة للظـروف السـياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية التي مـر بها القطـر منذ احتلال هولاكو للعراق حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فعدم استقرار الوضع السياسي خلال عهود الاحتلال العثماني والانكليزي وما سمّي بالحكم الوطني فيما بعد أدّى الى تركيز النظـام الاقطـاعي الذى لا يمكـن له الاستمرار الا في حالـة اجتماعية وثقافيـة متردية ولهذا فان الريـف قد واجـه الاهمـال التـام وخلى من كل نشاط حكومي او شـعبي وترك أمـره للاقطاعيين وشـيوخ القبائل يديرونه حسب اهوائهم ولم يكـن هناك اى نشاط حكومي يذكر في الريـف الا بعـض المؤسـسـات القـليلـة والمبعثرة والتي كانت تتولى ضبط الأمـن والسير وفق رغبـات الاقطاعيين والمتمثلـة بمخافر الشـرطة . وخلال فترة الخمسـينات من هذا القرن ظهرت بعـض المحاولات للدخـول الى الريـف عن طريـق تأسـيس مراكز الانعاش الريفي ، الا أن اثرها كان محدود جـدا نتيجـة لضعـف امكانياتها المادية والبشرية .

اما المؤسـسـات الريفيـة الانتاجيـة والشـعبية فتكـاد تكون معدومة باسـتثنـاء بعض المحاولات لتأسـيس جمعيـات تعاونية في الاراضي الحكومية المستصلحـة والمشاريع الاستيطانية و بعض الجمعيات التعاونية الزراعية التي قامت نتيجـة لمجالات فرديـة كان الهدف منها الحصول على القـروض الحكومية لشـراء مضـخـة ماء او ماكـنـة حراثـة و سـرعـان ماتختفي او تجمد حـال حصولها على القروض المطلوبة . وعند اعلان قانون الاصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ تموز عـام ١٩٥٨ لم يـبـق من هذه الجمعـيـات في الريـف الا (٢٢) جمعية تعاونية زراعـيـة تضم في عـضويتهـا (١٨٣٦) عـضـوا و مجموع رؤوس اموالها (٤٦٠٠) دينار وحتى هذه المؤسسـات لم يكن لهـا نشـاط يذكـر اذ انها كانت أشـبه بالمجمـده . وبعد ثورة تموز / ١٩٥٨ انقلبـت الاوضاع الريفيـة لصـالـح الـبقـايا المكـادحـة من الفلاحين اذ ان الاصلاح الزراعي الذى لحق لم يكن يسـتهدف تحديـد الملكـيـة الزراعية فحسـب بل تعداه الى رفع المسـتوى الاجتماعي والاقتصادى للريـف و ذلـك عن طريـق ايجـاد علاقـات انتاجـيـة تعاونية مع توفير الحمايـة لهذه التنظيمـات بتنظيمـات شـعبيـة ومهنيه وضمان انسـياب الخدمات الارشادية والتعليمية والصحيـة بالتنسـيق مع هذه المؤسـسـات .

وبغيـة التعرف على البنيـة الاساسـية في الريـف فاننا سـنتطـرق الى تنظيماتها طبقـا لماهية و طبيعـة عمل كل منها .

المؤسـسـات الريـفيـة الانتاجيـة :-

ان تطبيق الاصلاح الزراعي في العراق عام ١٩٥٨ كان البداية في ارسـاء تحولات تستهدف تغيير البنية الأسـاسية في الريـف واحلال بنيـة تسـتبعد فيها عناصر الاقطـاع وتوابعه الاسـتغلاليـة عن طريـق اعتمـاد الاسـلوب التعاوني في الانتـاج لصالـح المنتجين انفسـهم وهم الفلاحـين اصحاب المصلحـة الحقيقـيـة للأصلاح . ولكن سـير الاوضـاع السـياسـية التي احاطة تطبيقـه والثغرات التي انتابـة قانونه الاول رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ نفسـه قد صرفتـه عن تحقيق معظم اهدافـه وعلى الرغم من تحقيقـه لأهدافـه السياسـية في تقـويـض النظام الأقطاعي الا أنه عجز عن تحقيـق

أهدافه بايجاد نظام بديل للاستغلال الزراعي ومردّ ذلك الى تلكأ في تنفيذ عمليات الاستيلاء والتوزيع كما سبق بيانه في فصل سابق ، والفراغ القيادي في الريف الذى اعقب تطبيقه كنتيجة لرفع يد المالك عن ادارة الارض وعدم سد هذا الفراغ حيث ترك الفلاح بعد تسليمه الارض دون ادارة او مصدر لتمويله وان التنظيم التعاوني الذى كان يستهدفه القانون لسد هذا الفراغ قد جاء متأخرا فقد بوشر بتأسيس التعاونيات الزراعية في عام ١٩٦١ أى بعد مايقارب من ثلاثة اعوام على تطبيقه ، اذ أن اول تعاونية أسست كانت جمعية الامام التعاونية الزراعية في مشروع المسيب الكبير ، في حزيران عام ٩٦١ كما حصر تأسيس هذه الجمعيات في الاراضي الموزعة فقط حتى عام ١٩٦٤ ولبطء عمليات التوزيع فقد وسع نطاق عضوية هذه التعاونيات في عام ١٩٦٤ ليشمل المتعاقدين مع الاصلاح الزراعي بعقود مؤقتة ايضا وحتى قيام ثورة ١٧/ تموز التقدمية عام ٩٦٨ لم تتجاوز الاراضي التي غطيت بالتعاونيات الزراعية على (٢٥ ٪) من مجموع اراضي الاصلاح الزراعي والتي تبلغ عددها (٤٣٣) تعاونية محلية غطت مساحة (٣ ر ٥) مليون دونم فقط وضمت في عضويتها (٥٨) الف فلاح منتفع من الاصلاح الزراعي من اصل (٢٠٧٧٨٩) منتفع اى ان عضويتها شملت حوالي (٣٦ ٪) فقط من مجموع المنتفعين من الاصلاح الزراعي (١) . أما بقية المنتفعين من اراضي الاصلاح الزراعي فقد بقوا عرضة للاستغلال مما أوقعهم تحت طائلة الوسطاء والمرابين ، هذا بالاضافة الى ان امكانيات هذه التعاونيات لم تكن بالكفاءة القادرة على تغيير نمط الانتاج الزراعي حيث غاب اى شكل من اشكال التجميع الزراعي للاستفادة من اسلوب الانتاج الكبير مما حدا بقانون الاصلاح الزراعي الجذرى الذى شرع في اعقاب ثورة ١٧/ تموز القومية والتقدمية الى اعتماد اسلوب التوزيع الجماعي وتأسيس المزارع الجماعية وسعيا باتجاه النهج الذى اختطه التقرير السياسي للمؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي فقد أعتمد على القطاع العام في الاستغلال الزراعي المتمثل بايجاد مزارع للدولة تكون القطاع الحاسم والقائد في الانتاج الزراعي وبذلك فقد رسمت قواعد الانتقال الى الاشتراكية في الريف وذلك عن طريق القاعات الثلاث والمتمثلة بمزارع الدولة اولا والمزارع الجماعية ثانيا والتعاونيات الزراعية ثالثا . وما يلي تفصيل لواقع كل من هذه المؤسسات الريفية الانتاجية في الريف .

١- التعاونيات الزراعية :-

لقد واجهت ثورة ١٧ / تموز واقعا ريفيا متخلفا مما حدا بالثورة الى دعم هذه الحركة وتوسيع شموليتها وفعالية دورها في العملية الانتاجية وذلك انطلاقا من موقفها من هذه الحركة والذى حدده الدستور المؤقت للجمهورية العراقية حيث الزم الدولة بدعم ورعاية الحركة التعاونية في مجال الانتاج والتسويق والخدمات والاستهلاك كما نصت على ذلك المادة التاسعة عشرة منه الصادر في عام ١٩٦٨ لذلك قامت الدولة في شمول مناطق هذه التعاونيات بكافة اراضي الاصلاح الزراعي وتجاوزها الى تغطية اراضي القطاع

---

١) المصدر السابق (نشر الحركة التعاونية الزراعية والجماعية في الريف) الدكتور سامي نوفل ارجمند آوجي ، غازى العبد الله ، نسيب السامرائي .

الخاص من اصحاب الملكيات الزراعية الخاصة فلغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ بلغ عدد التعاونيات الزراعية المحلية ضمن اراضي الاصلاح الزراعي (١٤٧٦) تعاونية تغطي مساحة قدرها (١٦٥٣٢٧٢٠) دونم وتشمل في عضويتها (٢٥٠٢٨٠) عضوا بالاضافة الى (٢١٩) تعاونية مشكلة خارج مناطق الاصلاح الزراعي تغطي مساحة (١٧٥٠١٢٠) دونم وتضم في عضويتها (١٧٤٩٥) عضوا من اصحاب الملكيات الخاصة ومالكي وسائل الانتاج وبذلك تكون التعاونيات الزراعية قد غطت مساحة (١٨٢٨٣٨٤٠) دونما من الاراضي الزراعية وهي تشكل نسبة ٨٠ % من مجموع الاراضي الزراعية المستغلة في عموم القطر يضاف الى ذلك وجود (٤٠) تعاونية زراعية متخصصة في تربية الاغنام والابقار والجاموس والنحل وصيد الاسماك وباتجاه استكمال البنيان التعاوني فقد نظمت التعاونيات المحلية بتعاونيات مشتركة تكون بمثابة مجمّع تعاوني في المناطق الريفية التي يبلغ عددها (١٩٣) - تعاونية مشتركة وهذه بدورها تنضوي في عضوية (١٨) اتحاد تعاوني محلي على مستوى كل محافظة من محافظات القطر والتعاونيات والاتحادات التعاونية تكوّن بدورها الاتحاد العام للتعاونيات الزراعية في القطر والذي يشكل قمة البنيان التعاوني والممثل للحركة التعاونية الزراعية في القطر والموجه لها .

وقد تعاظم دور التعاونيات الزراعية وازدادت انشطتها نتيجة لما وفرته له الدولة من امكانات ومتطلبات اعمالها والتي تتمثل بما يلي :-

أ) التسليف :

حصلت التعاونيات على قروض من المصرف الزراعي التعاوني خلال عام ٧٤/ ٧٥ مبلغ مجموعه (٦ر٧) مليون دينار بينما بلغ مجموع القروض منذ بداية ٩٧٦ لغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ (٣٩٢٩٥٨٧) دينار وزعت حسب الاغراض التاليه :-

التجهيزات الزراعية	٦٩١٤٣٩	دينارا
التسويق	٢١٦٠٣٢	"
شراء المكائن والآلات الزراعية	١٦١٦٢٤٥	"
الثروة الحيوانية	١٢٠٧٦٢٤	"
انشاء واعمار البساتين	١٠٥٧٤١	"
الحوانيت الاستهلاكية	٣٤٠٠٠	"
ادامة المضخات والآلات الزراعية	٥٨٥٠٦	"
	٣٩٢٩٥٨٧	"

سحبت هذه المبالغ ضمن الخطة المرصدة للتعاونيات لعام ١٩٧٦ والتي تزيد على (٢٣) مليون دينار . (١)

---

(١) المصدر : احصائية المصرف الزراعي التعاوني .

ب) المكننة :

ولتمكين التعاونيات الزراعية من توفير الخدمات الميكانيكية لاعضائها فقد منحت القروض اللازمة لتمليك المكائن والمعدات الزراعية فلغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ يوجد في حيازة التعاونيات (٨١١) ساحبة و (١٤٩) حاصدة و (١٥٥) سيارة حمل و (٩٠٤) مضخة مياه و(٣٤٢٨) مضخة مياه صغيرة متنقلة .

حـ - الثروة الحيوانية : -

أبدت التعاونيات اهتماما خاصا بالانتاج الحيواني في السنوات الاخيرة لغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ باسن عدد مشاريع تربية الاغنام (٢٧٧) مشروع تضم (٨٢١٦١) رأس غنم و (٦٦) مشروع لتسمين العجول تحتوى (٢٠٢٩) رأس عجلا و(١٨) مشروع لابقار الحليب يوجد فيها (١٤١٨) بقرة و (١٥٣) مشروعا للدواجن فيها (٤٣٥٣٦١) طيرا .

د/ التسويق التعاوني :

لقد حظي التسويق التعاوني باهتمام التعاونيات الزراعية وقد وفرت الدولة لها مستلزمات التسويق من مخازن و مراكز للتسويق حيث تقوم التعاونيات بتسويق منتجاتها ومنتجات اعضائها عن طريق الاتحاد العام للتعاونيات الزراعية اذ تم حصر تسويق محاصيل الحنطة والشعير والتمور والشلب (الرز) والقطن والتبغ بالتعاونيات الزراعية وطبقا لآخر احصائيات متوفرة فقد تم تسويق (١٢٠) الف طن من الحنطة و (١٦) الف طن من الشعير و (٢٣) الف طن من الشلب و (٤٥) الف من التمور و (٢٠) الف طن قطن و (٥) الاف طم من الاصواف و (٣) الف طن حليب خلال عام ٧٣/ ٩٧٤ .

٢- المزارع الجماعية : -

انطلاقا من اهداف الثورة في تحويل الاشتراكي في الريف و باتجاه ايجاد انماط متطورة للا ستغلال الزراعي التعاوني فقد اتجه نحو الزراعة الجماعية و بشكل خاص بعد تشريع قانون الاصلاح الجذري رقم ١١٧ لسنة ٩٧٠ والذى اجاز التوزيع الجماعي في اراضي الاصلاح الزراعي حيث قامت اول مزرعة جماعية في (٢٠ / ٦ / ٩٧٢) وهي مزرعة الشافعية في محافظة القادسية اعقبها تأسيس مزارع جماعية اخرى بلغ مجموعها في عموم القطر لغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ (٨٣) مزرعة تضم في عضويتها (١٠٩١٣) عضوا من المنتفعي الاصلاح الزراعي و تغطي مساحة (٦٣١٦٢٣) دونما وهي تشكل نسبة حوالي (١ و٢ ٪) من مجموع الاراضي الزراعية المستغلة في عموم القطر .

و يختلف اسلوب العمل في المزارع الجماعية طبقا لمراحل تقدمها و تطورها حيث يتحدد اسلوب العمل على اساس المجاميع في المرحلة الاولى وعندما تتركز مفاهيم العمل الجماعي لاعضاء المجاميع ضمن المزرعة ينتقل الى المرحلة التانية حيث تكون الفرقة في المزرعة الوحدة الاقتصادية و باستيعاب اعضاء المزرعة وادراكهم بمزايا الزراعة الجماعية و مفاهيمها تحول الى مزرعة جماعية متكاملة حيث تكون المزرعة كاملة و حدة اقتصادية و يربط اعضائها بالجهد المبذول والمهارة التي تتطلبها عملية الانتاج وفق لمعايير العمل محددة .

يتبع

ولقد وفرت للمزارع الجماعية كل امكانيات قيامها بالانشطة الزراعية حيث تمتلك المزارع المكائن والمعدات اللازمة فلغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ بلغت عدد المكائن لدى المزارع الجماعية (١٢) سيارة حمل و(٤٧) ساحبة و (٥٩) مضخة ماء و (١١١) آلة ميكانيكية ملحقة بالساحبات . امدا التجهيزات الزراعية التي وفرت خلال الموسم الزراعي الماضي (١٢٤) طن الاسمدة الكيماوية المختلفة و (٤٦٢) طن من بذور الحنطة و (٢١٧) طن من الشعير و (١٨) طن باقلاء و(١٤٥) طن بذور التقاوى والمحاصيل الاخرى وقد حصلت المزارع لنفس الفترة اعلاه على مامجموعه (٤٠٦٤٩٤) دينار من القروض الزراعية . وتدير المزارع (٢٥) بستانا تربو مساحاتها (١٠٤٣) دونما تضم مختلف اشجار النخيل والحمضيات (الموالح والتفاضيات والتي تربو على (٨٠٠٠٠) شجرة . اما في مجال الثروة الحيوانية فيوجد فيها (١٧) مشروعا لتربية الاغنام والماعز وتضم حوالي (١٦٠٠٠) رأس و (٧) مشاريع لتربية العجول والابقار فيها (٢١١) رأس و (٣) مشاريع لتربية الدواجن فيها (٢٦٠٠) طيرا .

٣- مزارع الدولة :-

تمشيا مع النهج الذى اختطه التقرير السياسي للمؤتمر القطرى الثامن وانسجاما مع اهداف الثورة في اجراء تحولات زراعية جذرية في الريف وذلك عن طريق تنظيم ملكية الدولة لوسائل الانتاج واستخدام اسلوب الانتاج الكبير في القطاع الزراعي من خلال التركيز على مزارع الدولة باعتبارها شكلا متكاملا للاستثمار الزراعي وتهيئة كل مستلزمات وامكانيات الانتاج الزراعي لجعلها مزارع رائدة وقائدة لتكون نقاط او مراكز اشعاع لتطوير الريف عامة والانتاج الزراعي بصورة خاصة ومن هذا المنطلق فقد تم تأسيس مصلحة خاصة لمزارع الدولة بعد ان تم تحويل الشركة العامة للانتاج الزراعي في عام ١٩٧٥ الى مصلحة مزارع الدولة ، كان الغاية منها لتتولى تحقيق التحول الاشتراكي في الريف عبر انماط الانتاج المتقدمة وتعميمها لتأخذ دورا قياديا يمكن عن طريقها ايجاد مزارع نموذجية تتولى استخدام الاساليب العلمية والمكننة الحديثة معتمدة التخطيط في عملها طبقا للاسس الاقتصادية والعلمية وربط الاجر بالانتاج . ويرتبط بهذه المصلحة في الوقت الحاضر ثمانية مزارع تبلغ مجموع مساحاتها (٦٥٠١٣٢) دونما ويضاف الى ذلك ان هناك (١٢) مزرعة دولة اخرى ضمن المشاريع الزراعية تبلغ مساحاتها (٧١٩٧٧) دونما و (١٩) مزرعة دولة مرتبطة مباشرة بالمناطق الزراعية في المحافظات تغطي مساحة (٣٥٧٩٠١) دونم وبذلك يكون عدد مزارع الدولة (٣٩) مزرعة في عموم القطر تغطي مساحة تربو على (١٠٨٠٠١٠) دونم وهي تشكل نسبة (٧ر٤ ٪) من مجموع الاراضي الزراعية المستغلة في عموم القطر .

يتبع

المؤسسات الريفية الارشادية :

لقد انصب اهتمام الثورة في خلق ريف اشتراكي متطور وبناء لمن الارشاد الزراعي والاجتماعي من اهم السبل لتحقيق ذلك فقد كان الاهتمام في تنفيذ البرامج الارشادية مع توفير الخدمات الاجتماعية التي تستهدفها هذا التطور الريفي لتنمية القوى المنتجة و خلق الاجواء لانماء طاقتها الانتاجية ولهذا كان لزاما قيام مؤسسات ريفية تتولى هذه المهام والتي تتمثل بما يلي :

١/ مراكز النشاط الريفي :

تتولى هذه المراكز تنفيذ برامج خاصة باعداد الناشئين الريفيين بهدف تعليمهم و تدريبهم عمليا ليكونوا قادرين لتحمل مسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية وجعلهم كوادر قيادية في المستقبل و زيادة مداركهم الاستيعاب التحولات الاشتراكية الجارية في الريف والقطاع الزراعي و تنتشر هذه المراكز والتي يبلغ عددها لغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ (٢٨٧) مركزا في التعاونيات والمزارع الجماعية والقرى الفلاحية .

٢/ مراكز الارشاد المرأة الريفية :

وهي مراكز تعليمية تتواجد في القرى الريفية تهدف الى تفجير طاقات المرأة الريفية باعتبارها عنصرا منتجا على حد سواء بأخيها الرجل واعدادها لتحمل مسؤوليتها في التحولات الاشتراكية في الريف ولتأخذ دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تقوم هذه المراكز بتعليم المرأة الطرق العلمية في الزراعة وتربية الحيوان والمهارات الخاصة بالاقتصاد المنزلي اضافة الى مكافحة اميتها و توعيتها سياسيا واقتصاديا و صحيا و يبلغ عدد هذه المراكز لغاية ٣٠ حزيران ٩٧٦ (١٩١) مركزا .

٣/ مراكز النشاط الاجتماعي :

تقوم هذه المراكز في القرى مع التركيز على تواجدها ضمن التعاونيات والمزارع الجماعية و تزويد هذه المراكز بكل الامكانيات لتكون مشجعا للنشاط الاجتماعي حيث تضم اجهزة تلفزيون والراديو والمكتبات الريفية ومعدات الرياضة والتسلية و يبلغ عدد هذه المراكز لغاية ٣٠/ ٦/ ٩٧٦ (٢٢٠) مركزا .

٤/ مراكز الصناعات القروية :

تستهدف هذه المراكز الى تطوير و تنمية المجتمع الريفي واستغلال اوقات فراغ الفلاحين لعمليات البناء الريفي وايجاد مصادر جديدة لدخل الفلاحين مع الحفاظ على التراث الشعبي ولهذا فان هذه المراكز تركز على تدريب القرويين و خلق المهارات الخاصة للصناعات الشعبية و تصنيع المواد الاولية المحلية و بذلك فان هذه المراكز تعتبر من جانب آخر مراكز انتاجية بجانب فوائدها الاجتماعية و يبلغ عدد هذه المراكز (٩٤) مركزا مزوده بكافة الادوات والوسائل اللازمة للحياكة والصناعات السعفية والخشبية .

٥/ مراكز مكافحة الامية:

تعتبر الامية من الآفات الاجتماعية التي تتفشى في الريف والمعوق لاى تطور اجتماعي ومن اخطر المعوقات التي تواجه التقدم السياسي والاقتصادى وبناء المجتمع الريفي المتطور ولهذا فقد كان التركيز على برامج مكافحة الامية كهدف من اهداف الثورة في التحول الاشتراكي في الريف حيث بلغ عدد هذه المراكز (٢٢٥٢) مركزا منها (٢٥٣٦) مركزا للرجال و (٧١٦) مركزا للنساء بلغ مجموع الدارسين فيها (٧٦٤٠١) رجالا ونساء .

٦/ المراكز الارشادية:

يهدف ايجاد مراكز اشعاع في الريف تتولى تطوير العمل الزراعي بكافة جوانبه وادخال الاساليب العلمية والتكنولوجية في الزراعة والخدمات الاجتماعية فقد اقيمت مراكز للارشاد الزراعي انتشرت في الريف بلغ عددها لغاية نهاية عام ٩٧٥ (٦٦) مركزا ارشاديا ونأمل تعميمها في كافة انحاء القطر في المستقبل .

المؤسسات الثقافية والصحية والريفية -

لقد واجهت الثورة ريفا متخلفا ثقافيا وصحيا وكان من اولى اهدافها التركيز على تعميم الثقافة والخدمات الصحية لسكان الريف حيث ادخلت المدارس ولاول مرة بشكل جدى الى اعماق الريف حيث اسست مدرسة في كل قرية كبيرة تقريبا فبلغ عدد المدارس الابتدائية طبقا لاخر احصائية متوفرة (٢٩٦٠) مدرسة في عام ٩٧٤ / ٩٧٥ تضم (٢٩٥٨٨٤) تلميذا (حوالي ١٠٪ من سكان الريف) . اما بالنسبة لتوفير الخدمات الصحية فقد كان الاتجاه نحو تأسيس مستوصفات صحية رئيسية يوجد فيها الاطباء والممرضين والادوية والتي بلغ عددها في النصف الاول من عام ٩٧٦ (٢١٣) مستوصفا يضاف الى ذلك (٨٥٧) مستوصفا فرعيا تنتشر في القرى مزودة بالموظفين الصحيين والادوية اللازمة بجانب تهيئة اعداد من المستوصفات السيارة التي تتجول في القرى والمناطق النائية التي لم تتوفر فيها الخدمات الصحية لتقديم خدماتها الى سكان هذه المناطق مجانا (١).

المنظمات الشعبية والمهنية في الريف:

نظرا لما للحركة الفلاحية من اهمية في توعية جماهير الفلاحين وتعميق الوعي السياسي وترسيخ النضال القومي والروح الاشتراكية ولاهمية دورها في نشاطات التنمية الزراعية والانتاجية والاسهام في بناء النظام الاشتراكي في الريف فقد شرع قانون خاص للجمعيات الفلاحية برقم (١٣٩) لسنة ٩٥٩ ويهدف مسايرة هذا القانون للتطور الذى اعقب قيام ثورة ١٧ تموز/ ٩٦٨ التقدمية فقد ادخلت عليه عدة تعديلات وبموجب هذا القانون انبثق الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية لتكون اداة فعالة في تحقيق اهداف الثورة وتعميق الوعي السياسي بين صفوف الفلاحين وشدهم للثورة وتنفيذ قراراتها وتشريعاتها والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في الريف .

---

١) المصدر: احصائيات وزارة التربية والمؤسسة العامة للصحة الريفية

العام

يمثل الاتحاد في محافظات القطر (الثمانية عشر) اتحادات محلية في كل محافظة يضاف الى وجود عدد من الاتحادات الفرعية يبلغ عددها (٨٩) اتحادا وهذه الاتحادات تشرف على الجمعيات الفلاحية البالغ عددها (٦٢١٦) جمعية فلاحية والتي تضم في عضويتها (٤٨٤٣٤٣) عضوا .

و يمكن تلخيص اهم اهداف الجمعيات الفلاحية واتحاداتها بما يلي :

أ) اقامة وترسيخ العلاقات الاشتراكية وتعريف الفلاحين بدورهم النضالي في الثورة و بناء المجتمع الاشتراكي الموحدة .

ب) توعية وتوجيه الفلاحين لتنفيذ القوانين والبرامج المتعلقة بتطوير الريف وتعميق ممارسات الرقابة الشعبية على الاجهزة ذات العلاقة مع ترسيخ الاسس والمبادئ الديمقراطية في العمل .

ج) الاسهام في تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية لاعضائها وتدريبهم لرفع مستواهم والعمل على محو الامية بين صفوف الفلاحين .

د) اعداد الكوادر القيادية النسوية للتنظيم الفلاحي من خلال فتح الدورات التدريبية داخل و خارج القصر .

لقد كان اسهام الجمعيات الفلاحية واتحاداتها الدور الهام والاساس في تحويل الفلاحين الى اداة ثورية نضالية فعالة بجانب قطاعات الشعب الاخرى لتسهم في مسير الثورة على مستوى الريف .

- آفاق التنمية الريفية -

ورثت ثورة ١٧/ تموز القومية والتقدمية ريفا متخلفا تكاد تنعدم فيه مقومات التطوير والتقدم و تسوده تقاليد وعلائق اجتماعية واقتصادية بالية ، فكانت مواجهة الثورة لهذا باصلاح هذه الأوضاع مع احداث تنمية ريفية شاملة و سريعة مع التركيز على تهيئة الظروف والاجواء للتحول الاشتراكي وعليه فان مسألة التنمية الريفية كانت و ستبقى احدى السهام الاساسية للثورة باعتبارها تتعلق باوضاع سكان الريف الاقتصادية والاجتماعية وهم جماهير الفلاحين اصحاب المصلحة الحقيقية للثورة . وعلى الرغم من الدور الهام التي لعبته الثورة باصلاح الاوضاع الريفية خلال المرحلة الماضية و تطبيقها لخطط وبرامج تنموية شاملة و سريعة الا ان ذلك لا يزال دون طموحها في خلق بنية اساسية للريف تضمن تعميق التحولات الاشتراكية واقامة علاقات انتاجية متطورة و توسيع القطاع الاشتراكي و سيادته وتعميم الثقافة الاشتراكية بين صفوف الفلاحين للارتفاع بمستوى وعيهم السياسي والثقافي ودفعهم للمشاركة في برامج التنمية الريفية والتغييرات التي تحدث في الريف .

ومن هذا المنطلق فقد حدد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ابعاد التنمية الريفية و مراحلها للسنوات الخمسة المقبلة (بالدخول في مرحلة التطبيق الاشتراكي في الميادين التي تنضج فيها الظروف الموضوعية المهيئة لها) من خلال المساهمة الجدية في اصلاح الاوضاع الريفية اجتماعيا واقتصاديا و ثقافيا وذلك بايجاد علاقات انتاجية متطورة تستهدف القضاء على كل عناصر التأخر

والاستغلال وخلق بيئة للتحول الاشتراكي من خلال تطوير وتوسيع القطاع الاشتراكي في الزراعة وجعله قطاعا سائدا وقائدا يضمن الحد من الاسلوب الفردى في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يؤمن تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادى في الريف ويقلل الفوارق بين الريف والمدينة . وانسجاما مع هذا النهج فان خطة التنمية القومية للسنوات ٩٧٦ / ١٩٨٠ اعتمدت الابعاد والاتجاهات التالية لخطة التنمية الريفية :

١- تطوير الحركة التعاونية الزراعية وتعميمها وتهيئة التعاونيات الزراعية للتحول الى مزارع تعاونية جماعية مع توفير كل امكانيات ومقومات ذلك من خلال تغطية جميع اراضي الاصلاح الزراعي بتعاونيات زراعية جديدة وذلك بتأسيس (٤٥٠) تعاونية محلية تشمل جميع ماتبقى من اراضي الاصلاح الزراعي (والغير مشمولة بالتعاونيات) يضاف الى ذلك تغطية (٥٠ ٪) من الاراضي الزراعية للقطاع الخاص (اصحاب الملكيات الزراعية الفردية) بتأسيس (٣٣٥) تعاونية جديدة فيها وبهذا سيصبح مجموع التعاونيات المحلية في نهاية الخطة حوالي (٢١٠٠) تعاونية يضاف الى ذلك لاستكمال البنيان التعاوني تأسيس (٨٠) تعاونية زراعية مشتركة ليصبح عددها في نهاية الخطة (٢٣٢) تعاونية تغطي كافة مناطق عمل التعاونيات الزراعية المؤسسة والتي ستأسس خلال الخطة .

وباعتبار الزراعة الجماعية شكلا متطورا ومتقدما للتعاون واساسا للتحول الاشتراكي في الريف فان الخطة اكدت على تطوير المزارع الجماعية كما ونوعا وذلك بتحويل (٥٣) تعاونية زراعية التي تعتمد اسلوب التجميع الزراعي و (١٥٣) تعاونية زراعية محلية متطوره الى مزارع جماعية وبذلك سيصبح عدد المزارع الجماعية في نهاية الخطة (٣٢٩) مزرعة جماعية وتصبح الرقعة الزراعية التي تغطيها المزارع هذه والتعاونيات حوالي (٢١) مليون دونم وعندها سيشمل القطاع التعاوني بشقيه (التعاونيات والمزارع الجماعية) ٩١ ٪ من الاراضي الزراعية المستغلة في عموم القطر .

٢- التوسع في مزارع الدولة لتغطي (٣ ر١) مليون دونم من الاراضي الزراعية ليصبح هذا القطاع القطاع القائد في الزراعة ويشكل نسبة (٦ ر٢ ٪) من مجموع الاراضي الزراعية في عموم القطر .

٣- بناء هيكل النظام التسويقي بما يضمن هيمنة القطاعين (العام والتعاوني) على عمليات التسويق الزراعية محققا تقليل التكاليف واستقرار الاسعار حماية للمنتج والمستهلك عن طريق انشاء المخازن وتوسيعها للوصول الى طاقة خزنية تبلغ (١١٤٢٤٠٠) متر مكعب خزن مبرد و (٤٥) الف متر مكعب خزن مجمد و(٧٥١٥٠٢) متر مكعب خزن اعتيادى بالاضافة الى خزن مكشوف (٦٠٩٩٨٤) م٢ مع التعجيل والاسراع في انشاء مراكز للتسويق واسواق الجملة والاسواق المركزية وتوفير كافة متطلبات ومستلزمات اللازمة لاعمال من انشاء المعامل للعبوات واسطول لنقل السلع الزراعية مع استمرار سيطرة الدولة على تسويق محاصيل الحبوب بما يضمن هيمنة القطاع العام بما لا يقل عن ٨٠ ٪ من عمليات تسويق المنتجات النباتية و (١٠٠ ٪) بالنسبة للمنتجات الحيوانية .

٤- وبهدف توفير مستلزمات الانتاج الزراعي فان الخطة استهدفت زيادة حجم الاقراض الزراعي الى (٩٠) مليون دينار في السنة الاخيرة من الخطة يصيب القطاع التعاوني منها (٦٠) مليون دينار.

٥- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتطوير الريف ونهوض به لتقليل التفاوت بين الريف والمدينة وذلك بقيام المؤسسات الصحية والثقافية والاجتماعية لتوفير كل مستلزمات عملها بما يؤمن قيام منظمات زراعية وكهربة الريف وتوفير مياه الشرب وربط الريف بالمدن بطرق، وتطوير المجتمع الريفي اجتماعيا وثقافيا مع التركيز على العنصر النسوي، ومساهمته بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال سعي الخطة لانشاء (٢٠٢) مركز للنشاط الاجتماعي و (٥٦٧) مركزا للنشاء الريفي و (٢٢١) مركزا للنشاط النسوي وانشاء (٢٠٠) قرية عصرية تضم كل قرية بين (١٠٠ - ٢٠٠) دار مع مستوصف صحي ومدارس وسوق تعاوني ونادي للنشاط الاجتماعي مع كافة المرافقات الاجتماعية والخدمات اللازمة لتوفير مياه الشرب وكهرباء وربطها بشبكة الطرق النظامية.

٦- التركيز على المشاريع الزراعية المتكاملة عن طريق تبني عدد محدود من هذه المشاريع واستصلاحها واقامة نظام للري والبزل والمنشآت الضرورية منها وتوفير مستلزمات الانتاج لتكون وحدات انتاجية اقتصادية متكاملة تتبع فيها الطرق العلمية والتكنولوجية الحديثة في الزراعة لتكون مراكز اشعاع لتطوير الريف ولتصبح مجمعات زراعية صناعية.

٧- التركيز على استغلال المياه الجوفية للتوسع في المشاريع الاروائية في المناطق الديمية ولضمان استقرار الفلاحين في هذه المناطق عن طريق حفر (٤٥٠٠) بئر ارتوازي في عموم القطر لتسهم في توفير المياه لاغراض الشرب والري [illegible]

٨- وبهدف زيادة الانتاج وتحسينه عن طريق ادخال المكننة في الزراعة تحسبا لاحتمال عدم توفر الايدي العاملة بسبب استغلالها في الصناعة والمشاريع الخدمية التي تسعى اليها خطة التنمية القومية فانها تضمنت توفير المكائن والآلات الزراعية بما يحقق مكننة الانتاج النباتي بنسبة ٦٠ ٪ والانتاج الحيواني بنسبة ٢٠ ٪.

٩- التوسع في مراكز التدريب والتأهيل بهدف تعميم الثقافة الاشتراكية في الريف ومد سكانه بكل المهارات التي تتطلبها اعمال التنمية وذلك عن طريق توسيع المراكز الحالية وانشاء مشاريع رائدة تكون مراكز لتدريب الفلاحين والموظفين وتأهيلهم لزراعة علمية حديثة بما يؤمن تدريب (٢٥) الف فلاح كقادة محليين والف موظف لايفادهم الى خارج القطر لتدريبهم على اساليب علمية في مختلف حقول وانشطة العمل الزراعي والريفي. بالاضافة الى توفير اكثر من (١٢) الف جامعي وحوالي (٧٠) الف فني من مختلف الاختصاصات والمهارات لعملهم في القطاع الزراعي والريفي مع الاستعانة بالخبرة الخارجية عن طريق استخدام الخبراء لمختلف الاختصاصات

بحدود الف خبير من الدول الشقيقة والصديقة .

١٠- التنسيق والتكامل الزراعي مع الدول العربية عن طريق المساهمة في المشاريع التي تضمنتها الخطة والمتفق على تنفيذها مع المنظمات العربية والمعنية بالتنمية الزراعية بهدف التكامل الزراعي العربي .

كمية

ومما سبق يتضح بان الخطة استهدفت قفزة نوعية في مجال التنمية الريفية وكمؤشر لذلك فان حجم الاستثمارات التي يتطلبها تنفيذ هذه الخطة بلغ اكثر (٢١٠٠) مليون دينار عراقي او ما يعادل (٧٠٩٣) مليون دولار اميركي (١) مع الاخذ بنظر الاعتبار بان هذه المبالغ هي ما خصص لها من الموازنة التي تقوم بها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي . للسنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ فقط عدا المبالغ المخصصة للوزارات الاخرى التي تشمل برامجها خدمة الريف في مجال اختصاصها .

---

١) المصدر : خطة التنمية القومية للسنوات : ٧٦ / ٩٨٠ لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

الخلاصة والاستنتاج :-

شهدت ارض مابين النهرين ازدهار حضارات عريقة الى ان اصبح العراق ابان الخلافة العباسية مركز اشعاع حضاري للانسانية واستمدت هذه الحضارات جذورها من خصبة ارضه ووفرة مياهه حيث انشأت السدود والجداول وتطورت الزراعة فيه مما كان مطمعا للغزاة والطامعين في استثمار موارده الزراعية والطبيعية حيث تعرضت الى موجات الغزو والاستعمار فخربت السدود والقنوات ودمرت الزراعة والحضارة ولاقى شعبها اقسى انواع التحكم والاستغلال على يد الحكام الغزاة ، الى ان سادت اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي انعكست على الريف حيث سادت فوضى الملكية والاستغلال الزراعي وخلق نظام اقطاعي تركزت الملكية الزراعية بيد حفنة من الاقطاعيين وتحكم هذا النظام بمقدرات البلاد السياسية والاقتصادية وكان مبعثا لربطه بعجلة الاستعمار واحلافه .

اتسمت العلاقات الزراعية خلال هذه الحقبة وبشكل خاص خلال نصف القرن الماضي بهيمنة الشيوخ والملاكين والمتنفذين على الارض واستغلالهم لجهود ملايين الفلاحين مما كان سببا في تدهور الزراعة وانخفاض انتاجيتها والتفاوت الطبقي وتردي الاوضاع الاجتماعية في الريف حيث وجه الفائض الاقتصادي المنتج لاغراض استهلاكية وعدم توظيفه للاغراض التنموية على الرغم من المحاولات الاصلاحية التي اريد بها مواجهة بعض المشاكل التي كان يعاني منها الريف الا ان هذه المحاولات بالاضافة الى كونها كانت محدودة وفي عدد قليل من المناطق الا انها قد لبست استغلال الاقطاعيين وكبار الملاكين وعدم استفادة الطبقات المعدمة منها بل على العكس من الغاية من انشاءها فانها ادت الى تدهور ارض هذه المشاريع وتخريب قنواتها وهجرة فلاحيها وجاءت نهاية هذه الاوضاع على يد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي جاءت بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية لصالح ابناء الشعب عامة حيث قضت على النظام الاقطاعي بتشريعها قانون الاصلاح الزراعي الاول والذي حددت بموجبه الملكية الزراعية واستيلاء على ما زاد عن هذا الحد وتوزيعه على الفلاحين الاعلين وقد كان ذلك بداية لتغير البنية الاساسية للريف الا ان الاوضاع السياسية التي رافقت تطبيقه ومحاولات صرفه عن اهدافه من قبل العهود والعناصر التي تولت تطبيقه آنذاك كانت السبب في عدم استكمال اهدافه بايجاد نظام زراعي وانتاجي متطور يضمن استغلالا زراعيا يرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لجماهير الريف ولكنه تمكن من تحقيق اهدافه السياسية في تقويض النظام الاقطاعي اذ لم تتجاوز الاراضي الموزعة على الفلاحين ٢٦ ٪ من مجموع الاراضي المستولى عليها وغطى ٢٥ ٪ من هذه الاراضي بالتعاونيات التي شملت ٣٦ ٪ من المنتفعين من القانون فقط وبقيت بقية اراضي الاصلاح الزراعي ومنتفعيه عرضه لاستغلال الوسطاء والمرابين يضاف الى ذلك الاعتماد على اسلوب الانتاج الفردي الصغير الذي اسهم في انخفاض انتاجية الارض وتدهور خصوبتها وسوء ادارة واستغلال المياه .

وبعد ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ التي اعادة للعراق وجهه القومي والتقدمي بقيادة الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى هدى اهدافه في احداث

يتبع

التحول الاشتراكي في الريف فقد كان تطبيق اصلاح زراعي جذري أتى على كل عناصر التخلف والاقطاع وعلاقاته الاستغلالية واتجاه الاوضاع لصالح الريف وسكانه اذ امتاز قانونه رقم ١١٧ لسنة ٩٧٠ على تلافيه لكل النواقص التشريعية والاخطاء التي رافقت تطبيق القانون السابق واحتوائه على مبادئ واتجاهات تقدمية كان في مقدمتها تحديد الملكية الزراعية وفق معايير علمية وطبقا لانتاجية الارض والغاء حق الاختيار والتعويض وتوزيعه للارض بدون ثمن على الفلاحين وتاكيده على التوزيع الجماعي واقامة الزراعة الجماعية في الريف وبذلك فقد رسخ علاقات زراعية ضمنت لكل اطرافها حقوقا دون استغلال مكنت من قيام استغلال زراعي سليم يعتمد الانتاج الزراعي التعاوني مع توفير كل مستلزمات تطوير الانتاج وتحسينه وبذلك فانه اسهم في تغيير نمط الاستغلال الزراعي حيث كان الاتجاه الى الانماط الزراعية المتقدمة والمتمثلة بالزراعة الجماعية ومزارع الدولة لتكون القاعدة للتحول الاشتراكي في الريف وبذلك امكن تغيير البنية الاساسية واحلال بنية ريفية تستبعد فيها الاساليب الزراعية البدائية واتباع اساليب علمية متطورة تحقق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للريف وسكانه .

اذ غطت التعاونيات الزراعية مساحة اكثر من (١٨) مليون دونم من الاراضي الزراعية وهي تشكل نسبة ٨٠ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية المستغلة في عموم القطر والتي يبلغ عددها ١٤٧٦ تعاونية ضمن مناطق الاصلاح الزراعي و ٢١٩ تعاونية خارج مناطق الاصلاح الزراعي يضاف الى وجود ٤٠ تعاونية متخصصة في تربية الحيوان والاسماك والدواجن كما ان المزارع الجماعية التي بلغ عددها (٨٣) مزرعة غطت (٦٣١٦٢٣) دونم وهي تشكل نسبة ١ ر٢ ٪ من مجموع الاراضي المستغلة في عموم القطر كما امكن للقطاع العام ان يؤخذ دوره في الاستثمار الزراعي عن طريق ايجاد مراكز اشعاع رائدة وقائدة لتطور الريف والانتاج الزراعي فقد قامت ٣٩ مزرعة دولة تغطي مساحة ٧ ر٤ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية المستغلة في القطر وبذلك فان القطاع الخاص فقد انحصر دوره بنسبة لا تتجاوز ١٣ ٪ من الاراضي الواقعة ضمن الاستغلال الزراعي .

وبذلك فان البنية الاساسية للريف قد تغيرت كليا حيث حلت بنية تستند في اساسها الاسلوب التعاوني والجماعي في الانتاج مع مده بعناصر وامكانيات تطوره عن طريق مزارع الدولة كما ان المؤسسات الريفية الارشادية اخذت طريقها للريف حيث اسس (٢٨٧) مركزا للنشىء الريفي و (١٩١) مركزا لارشاد المرأة الريفية و (٢٢٠) مركزا للنشاط الاجتماعي و (٩٤) مركزا للصناعات القروية و(٣٢٥٢) مركزا لمكافحة الامية للنساء والرجال و (٦١) مركزا ارشاديا وادخلت المدارس الريفية الى اعماق الريف حيث اسست مدرسة في كل قرية كبيرة وبلغ عدد المدارس لغاية عام ٩٧٤ ـ ١٩٧٥ (٢٩٦٠) مدرسة تظم حوالي اربعمائة الف طالب وبذلك فان ١٠ ٪ من سكان الريف يحصلون على التعليم بالاضافة الى توفير الخدمات الصحية حيث اسست (٢١٣) مستوصفا رئيسيا مزودا بالاطباء والممرضين والادوية يضاف الى (٨٥٧) مستوصفا فرعيا تنتشر في معظم القرى .

يتبع

كما ان الحركة الفلاحية اخذت دورها في توعية الجماهير الفلاحية وتعميق الوعي السياسي وترسيخ النضال القومي وروح الاشتراكية اسهاما منها بشد سكان الريف للاسهام في برامج ونشاطات التنمية الريفية حيث تتواجد جمعية فلاحية في كل قرية تقريبا والتي بلغ عددها (٦٣١٦) جمعية فلاحية .

على الرغم من التحولات التي اخذت طريقها لاصلاح الاوضاع الريفية خلال المرحلة الماضية وتطبيق برامج وخطط تنموية سريعة وشاملة الا ان ذلك لا زال دون الطموح في خلق بنيه اساسية للريف تضمن تعميق التحولات الاشتراكية واقامت علاقات انتاجية متطورة وتعميم الثقافة وتطوير العنصر البشري في الريف للارتقاء بمستواهم ودفعهم للمشاركة في برامج التنمية والتغييرات التي يشهدها الريف ولذلك فان خطة التنمية الريفية للخمس السنوات القادمة امتدت افاقها الى تطوير الحركة التعاونية الزراعية وتهيئة التعاونيات الزراعية للتحول الى مزارع جماعية مع توفير كل امكانيات ومقومات ذلك من خلال تغطية جميع اراضي الاصلاح الزراعي و (٥٠ ٪) من اراضي القطاع الخاص بالتعاونيات الزراعية وصولا الى (٢١٠٠) تعاونية زراعية مع استكمال البنيان التعاوني يظم جميع هذه التعاونيات بتعاونيات زراعية مشتركة (مجمعات تعاونية زراعية) ليصل عددها في نهاية الخطة الى (٢٢٢) مجمع والوصول بعدد المزارع الجماعية الى (٣٣٩) مزرعة زراعية بما يضمن تغطية ٩١ ٪ من الاراضي المستغلة في الزراعة بالمزارع الجماعية والتعاونيات الزراعية لعموم القطر بجانب التوسع في مزارع الدولة وتطويرها لتأخذ دورها الطليعي لتطوير الزراعة ومدها بالتقنية والخبرة والعناصر المدربة .

كما ان الخطة استهدفت بناء هيكل تسويقي يضمن هيمنة القطاعين العام والتعاوني على عمليات التسويق الزراعي محققا تقليل التكاليف واستقرار الاسعار لحماية المنتج والمستهلك بما لا يقل عن القيام بـ ٨٠ ٪ من عمليات تسويق المنتجات النباتية و (١٠٠ ٪) بالنسبة للمنتجات الحيوانية مع توفير كل مستلزمات الانتاج الزراعي وتمويله وصولا بحجم الاقراض الزراعي الى (٩٠) مليون دينار في السنة يصيب القطاع التعاوني (٦٠) مليون دينار مع اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة لتطوير الريف والنهوض لتقليل التفاوت بين الريف والمدينة وذلك بدخول معالم الحضارة للريف من مده بشبكة الكهرباء وتوفير مياه الشرب وربطه بالطرق وتطوير المجتمع اجتماعيا وثقافيا مع التركيز على العنصر النسوي وذلك من خلال سعي الخطة لانشاء (٢٠٢) مركزا للنشاط الاجتماعي (٥٦٧) مركزا للنشء الريفي و (٣٢١) مركزا للنشاط النسوي وانشاء (٢٠٠) قرية عصرية تظم كل قرية بين (١٠٠ الى ٢٠٠) دار مع مستوصف صحي ومدارس وسوق تعاوني ونادي للنشاط الاجتماعي وبقية المرافق الاجتماعية والخدمية .

كما ان الخطة تظمنت التركيز على المشاريع الزراعية المتكاملة عن طريق تبني عدد من هذه المشاريع واستصلاحها واقامت نظام للري والبزل والمنشآت الضرورية وتوفير كافة مستلزمات الانتاج لتكون وحدات انتاجية اقتصادية متكاملة تضمن تطبيق الاساليب العلمية والحديثة في الزراعة لتكون مركز اشعاع لتطوير الريف والمجتمعه .

ان خطة كهذه لا بد لها من استخدام المكننة وتطورها اذ استهدفت توفير المكائن والآلات الزراعية بما يحقق مكننة الانتاج النباتي بنسبة ٦٠ ٪ والانتاج الحيواني بنسبة ٢٠ ٪ .

ان كل ما سبق لا يمكن تحقيقه الا بعد توفر الخبرة والمهارات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ولهذا فانها استهدفت تعميم الثقافة الاشتراكية في الريف ومد سكانه بكل المهارات التي تتطلبها اعمال التنمية من خلال التوسع في مراكز التدريب والتاهيل للفلاحين والموظفين حيث ضمنت تدريب (٢٥) الف فلاح كقاده محليين وايفاد (١٠٠٠) موظف الى خارج القطر بالاضافة الى توفير (١٢) الف جامعي و (٧٠) الف فني من مختلف الاختصاصات لعملهم في القطاع الزراعي والريفي مع الاستعانة بخبرات الدول الشقيقة والصديقة وبحدود الف خبير .

وباعتبار ان الريف العراقي جزء لا يتجزء من الريف العربي الكبير فان الخطة تضمنت التنسيق والتكامل الزراعي مع الدول العربية عن طريق المساهمة في المشاريع وتنفيذها مع المنظمات العربية المعنية بالتنمية الزراعية .

ان الاستنتاج الواضح من كل ما سبق يعكس بان تجربة التنمية الريفية في العراق قد اخذت ابعادا متعددة يمكن ان تكون تواة للاستفادة من خبراتها في برامج التنمية الريفية في الوطن العربي كما ان بقية الاقطار العربية لها خبراتها الخاصة في هذا المضمار يمكن ان يستفيد العراق منها ولهذا فقد بات من الضروري ايجاد مؤسسة عربية تعنى بتبادل الخبرات والمعلومات بين الاقطار العربية في مجال التنمية الريفية فتكامل برامجها وايجاد ريف عربي متطور .

المصادر

١/ اضواء على واقع القطاع الزراعي / الاستاذ حسن العامري / منشورات دار الثورة ·

٢/ تجربة الاصلاح الزراعي في العراق / انور عبري / اسعد الخالدي/ دار الثورة ·

٣/ الاطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ وزارة التخطيط ·

٤/ تاريخ الحركة التعاونية / محاضرات في التعاون / غازي العبد الله ·

٥/ التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ·

٦/ نشر الحركة التعاونية والجماعية في الريف / دراسة رقم ٤ ـ ٢ من الدراسات الاقتصادية لمشاريع القطاع الزراعي للخطة الخمسية ·

٧/ الزراعة الجماعية والتحولات الاشتراكية في الريف / غازي ابراهيم العبد الله / فائز علوان منصور / دراسة مقدمة الى مؤتمر استخدام الاساليب العلمية في تطوير الزراعة وتحقيق الثورة الاشتراكية في الريف العراقي ·

٨/ التعاون الزراعي في ارقام وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ·

٩/ مجموعة قوانين وتعليمات الاصلاح الزراعي ·

١٠/ وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في ضوء التقرير / مديرية النشر والاعلام في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ·

١١/ تقرير لجنة استخدام اسلوب الانتاج الكبير في الزراعة/ مؤتمر استخدام الاساليب العلمية في تطوير الزراعة وتحقيق الثورة الاشتراكية في الريف العراقي ·

١٢/ دراسات في الاصلاح الزراعي
الدكتور عبد الصاحب العلوان

١٣/ قصة الارض والفلاح
عبد الرزاق الهلالي

١٤/ الاصلاح الزراعي واعمار الاراضي
وزارة الاعمار / رئاسة لجنة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة

المحتويات

	الصفحة
المقدمة	١
الريف والاصلاح الزراعي :	٢
الاصلاح الزراعي الاول	٣
" " الجذري	٦
قانون تنظيم الملكية في منطقة الحكم الذاتي	٧
العلاقات الزراعية	٩
الاستغلال الزراعي :	١٢
الاستغلال الزراعي الفردي	١٣
" " التعاوني	١٣
" " للقطاع العام (مزارع الدولة)	١٥
البنية الاساسية للتنمية الريفية	١٧
المؤسسات الريفية الانتاجية :	١٧
المؤسسات الريفية الارشادية :	٢٢
المؤسسات الثقافية والصحية في الريف	٢٣
المنظمات الشعبية والمهنية في الريف	
آفاق التنمية الريفية	٢٤
الخلاصة والاستنتاج	٢٨
المصادر	٣٢

الجمهورية العربية السورية
نقابة المهندسين الزراعيين
دمشق

المنظمات الشعبية والتعاونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري

اعداد

الدكتور
محمود الاشرم
مدرس علوم الاقتصاد الزراعي
في كلية الزراعة ـ جامعة دمشق

الدكتور
يحيى بكور
مدرس علوم الاقتصاد الزراعي
في جامعة دمشق ـ كلية الزراعة
نقيب المهندسين الزراعيين
في القطر

دراسة مقدمة
للمؤتمر الفني الدوري الثالث لاتحاد المهندسين
الزراعيين العرب
(العنصر الفني ودوره في التنمية الريفية)

بغداد ١٩٧٧

المقدمـــــــــه :

تواجه المجتمعات في العالم مع مرور الزمن عمليات تغيير اجتماعـــــي في ثقافاتها السائدة نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلميـة المتطورة التي تحدث بها ونتيجـة لا تصالها بغيرها من المجتمعات . وتتوقف سرعة هذا التغييرالاجتماعي في مجتمع ما عادة على مقدار اتصاله بغيره من المجتمعات من جهة وعلى مدى تمسكه بثقافته السائدة من جهة اخرى وعلى مدى تقبله للعناصر الجديدة من الثقافاتالاجنبية المادية والمعنويـة من جهة ثالثة .

ولقد واجـه الانسان في كثير من المجتمعات، نتيجـة لهذا التغيير الاجتماعي مشكلات مختلفة زاد من تعقيدها التقدم العلمي والتكنولوجـي وزيادة اعداد السـكان بالاضافه الى تعقيد نواحي الحياة في المجتمعات الاوربيـة والامريكيـة وتبع ذلك جهـل كثير من الافراد شؤون مجتمعاتهم وانزلوا في نطاق نشاطهم الضيق ومنذ اشتراك الناس في ادارة شؤون مجتمعاتهم ازدادت الفجـوة الثقافية بين المجتمعات مما ادى الـى ظهور مفهوم الصراع بين المجتمعات في العالـم بهدف استغلال خيرات المجتمـــع الدولي وتنميـة الفجـوه الثقافيـة السابقـة .

ومع انتهاء القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بلغ النمو الرأسمالي مرحلـة متطورة بحـيث اخذت الدول الكبيرة تعمل على تقسيم العالم مستغلة بذلك وجـــود تلـك الفجـوة الثقافيـة وتخلـف البـنى الاقتصادية والاجتماعية لدى الشعوب الاخرى وفي هذا الخصوص توسعت بريطانيا اكثر من ١٤٠ مرة من مساحة جزيرتهـا الاصليـة وضاعفت هولندا مساحتها اكثر من /٦٠/ ضعفا وفرنسا ٢٠ ضعفا وهكذا بقية الـدول الاوربية الاخرى .

وفي خلال الحربين العالميتين الاولى والثانيـة توسع صراع الدول الاوربيـــة المستعمرة لبعضها وظهور معسكر الدول الاشتراكيـة الذى مالبث ان اصبح طرفـــا في هذا الصراع وبدأت مرحلـة جديدة من التطور السياسي والاقتصادى والاجتماعـــي في العالـم انقسـم المجتمع الدولي الى مجموعتين من المجتمعات هي :

١ ـ مجموعة الدول المتقدمه : وهي تمثل ٢٨ ٪ فقط من سكان المجتمع الدولي وتتصـف هذه المجتمعات بأنها قد بلغت دور النضج السكاني ولا تزيد فيها معـــدلات المواليد عن ٢٠ ألف

بينما تبلغ معدلات الوفيات فيها ١٠ بالالف وبالتالي فالزيادة الطبيعية في هذه الدول لاتزيد عن ١٠ بالالف .

٢ ـ مجموعة الدول المتخلفة او النامية : وهي التي مازالت تعيش في دور الانتقال السكاني وتتصف هذه المجتمعات بزيادة معدل المواليد ٣٢ بالالف بينما لايزيد معدل الوفيات عن ١٠ بالالف وبالتالي فالزيادة الطبيعية تكون مرتفعة اى ٢٢ بالالف وينتمي الى هذه المجموعة ٧٢ ٪ من سكان العالم بما فيهم سكان الاقطار العربية .

ولقد ترتب على انقسام المجتمع الدولي الى الفئتين السابقتين من الدول ان سيطرت الفئة الاولى على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمظاهر الحياة في حين اخذت تمرد دول ومجتمعات الفئة الثانية بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متخلفة قادت الى تخلفها عن ركب الحضارة الاوربية بشكل خاص والغربية بشكل عام .

ويلمس العاملون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مظاهر التخلف في مجموعة الدول النامية بالصور الثلاث التالية :

آ ـ مظاهر التخلف السياسي

ب ـ = = الاقتصادي

جـ ـ = = الاجتماعي

وتتجلى مظاهر التخلف السياسي في عدم وجود السلطة في ايدى الفئات الوطنية التي تمثل غالبية سكان المجتمعات النامية بالاضافه الى ضعف الدول النامية سياسيا على النطاق العالمي بسبب ارتباط قسم منها بأحد المعسكرين العالميين سياسيا واقتصاديا وفكريا .

اما مظاهر التخلف الاقتصادى في الدول النامية فتتسم بالاتي :

ـ ضعف القطاع الصناعي في هذه الدول وبالتالي انخفاض نسبة العاملين فيه ،كما هو الحال في القطر السورى اذ لم تزد هذه النسبة عن ١١٫٣ ٪ لعام ١٩٧٥ .

ـ ارتفاع نسبة السكان التي تعتمد في حياتها على المصادر الزراعية لتصل لاكثر من ٨٠ ٪ ويترتب على ذلك ارتفاع قوة العمل الزراعية بالنسبة لبقية قطاعات الاقتصاد القومي ولتصل ٤٩ ٪ في عام ١٩٧٥ في القطر العربي السورى .

ـ اعتماد معظم المجتمعات النامية على انتاج محصول او محصولين رئيسيين في الحصول على دخلها القومي كالحبوب والاقطان في القطر العربي السورى ١٩٠٧٫١ مليون ل.س اى حوالي ١٩ ٪ .

- انخفاض الدخل الفردي في هذه المجتمعات والذي لم يتعدى ٤٣ ٢ دولارا للمواطن السوري في عام ١٩٧٣. حيث انه لا يمثل سوى $\frac{1}{10}$ من متوسط دخل الفرد الامريكي و $\frac{1}{20}$ من متوسط دخل الفرد في الاقطار الرأسمالية المتقدمه بنفس العام.
- انتشار البطاله بصورها المختلفة وخاصة في القطاع الزراعي.
- ولقد ترتب على انخفاض الدخل الفردي ازدياد هجرة اليد العاملة الخبيرة والمتمثلة بالاطباء والمهندسين والمعلمين والحرفيين.

- زيادة معدل تزايد السكان او معدل نمو السكان في الدول النامية ففي القطر العربي السوري وصل هذا المعدل الى ٣٤ ٪ خلال الفترة من ١٩٧٠—١٩٧٥ ويتوقع ان يكون ٣٫١ ٪ في الفترة من ١٩٧٥—١٩٨٠ (٢).
- انخفاض الدخل القومي في هذه المجتمعات من جهة وسوء توزيعه على فئات المجتمع نفسه من جهة اخرى، فبينما بلغ متوسط دخل الفرد السوري ٢٤٦٠ ل.س في عام ١٩٧٥ نجد ان متوسط الفرد في القطاع الزراعي لم يزد عن ١٠٠٠ ل.س لنفس العام.

ولقد انعكست مظاهر التخلف الاقتصادية السابقة بمظاهر التخلف الاجتماعية المتمثلة بـ:

- انخفاض مستوى معيشة الافراد في الدول النامية بالمقارنة مع مستويات معيشة الافراد في الدول المتطورة، ففي القطر السوري بين المسح الغذائي الذي اجرى في عام ١٩٧١ ان الفرد السوري يحصل من العناصر الغذائيه على ٢٢٠٠ حريرة و ٨٠ غرام بروتين منها ٢٠ غرام بروتين حيواني وهذه الارقام تقل عن المعدلات الوسطى التي اقرتها منظمة التغذية العالمية للفرد بالعالم.
- انتشار ظاهرة الامية بشكل واسع في الدول النامية لتصل لاكثر من ٩٠ ٪ بالمجتمع السوداني و ٨٦—٨٩ ٪ في الوطن العربي ككل و ٥٨ ٪ في القطر السوري. ومن البداهة بمكان ارتفاع نسبة الامية بين الاناث لتصل الى ٨٥ ٪ وبالنسبة لقطاعات الاقتصاد القومي يعتبر العاملون في القطاع الزراعي اكثر أمية فوصلت نسبتهم الى ٦٦ ٪ في حين تنخفض هذه النسبة الى ٦٫٤ ٪ بالنسبة للعاملين في قطاع الصناعة والى ٢٫٣ ٪ للعاملين في قطاع النقل. والمواصلات. اما بالنسبة للمناطق السورية فتجد ان الريف

---

(١) — لقد بلغت قيمة الانتاج الاجمالي لعام ١٩٧٥ بسعر الصرف ١٠٣٢٥ مليون ل.س منها ٤٣٣٢ مليون ل.س منتجات زراعية.

(٢) — الدليل الاحصائي للشرق الادنى — منظمة الاغذية والزراعة الدولية ١٩٧٤

المناطق الشمالية والشرقية اكثر امية ٧٨–٨٢ ٪ في حين يعتبر ريف المنطقة الساحلية اقل امية ٥١ ٪ .

– بالاضافة الى ظاهرتي الامية وانخفاض مستوى المعيشة هناك ظاهرة سوء السكن حيث ان معظم مساكن السكان الريفيين بكونهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان الدول النامية ، مبنية من الطين واغصان الاشجار واذا توفرت المساكن فهي تتألف من غرفة واحدة ومطبخ واسطبل للحيوانات وليس بها مراحيض ، كما هو الحال في القطر السوري ، كما ان قسما من سكان هذه المجتمعات في صورة بداوى يعيشون في منازل من الشعر والخيام .

– بالاضافة لما سبق فتتسم مجتمعات الدول النامية بظاهرة انتشار الامراض الناتجة عن سوء التغذية وعدم توفر الماء النقي للشرب والغسيل وتواجد الحيوانات بالقرب من مساكن الفلاحين وانخفاض الخدمات الطبية . . . . الخ ويترتب على ذلك انتشار امراض الملاريا والعمى والجرب والتراخوما والحصبة والرمد . . . . الخ .

ولقد ظهرت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة واضحة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة واخذت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تتزايد على اثر ارتفاع الاسعار الفاحش بالنسبة لوسائل التطور التكنولوجي حيث ان الدخل القومي لقسم كبير من هذه الدول لا يعجز فقط عن استيراد وسائل التطور العلمي والتكنولوجي من الدول المتطورة بل ويعجز عن تأمين المواد الغذائية الاساسية لسكانها المتزايدون باستمرار كما هو الحال بالنسبة لكثير من الدول الافريقية والآسيوية ودول امريكا اللاتينية .

---

(١) – لقد قسم القطر السوري الى ست مناطق هي :

المنطقة الساحلية : وتشمل محافظات اللاذقية وطرطوس

= الوسطى : = = حمص وحماه

= الشمالية : = = حلب وادلب

= الشرقية : = = الرقة – دير الزور – الحسكه والقامشلي

= الجنوبية = = درعا والسويداء

منطقة دمشق : = = محافظة ومدينة دمشق

وبالرغم من ذلك فقد اخذت هذه المجتمعات النامية تعمل على احداث التغيير الاجتماعي بها عن طريق القضاء على مظاهر التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الانفة الذكر واللحاق بركب الحضارة الغربية حيث وصلته كل من اليابان والصين

هذا وقد عبرت الاوساط العلمية عن عملية اللحاق بركب الحضارة بمفهوم تنمية المجتمعات المتخلفة الذى قصد منه جميع الجهود الرسمية وغير الرسمية المبذولة بقصد احداث التغير الاجتماعي المادى والمعنوى في مجتمع ما . وفي القطر السورى عرف العاملون في مجال التنمية عملية تنمية المجتمعات المحلية (الريفية) بانها مجموعة العمليات التي تتخذ بقصد اجراء تغيير اجتماعي في الريف عن طريق تطوير وتنظيم المجتمع وتنمية موارده وطاقاته الى اقصى حد ممكن وتسخيرها لتحقيق التطلعات الحقيقية لابناء الريف نحو مستقبل افضل على ان يتم ذلك بالجهود المشتركة والمنسقة بين المواطنين والدولة في اطار الخطة العامة للتنمية وبالاستناد الى منهج فكرى وسياسي محدد .

ويلاحظ من التعريف السابق ان محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الريف السورى باعتباره الجزء الاكبر من الوطن ارضا وسكانا وموارد ، اما اسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ريف القطر فهي :

١ — يجب ان تلبي برامج التنمية الاحتياجات الرئيسية للمجتمع وان تهدف الى اشباع الحاجات التي يعبر عنها سكان هذا المجتمع .

٢ — يجب ان تهدف برامج التنمية الى تحقيق النمو المتوازن للمجتمع، اى ان تكون هذه البرامج متعددة الاغراض . بحيث تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الزراعية والصحية .

٣ — العمل على تغيير انماط السلوك الاجتماعي وخلق الوعي وايقاظ الشعور بين افراد المجتمع بما ينمي احساسهم بقوتهم ويخلق الثقة بانفسهم بحيث يدركون حاجاتهم الاساسية ويساهمون في تنفيذ البرامج التي تحقق لهم . ويلاحظ ضرورة الاهتمام بالانسان كفرد باعتباره دعامة الانتاج وهو رأسمال المجتمع وهو المؤهل القادر على تنمية وتطوير المجتمع .

٤ — الاستخدام الكامل للامكانيات المتاحة وذلك برسم خطة كاملة تحدد فيها الامكانيات المتوفرة حاليا والمساعدات الواجب احضارها بالاضافة الى طرق تجديد اوجه استخدامها .

٥ — يجب ان تكون برامج التنمية المحلية والاقليمية جزءا من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة بالدولة بحيث تساهم خطط التنمية الريفية في تنفيذ الخطة العامة تلك .

٦ — يجب ان تعتمد برامج التنمية على الدراسات والاحصاءات والتجارب الصحيحة في كل مرحلة من مراحلها .

٧ — يجب تسلسل البرامج حسب اهميتها بالنسبة للتخطيط والتنفيذ .

٨ — دعم وتطوير المشروعات المحلية والاهلية بما يلائم في اهدافها اهداف الخطة العامة للتنمية للدولة اى يجب الاهتمام بالمؤسسات الاهلية والمنظمات الشعبية وتشجيعها لما تحتويه من مبادرات ذاتية .

وكما ذكر في البند الثامن من اسس التنمية الريفية ان المنظمات الشعبية تساهم بشكل فعال اذا اتيح لها المجال ، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون الكامل مع اجهزة الدولة بوزاراتها ومؤسساتها المختلفة وكذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية والقومية والاقليمية في هذا المجال .

مما سبق يتبين لنا ان اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تنظيم الجماهير الشعبية تنظيما هادفا يؤدى الى تنمية وعيها السياسي والاجتماعي ويقوم باهداف محدده في عملية التنمية .

وكان من الطبيعي ان تتنبه ثورة الثامن من آذار الى هذه الناحية فأعطت قضية تنظيم الجماهير اهمية خاصة كما اعطت المنظمات الشعبية دورها كاملا في تحقيق عملية التنمية والتطور والقضاء على مظاهر التخلف السياسي والاقتصادى والاجتماعي السابقة الذكر .

وتبعا لذلك عملت الثورة على استصدار المراسيم الخاصة بتشكيل المنظمات الشعبية ممثلة باتحاد الفلاحين العام والاتحاد التعاوني واتحاد العمال واتحاد الطلبة والاتحاد النسائي واتحاد الشبيبة واتحاد الحرفيين واخذت هذه المنظمات الشعبية تعمل كلا منها في الاطار الخاص بها ، على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاعضائها ولبقية افراد المجتمع .

الدور المتكامل للفنيين الزراعيين والجمعيات التعاونية في التنمية الريفية للاقطار العربية :

انتشرت الجمعيات التعاونية الزراعية في مختلف الدول النامية في العالم، واصبحت كأساس لحركة اصلاحية في القطاع الريفي تؤدي مهمات اقتصادية واخرى اجتماعية وقد ظهرت هذه الجمعيات باشكال مختلفة منها ما هو متخصص كالجمعيات التعاونية التسليفية والجمعيات التعاونية التسويقية التوريدية ، والجمعيات التعاونية الانتاجية . . . الخ ومنها ما هو متعدد الاغراض اى انه يمارس كافة الاعمال التي تتطلبها مصلحة الانتاج الزراعي اضافة الى اعمال اخرى تخدم المجالات الاجتماعية .

ومهما تعددت انواع هذه الجمعيات وأهدافها فقد وجدت اساسا من اجل تأمين خدمات ضرورية لتطوير المجتمع الريفي ولتساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

وقد احتلت الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض مكانة خاصة في الاقطار العربية لاسباب موضوعية تكمن في هذه الدول من اهمها نقص القيادات التعاونية وانخفاض المستوى التعليمي لسكان الريف وقلة اعداد الفنيين اللازمين لمساعدة هذه التعاونيات في اعمالها .

اضافة الى ذلك فان الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض تمارس الى جانب نشاطها الزراعي كالتوريد والتسليف والتأمين والتسويق نشاطا آخر في مجال تأمين المواد الاستهلاكية لاعضائها كما قد يمتد نشاطها الى سائر الخدمات التي يحتاجها الاعضاء من خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية وغيرها ، وبذلك يمكن القول ان هذه التعاونيات المتعددة الاغراض تستطيع ان تلعب دورا كاملا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف .

ونبين فيما يلي اهم النشاطات التي تمارسها الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض :

أ ـ النشاطات الاقتصادية :

تقوم الجمعيات التعاونية في الاقطار العربية بنشاطها الاقتصادي لمصلحة اعضائها وفي مجالات متعددة منها التوريد والتسليف والتأمين والتسويق ورفع مستوى التشغيل ، وفي

زيادة الدخول الحقيقية للاعضاء .

ففي مجال التوريد تخدم التعاونيات اعضاءها عن طريق تمكينهم من الحصول على مستلزمات الزراعة كالبذور ، والسماد والالآت والادوات الزراعية الحديثة والعلف وغير ذلك بحيث تضمن لهم جودة الصنف ورخص الاسعار . كما تمدهم بالنصح والارشاد مع مايترتب على ذلك كله من انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة الغلة وزيادة صافي دخلهم في نهاية الامر.

وتستطيع التعاونيات تحقيق المزايا السابقة عن طريق تجميع طلبات الاعضاء وبشرائها جملة من المنتج مباشرة أو من مؤسسات الدولة ، وينقلها الى مواقع الانتاج وتوزيعها على الاعضاء .

وفي مجال التسليف استطاعت الجمعيات التعاونية ان تثبت كفاءة نادرة اذا قورن ذلك بموارد التسليف الاخرى في الريف كمقرضي النقود من الملاك والتجار والبنوك ، فالتعاونية التي تقوم بهذا النشاط تجردت من كل غاية الا نفع اعضائها ، وهي تستطيع التغلغل في كل مكان وتقترب تمام الاقتراب من الحاجات المراد اشباعها ، فهي تدرس حالة المقترضين ومقدرتهم وامكانيات الانتاج المحلية ، ويتميز جهازها بالبساطة وبالمفصول الاكيد ، وهي تمارس غالبا الائتمان الشخصي لأن كافة اعضائها يعرفون بعضهم بعضا ويستطيعون ان يقدروا حاجات كل منهم الحقيقية وان يتأكدوا من ملاءتهم وان يتحققوا من ان الغرض المعقود سيتجه حقا الى الهدف الذى طلب من اجله . وفي مجال التأمين تستطيع الجمعيات التعاونية حماية اعضائها من الاخطار التي قد يتعرضون لها في حياتهم الزراعية واثناء ممارستهم للنشاط الزراعي والتي قد تسهم في اشخاصهم وغير ذلك من الامور التي تعرضهم من وسائل انتاجهم او تضيع عليهم ناتج جهودهم طيلة العام وتعزف شركات التأمين العادية عن التأمين عن هذه الاخطار باعتبارها كبيرة التكاليف جسيمة الاخطار فضلا عن ان التأمين الخاص بكل فرد صغير جدا .

وفي مجال التسويق فان مزايا التسويق التعاوني معروفة وخاصة اذا علمنا ان صغار الزراع ومتوسطيهم يبيعون منتجاتهم في ظروف غير مواتية، فاعباء التسويق باهظة التكاليف في كثير من البلاد نظرا لتشتت الاستغلالات ولضآلة حجم الانتاج الفردي وتباين منتجات هؤلاء المزارعين صنفا وكمية ومن فصل الى فصل ، ونظرا لصعوبة النقل وعدم تزويدهم بالمعلومات الكافية عن حالة الاسواق وعدم توافر رؤوس الاموال اللازمة لاقامة منشآت التخزين .

وتعمل التعاونيات عند قيامها بالتسويق على تذليل الكثير من الصعاب فهي تقوم بتجميع منتجات اعضائها وتصنفها في مجموعات كبيرة متناسقة ثم تسييرها في دفعات متعاقبة نحو السوق بحيث ترتبط بالطلب الفعلي لهذه السوق ارتباطا مستمرا وهي بعملها هذا توفر على اعضائها كثيرا من نفقات النقل والتخزين وتعمل على حمايتهم من الاخطار كما تستطيع بما توفر لديها من معلومات خاصة بالاسواق ان ترشد اعضاءها الى نوع وصنف الانتاج الذي يلقى رواجا في الاسواق .

وفي مجال رفع مستوى التشغيل : يعتبر التعاون خير وسيلة لتعبئة الموارد البشرية واستخدامها في زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة . فالمزارعين يعتبرون في حالة بطالة متى كان الفقر حائلا بينهم وبين الحصول على وسائل الانتاج ومتى كانت تكاليف انتاجهم باهظة وظروف تسويقهم سيئة بحيث لا يستطيعون تحقيق مايسد رمقهم، فاذا مازالت التعاونيات هذه الصعاب امكن القول بانها أمنت لهم العمالة وضمنت لهم القوة الشرائية والعيش في مستوى ملائم والى جانب رفع مستوى اعضائها فانها توءمن العمل للمستخدمين الذين يعملون في مختلف النشاطات التي تمارسها .

وفي مجال زيادة الدخول الحقيقية لاعضائها تؤدي التعاونيات المتعددة الاغراض الى زيادة دخل اعضائها وذلك بالنظر الى ماتحدثه من تحسين لوسائل الانتاج وصنف المنتوج وتخفيض تكلفة الانتاج وتحسين ظروف التسويق ، ولا يقتصر الامر على الدخول الاسمية بل يمتد دور التعاونيات الى زيادة الدخول الفعلية تلك الدخول التي تتحدد بالقوة الشرائية

لما يناله اعضاؤها وما يتقاضاه المستخدمون فيها من اجور ، فالتعاونيات المتعددة الاغراض عندما تعمل على تزويد اعضائها بمواد الاستهلاك وعندما تشتغل بعمليات التوريد انما تسهم في هذه الزيادة بشكل فعال وذلك لانها تقوم بتوزيع مالديها من بضائع وخدمات باقل تكلفة اضافة الى ان سياستها في التسعير تؤدي الى السيطرة دون ارتفاع هذه الاسعار بواسطة المنظمات التجارية ارتفاعا سريعا او مفرطا لامبرر له ،كما تكون خير سند للسلطات الرسمية اذا ارادت ان تتبع سياسة ربط الاسعار عند حد معين او تحديد الارباح بنسبة معينه .

وفي مجال الميكنة الزراعية فان التعاونيات تلعب دورا هاما في زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية عن طريق تأمين الالات اللازمة لخدمة اراضي الاعضاء وهي تقوم بهذا العمل اما عن طريق امتلاك هذه الالآت وتشغيلها في اراضي الاعضاء وفق نظام تعاوني وبأجور تقرب من سعر التكلفة ، او عن طريق التعاقد مع مالكي الالآت الزراعية على خدمة اراضي الاعضاء باسعار معتدلة ، وهي بذلك تؤدي للاعضاء خدمة مزدوجة فهي من جهة تؤمن خدمة اراضي الاعضاء بمواصفات جيدة من جهة وباسعار معتدلة من جهة اخرى .

ومما يعطي الجمعيات التعاونية اهمية خاصة هو الاتجاه الى اقامة مشاريع الري على ضفاف الانهار لتحويل اراضي الاعضاء البعلية البور الى اراضي مروية وذلك عن طريق تركيب محركات الضخ واقامة شبكات ري رئيسية بتكاليف بسيطة وان كانت قليلة الكفاءة الفنية .

ثانيا : النشاطات في مجال الخدمات العامة :

تقوم الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض بالخدمات العامة التي لا تستطيع الجهات الحكومية او المنظمات المكلفة بها بتأمينها وهي تسهم مساهمة فعالة في حل المشاكل الحياتية التي يعاني منها سكان الريف ، كمشكلة النقل والمواصلات وتأمين خدمة الكهرباء وتأمين الخدمات الصحية .

ففي مجال النقل والمواصلات استطاعت الجمعيات التعاونية في بعض الدول انشاء

هذه المرافق في المناطق المنعزلة وادت بذلك خدمات لاعضائها ولسكان المنطقة بكاملها .

وفي مجال تأمين خدمة الكهرباء فقد اتجه الافراد الى التعاونيات لتأمين الكهرباء في المناطق البعيدة والمنعزلة والتي لم تستطع الدولة ان تؤمن لها هذه الخدمة وبذلك فان الجمعيات التعاونية تعمل على ادخال سبل الحضارة الى الريف مع دخول الكهرباء .

وفي مجال الخدمات الصحية نجد بأن الجمعيات التعاونية تستطيع ان تلعب دورا بارزا يتجلى في المساهمة ببناء المستوصفات والعيادات الصحية اضافة الى التعاقد مع الاطباء والممرضين لفحص ومداواة اعضائها وارشادهم الى اتباع القواعد الصحية السليمة .

ولا شك بان قيام التعاونيات بهذا النشاط يعتبر عاملا من عوامل التجديد في القرية بل يعتبر نواة لتنظيم جديد للمجتمع الريفي .

ثالثا :- النشاطات الاجتماعية :

تمارس الجمعيات التعاونية نشاطا اجتماعيا يهدف الى رفع المستوى الاجتماعي لسكان المنطقة التي تعمل فيها وهي تساهم مساهمة فعالة في حل المشاكل الاجتماعية لسكان المنطقة .

ففي مجال الضمان الاجتماعي نجد ان التعاونيات المتعددة الاغراض تستطيع ان تؤدي لاعضائها خدمات كبرى لا يؤديها اي مؤسسات اخرى فهي تقوم بحماية اعضائها من الاخطار الاجتماعية التي قد يتعرضون لها وتؤمنهم عن جزء من الضرر .

ونشاطات الجمعيات التعاونية في المجالات الاجتماعية يعتبر اهمية خاصة وذلك لظروف التخلف الاجتماعي التي تسود الريف والذي تسود فيه علاقات اجتماعية موروثة اقل ماتوصف بانها علاقات مرضية تحكمها العائلية والعشائرية والطائفية ، لذلك يعتمد على هذه الجمعيات بمهمة احلال علاقات تعاونية محل العلاقات الاجتماعية المرضية .

رابعا :ـ النشاطات الثقافية والتعليمية :

تسهم التعاونيات في اعادة بناء الانسان ، فهي ليست الا جهازا تعليميا يهتم المتعاونين بالاعمال وطرائقها ، كما يتحقق بمقتضاه تدريب هؤلاء على ممارسة حقوق المواطنين وتحمل مسؤولياتهم واثارة الحماس في نفوسهم ودفعهم الى السلوك الاجتماعي وفق قواعد الخلق السليم فالحركة التعاونية الناجحة تعلم الاعتماد على النفس وتنمي روح الثقة المتبادلة كما تكشف عن المقدرة الكافية عند الكثير من الافراد على الادارة والعمل وتهيىء الفرصة امام الناس ليقدروا مزايا المعاملة الشريفة والتوزيع العادل للثروات وانها لمسؤولية كبرى على عاتق التعاونيات ان يفهم المتعاونون ان الامر لا يقتصر على تحقيق بعض الفوائد المادية بل يجب عليهم ان يتطلعوا الى افق اوسع وان يعلموا علم اليقين ان لحركتهم مثلا عليا يجب ان تتغلغل في اعماق نفوسهم وان يعملوا على تحقيقها ونشرها .

ولكن يلاحظ من جانب آخر ان هذه النتائج التعليمية للتعاون لا يمكن ان تتحقق الا اذا نشأت الحركة التعاونية نشأة سليمة جسدا وروحا فلولا ذلك لما تميزت التعاونيات على غيرها من المنظمات، ومن اجل ذلك لا بد من نشر التعليم من اجل التعاون الى جانب التعليم بالتعاون وتبدو اهمية التعليم بالتعاون واضحة حيث يتعلم الموظفون الذين يتولون توجيه الحركة التعاونية في البلاد التي لم تبدأ فيها هذه الحركة بعد او لم تتم بدرجة كافية ، تبدو اهمية التعليم هذا حتى ان يمكن ان تقوم هذه الحركة على اساس سليم وان تسير سيرا معقولا رشيدا ولا يكفي ان يتزود هؤلاء الموظفين بالمعرفة التعاونية قبل تزليهم زمام الامور ، بل يجب ان يكونوا على استعداد لتجديد هذه المعارف والتوسع فيها بصفة مستمرة وان يكونوا على بينة من امر الحركات التعاونية المماثلة وما اعترض سبيلها من اسباب الفشل وما تهيأت لها

من مقومات النجـاح ، وتعليم القيادات التعاونيـة واعضائها لا يقل ضرورة عن تعلم الموظفين السابقين .

الفنيون الزراعيون ودورهم في التغلب على العقبات التي تعيق مساهمة التعاونيات في التنمية الريفيـــة :

تعمل الجمعيات التعاونية في الريف لتحقيق اهداف معـددة تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لاعضائها .

وبما ان هذه الجمعيات تقوم على اسس ومبادىء تعاونية عالية المثل فان العمـــل فيها والتقيد بانظمتها يتطلب توفير عمليات اساسية اهمها :

ـ ادراك ووعي لكل ماجاءت به انظمتها .

ـ تطبيق قرارات هذه الجمعيات واتباع الاساليب الزراعية الحديثة .

وبما ان الريف في الدول الناميـة يتصف ببروز ظاهرة تخلف المجتمع اقتصاديا واجتماعيا فانه من المنتظر ان تتخلف الحركة التعاونية فيه عن تحقيق اهدافها المخطـطـة نتيجـة لعقبات اساسية اهمها :

١ ـ ضعف المستوى التعليمي والثقافي لاعضاء الجمعيات التعاونية :

تتميز المجتمعات الريفيـة في الدول الناميـة بضعف المستوى التعليمي لافراد المجتمع عما هو الحال عليه في مجتمعاتها الحضرية ، وهذا الضعف يـبرز في كل من المســـتوى النوعي والمستوى الكمي وفي جميع مراحل التعليم سواء من المستويات العليا (الجامعية) او في المستويات الدنيا (اعدادية ، ثانوية) او في نسبة الامية .

وتعتبر الاميـة من اكبر المشكلات التي تواجهها الدول الناميـة مما دعا البعض الى اعتبار ان الامية هي السبب المباشر لاستمرار تخلف هذه الدول ، وتؤثر الاميـــــة تأثيرا كبيرا على تطور الحركة التعاونية في هذه الدول نظرا لان الاميين لا يستطيعـــون

الاطلاع وفهم طبيعة الانظمة التعاونية ولا ان يساهموا في اتخاذ القرارات الاساسية — بشكل صحيح وراح، ومن هنا نجد ان دور الفنيين الزراعيين يبرز بوضوح في عمليـــــة توعية هؤلاء الاعضاء الى طبيعة العمل التعاوني الصحيح ، والى اطلاعهم على الانظمة التعاونية وشرحها لهم ، والى مساعدتهم في تنظيم وادارة الجمعيات التعاونيـــــة وفي المساهمة في حملـة محو الاميـة الوظيفي او العام .

ويتبع هؤلاء الفنيون وسائل متعددة فهم اما يقيمون ندوات للتوعية والتثقيف او يساهمون في انجاز بعض الاعمال المطلوبة او يهيئون الاعضاء لقبول القرارات النافعة لشؤونهم .

٢ — تخلف اساليب وطرق الزراعة في الريف :

من المعروف لدينا ان الطرق والاساليب الزراعية المتبعة في الزراعة لا تزال في كثيـــر من المناطق بعيدة كل البعد عن الطرق والاساليب الحديثة .

ومما لا شك فيه ان تطوير الانتاج الزراعي وتحسين ظروف العاملين فيه اقتصاديا — وتقنيا يتوقف على عوامل اساسية منها تحديث اساليب وطرق الزراعة في الريف وتحويلهـــا من زراعة تقليديـة الى زراعة آلية حديثـــة ، وهذا ماتسعى الجمعيات التعاونيـــة الى تحقيقـــــه .

ولكن المشكلـة التي تقع فيها هذه الجمعيات هي عدم معرفة اعضائها بطـــرق الزراعة الحديثـة ولا تتوفر لديهـم امكانيات امتلاك وصيانة وتشغيل وسائل الانتـــــاج الحديثة على اسس سليمة . ولذلك يبرز دور الفنيين الزراعيين للعمل في هذه الجمعيـات ومع اعضائها من اجل ارشادهم الى الطرق الحديثـة والى تدريبهم على صيانة وتشغيـــل وسائل الانتاج الآليـة ، ومن هنا نجـد ان الجمعيات التعاونية تعتبر المجال الـــذي يعمل فيه هؤلاء الفنيين الزراعيين بكفاءة اكبر من عملهم مع الافراد ، كما ان الجمعيـات التعاونية لا تستطيع تحقيق اهدافها الا من خلال مساعدة الفنيين وعملهم معها .

٣ - عدم دراسة وتحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية :

تعاني الجمعيات التعاونية والمناطق التي تعمل فيها من مشاكل متعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وهذه المشاكل تحتاج الى دراسة واعية وتحليل لاسبابها واقتراحات لحلها ولا يستطيع اعضاء هذه الجمعيات القيام بهذه الدراسات. لذلك كان لابد من اجراء هذه البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية من قبل الفنيين الزراعيين العاملين مع هذه الجمعيات لتحديد اسبابها ووضع الاقتراحات الكفيلة بحلها .

لكل الاسباب السابقة يتضح لنا الدور الاساسي الذي يلعبه الفنيون الزراعيون في تطوير اعمال الجمعيات التعاونية ومساعدتها على تحقيق اهدافها .

دور الاتحاد العام للفلاحين في تحقيق التنمية الريفية في القطر العربي السوري :

مما لا شك فيه أن صورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس في سورية فقط وانما في معظم الدول النامية، قد قامت على حرمان سكان الارياف من حق مناقشة امور قراهم او المشاركة في امور الوطن ككل واقتصرت صور الحياة السابقة على استئثار فئة قليلة من اصحاب الصالح القاطنين بالمدن ممارسة العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد دون الاحساس بمشاكل القرى الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها اذ لم يكن للفلاحين في هذه القرى اى حق سياسي او اقتصادي يمارسونه سوى الذهاب الى صناديق الاقتراع ليدلوا بأصواتهم تحت الضغوط الاقتصادية والاقطاعية والاجتماعية لصالح الاقطاعيين والعمل في اراضيهم .

وكما ذكرنا آنفا فقد اصدرت حكومة ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٤ المرسوم التشريعي رقم ١٢٧ القاضي باقامة اول تنظيم شعبي فلاحي في القطر السوري على اساس الديمقراطية المركزية حيث تبلورت اهداف التنظيم المذكور بالآتي :

- يهدف التنظيم الفلاحي سياسيا الى صقل نفسية الفلاحين وجذبها الى مواقع النضال القومي التحرري الاشتراكي وذلك في سبيل تحقيق اهداف الامة العربية المشتركة .

- يهدف التنظيم الفلاحي تنظيميا الى الغاء ظاهرة الفردية والتسيب والعلاقات الطائفية والعشائرية واحلال العلاقات القومية ووحدة الطبقة العاملة العربية وخلق بنيان تنظيمية في الريف تسعى الى تحقيق اهداف هذه الطبقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها الصحية والثقافية .

- زراعيا يساهم التنظيم المذكور في تحقيق الثورة الزراعية سواء في تغيير العلاقات الانتاجية الرأسمالية والاقطاعية أو في اتباع اساليب الانتاج الزراعي الحديثة وذلك

٩ ـ المشاركة في اعداد مشاريع القوانين والانظمة الاساسية المتعلقة بالقطاع الزراعي .

١٠ ـ قيادة وتمثيل الفلاحين ومنظماتهم في المجالس واللجان والهيئات والوزارات والمؤتمرات المحلية والدولية .

١١ ـ رعاية مصالح الفلاحين غير المنظمين في منظمات فلاحية والعمل على تنظيمهم .

ويتم ممارسة الصلاحيات السابقة عادة في المستويات المختلفة للتنظيم الفلاحي عن طريق كل من :

آ ـ الهيئات العامة

ب ـ المجالس الادارية

جـ ـ المكاتب التنفيذية

هذا وقد اخذت الهيئات الادارية السابقة منذ تأسيس هذا التنظيم الفلاحي في عام ١٩٦٤ تعمل بجد ونشاط بحيث ارتفع عدد النقابات الفلاحية من ٩٥ نقابة في عام ١٩٦٥ الى ٢٩٧٧ نقابة في عام ١٩٧٣ .

كما ارتفع عدد الاعضاء من ٥٠٠٠ نقابي الى ٢١٥٠٠٠ عضو نقابي في العامين المذكورين منضوين تحت لواء ٥٤ رابطة فلاحية و ١٣ اتحادا فرعيا ومجموعها تنضم تحت لواء الاتحاد العام للفلاحين الذى مركزه مدينة دمشق .

اما بخصوص التنظيم التعاوني الزراعي فقد نشأ شعبيا ايضا وذلك في عام ١٩٤٣ كرد فعل للصعاب في اقتصاديات الريف السوري وفيما اعتراه من مشكلات اجتماعية واقتصادية الا انه بدأ يأخذ طابعه الجدى بعد صدور القانون رقم ١٥ في عام ١٩٥٠ الذى اتبع الحركة التعاونية الزراعية بوزارة الاقتصاد اولا ثم انتقل الاشراف على الحركة التعاونية الى وزارة الزراعة في عام ١٩٦١ بمقتضى المرسوم ٢٤٢ واخيرا انتقل الاشراف على الحركة التعاونية الزراعية الى الاتحاد العام للفلاحين في عام ١٩٧٤ حسب القانون رقم ٢١ المنظم للتنظيم الفلاحي التعاوني .

وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية حسب نص قانون التعاون الزراعي ، منظمات او منشآت اقتصادية واجتماعية ذات اغراض متعددة ينظم فيها الزراع وعمال الزراعة وصيادى الاسماك ومربي الماشية بهدف اقامة مجتمع عربي اشتراكي جديد ولذلك يتوجب على الجمعية التعاونية ان تقدم لاعضائها الاساليب العملية الحديثة لزيادة الانتاج والدخل وهي تتولى اعمال التوريد والتسليف والتسويق والتخزين والتصنيع وتربية الماشية وتسهم في

عملية التحويل التدريجي للنشاط الانتاجي على اساس تعاوني وفي صورة جماعية .

هذا وقد تبلورت اهداف التنظيم التعاوني كما جاءت في النظام الداخلي للاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بما يلي :

- الغرض من تشكيل الاتحاد هو تحسين حالة الاعضاء الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تضامن جهودهم المشتركة واتباع مبادىء التعاون وخططه واساليبه لتطوير الريف والسير به في طريق التحويل الاشتراكي ولذلك يقوم الاتحاد بالاعمال التالية :

آ - يتولى الاتحاد مساعدة الاعضاء على تسويق منتجاتهم وعليه في سبيل ذلك ان يقوم او ينظم او يساهم في عمليات التسويق من تخزين ونقل وتحري عن الاسواق المناسبة واستقصاء حركة الاسعار والبيع نيابة عن الاعضاء بالاتفاق معهم ضمن حدود الخطة المرسومة وبموجب عقود نظامية .

ب - يتولى الاتحاد مساعدة الاعضاء في تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية للجمعيات في المحافظة وتنظيم هذا التصنيع وتنسيقه بين الاعضاء على ضوء توفر المواد الاولية والخبرات الفنية والاوضاع الاقتصادية ، كما يتولى تأمين المستلزمات الفنية والمادية لهذا التصنيع والعمل على توحيد مواصفات منتجاتهم وتسويقها بشكل يحول دون المضاربة بين الاعضاء وللاتحاد ان يقوم مباشرة بهذا التصنيع عند الضرورة .

جـ - يساعد او يتولى مد الاعضاء بكافة المستلزمات الزراعية لتأمينها لهم في الاوقات المناسبة كما يقوم بتنظيم توريد المواد والسلع الاستهلاكية التي يحتاجها الاعضاء ويجوز له تحقيقا لذلك التعاقد مع الغير نيابة عن اعضائه كما يساعد ويشجع العمل الجماعي المشترك ويتبناه .

د - يتولى الاتحاد مساعدة الاعضاء والافراد على تنمية الثروة الحيوانية ضمن الامكانيات المتوفرة بما في ذلك تشجيع تربية العروق المحسنه وتوفر الرعاية البيطرية واتباع الاساليب الحديثة في تغذية الحيوان وتربية وتنظيم المراعي وادارتها وانتاج الاعلاف وشرائها وتهيئتها وتخزينها وتصريفها .

هـ - العناية بالشؤون الاجتماعية والثقافية والصحية في منطقة عمله والمساهمه مع الهيئات الادارية والمنظمات المختصة للعمل على تحسينها .

و - نشر الثقافة التعاونية وتنمية الوعي القومي والاشتراكي في اوساط الاعضاء .

ز - وضع وتنفيذ البرامج اللازمة للتدريب وتنسيق ذلك بين الاعضاء بحيث تلبي حاجاتهم في كل ماله علاقة بالتعاون والزراعة وتربية الحيوان وتشغيل الالات الزراعية وصيانتها .

ح - اقامة المحطات والمباني اللازمة للقيام بالاعمال التالية :

١) - تأمين الخدمات الزراعية الاليـة .

٢) - صيانة الالات الزراعية وتصليحها

ط - تخطيط القرى النموذجيـة واقامة المشاريع للسكن وللتعليم والتداوي والنقل .

ك - النظر في الخلافات بين الاتحادات الفرعية واعضاء هذه الاتحادات والعمـل على فض هذه الخلافات .

ل - الاشتراك في اقامة الدورات التدريبيـة الاختصاصية للمنتسبين للجمعيات الاعضاء والعاملين فيها وغيرهم وذلك في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات التعاونية .

ى - المساهمة بدراسة وتحديد مختلف المشاكل الزراعية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها وتتعرض لها منطقة عمل الاتحاد والعمل على حلها .

م - دراسة مختلف المشاريع التي ينوي الاعضاء اقامتها وتقديم الخبرة والمشورة اللازمتين في جميع المجالات والنشاطات التي تمارسها وتحتاج اليها وتقييم مختلف المشاريع التي تقام .

ن - القيام لصالحه ولصالح الاعضاء بالاعمال التاليـة :

١ - التسليف على المحاصيل الزراعية والحيوانية التي يتم تخزينهـا للاعضاء .

٢ - قبـول الودائـع

٣ - القروض بمختلف انواعهـا

٤ - التسهيلات الائتمانيـة

ص - اقامة وشراء وبيع وتأجير واستئجار المباني اللازمة لاعمال الاتحاد ولاعمال الاعضاء ذات الصفـة المشتركة .

ع - القيام باستئجار الاراضي او تملكها لصالحه او لصالح الاعضاء .

س - تنظيم تبادل الخبرات بين الاتحادات المشكلة له وتصميم التجارب الجيدة .

ف - القيام بعمليات التأمين على اختلاف انواعها وتنظيم وتشجيع الادخار الفردي والجماعي .

ق - وعلى العموم يساهم الاتحاد بمساعدة الاعضاء لتأمين تسويق وتصنيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية وتنمية الوعي الاشتراكي ورفع مهارة التعاونيين في جميع المجالات

التعاونية زالزراعية وتربية الحيوان وادخال الميكنة في اساليب الزراعة وتهيئة الكادر الفني لها وصيانتها لرفع الكفاءة من الاستفادة منها ويشارك في وضع وتنسيق خطط الاعضاء الاستثمارية والانمائية وبرامجهم السنوية وتنفيذها للقيام بواجباتهم كاملة ضمن الاطار العام لخطة التنمية الخاصة بمنطقة عمل الاتحاد للوصول الى مستوى معاشي افضل .

وتشبه المشتويات المختلفة للتنظيم التعاوني المستويات الخاصة بالتنظيم الفلاحي تقريبا حيث وجد به التنظيمات التالية :

- الجمعية التعاونية الزراعية على مستوى القرية
- = = = المركزية على مستوى المنطقة
- الاتحاد التعاوني الفرعي على مستوى المحافظة
- = = = الزراعي العام على مستوى القطر ومركزه ايضا مدينة دمشق .

وكذلك الحال في التنظيم التعاوني الزراعي تمارس المستويات المختلفة السابقة صلاحيات تتناسب ومستوياتها المختلفة ، وقد تم تحديد اغراض وصلاحيات كل مستوى من المستويات في النظام الداخلي وبما لا يتعارض مع المستويات الاخرى .

ولقد تم ممارسة الصلاحيات السابقة عادة في المستويات المختلفة للتنظيم التعاوني الزراعي عن طريق كل من :

آ - الهيئات العامة
ب - المجالس الادارية
جـ - المكاتب التنفيذية

وقد ساهمت الهيئات الادارية المذكورة خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ بتكوين اكثر من ١٧٤٥ جمعية تعاونية زراعية بلغ عدد اعضائها زهاء ١٦١ الف عضو تشغل مساحة قدرها ٩٣٠ الف هكتار وقد دل هذا التطور الكبير في اعداد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد اعضائها على مدى تفهم الفلاحين لمدلول التعاون وللدور الكبير الذى لعبه وسيلعبه في حل مشاكل التخلف للريف السوري .

ونظرا للتداخل المستمر في اعمال كلا التنظيمين الفلاحي والتعاوني وخاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وعلى المستويات المختلفة فقد رأى العاملون في كلا التنظيمين وباشراف الدولة دمج هذين التنظيمين بتنظيم واحد اطلق عليه

الاتحاد العام للفلاحين وذلك بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٤ وبذلك توحدت الهيئات الادارية والمستويات المختلفة لكلا التنظيمين .

اما منجزات كلا التنظيمين او الاتحاد العام للفلاحين (تجاوزا) خلال الفترة السابقة لانشائهما في مجال تطوير الريف السورى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية له فيمكن حصرها بالنقاط الآتية :

أولا :- في مجال الاصلاح الزراعي

تحقيق اهداف ثورة الثامن من آذار القائلة :

- باحداث تغيير في اساليب الانتاج الزراعي عن طريق ادخال وسائل الانتاج الحديثة في القطاع الزراعي .
- السعي باعادة تنظيم الزراعة في القطر السورى على اساس اشتراكي وذلك باحلال علاقات الانتاج الاشتراكية مكان علاقات الانتاج الاقطاعية .

وبذلك عمل التنظيم الفلاحي مع الجهات المسؤولة بالدولة على :

أ - استكمال اعمال الاستيلاء والتوزيع على الاراضي تنفيذا للمرسوم التشريعي رقم ٨٨ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته وكذلك المرسوم التشريعي رقم ١٦٦ لعام ١٩٦٨ القاضي بتوزيع الاراضي المستولى عليها واراضي املاك الدولة العامه والخاصة على الفلاحين وكذلك المرسوم رقم ٦٦ لعام ١٩٦٦ القاضي بتوزيع املاك الدولة العامة والخاصة الواقعة في سهول الروج والغاب وصارالعلا والعشارنه ونتيجة لتنفيذ المراسيم المذكورة فقد وصلت مجمل المساحة المستولى عليها حتى عام ١٩٦٩ قرابة ١ر٣٧٣ مليون هكتار

ب - تغطية الاراضي المستولى عليها وكذلك اراضي املاك الدولة وتنظيمها في احد اشكال الجمعيات التعاونية الزراعية .

وتنفيذا للفقرة السابقة فقد عمل التنظيم التعا[illegible]تعاون مع التنظيم الفلاحي والسلطة في الدولة على انشاء حوالي ١٧٤٥ جمعية حتى نهاية عام ١٦٧٤ موزعة حسب نشاطها كما يلي :

نوع الجمعية	عدد الجمعيات
متعددة الاغراض	١٦٠٩
تربية وتحسين مراعي في المنطقة الهامشية	٥٧
تربية دواجن	١٣
= اغنام وتحسين المراعي	١١
= ابقار	١٠
تسمين اغنام	٣٧
تسمين ابقار واغنام مختلفة	٥
صيد اسماك	٣
المجموع	١٧٤٥

وتبين الارقام السابقة ان اكثر من ٩٥ ٪ من هذه الجمعيات التعاونية هي جمعيات خدمات متعددة الاغراض الاهداف وينحصر نشاطها بالاتي :

- توريد مستلزمات الانتاج الزراعي
- تملك الالآت والادوات الزراعية
- تسويق المحاصيل الزراعية
- تخزين المحاصيل الزراعية
- التمويل
- النشاط التعليمي والتدريبي
- اجراء الابحاث في المواضيع التعاونية

وقد تطور التنظيم التعاوني ايضا بشكل مذهل خلال الفترة ١٦٦٤-١٦٧٤ اذ لم يتجاوز عدد الجمعيات التعاونية في العام الاول ٣٠ ٪ من عددها في العام الاخير للفترة كما ان عدد الاعضاء ارتفع من ٣٨ الف عضو الى اكثر من ١٦٣ الف عضو في العامين المذكورين اى ان عدد الجمعيات وعدد اعضائها قد تضاعفا اكثر من ٣٫٥ مرة خلال العشرة سنوات الاخيرت شغرت مساحة قاربت المليون هكتار . ومن جهة اخرى يمكن

القول ان حوالي ٤١ ٪ من المساحات المزروعة ريا و ٥٢ ٪ من المساحات المزروعة بعلا وحوالي ٥٤ ٪ من المساحات المشجرة في القطر السوري مشمولة حاليا بالتنظيم التعاوني وباشراف التنظيم الفلاحي .

ونتيجة لدمج التنظيم الفلاحي مع التنظيم التعاوني في نهاية عام ١٩٧٤ وترتيب الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الفلاحية فقد ارتفع عدد الجمعيات الفلاحية التعاونية في نهاية عام ١٩٧٥ الى اكثر من ٣٣٠٠ جمعية فلاحية تعاونية بلغ عدد اعضائها حوالي ٢١٠ الف عضو برأسمال مكتتب قارب سبعة ملايين ل.س ومدفوع قدر بـ/ ٢ر٥ مليون ل.س ولقد احتوت محافظة حلب على اكبر عدد من الجمعيات الفلاحية اذ تتارب عددها /٦٦٣/ جمعية في حين احتوت محافظة القنيطرة على اقل عدد منها اذ لم يصل عددها الى ٣٦ جمعية، اما توزيع الجمعيات الفلاحية التعاونية وعدد اعضائها ورأسمالها على المحافظات فيوضحه الجدول رقم/ ٢ / التالي :

جدول رقم/ ٢ / يبين توزيع الجمعيات الفلاحية التعاونية ورأسمالها وعدد اعضائها على محافظات القطر السوري

المحافظة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال (٠٠٠ ل.س) المكتتب	المدفوع
دمشق	٢٢١	١٨٨٤٣	٧٢٥	٥١٦ر٧
حمص	٣٥٨	١٨٨٦٢	٧٨٦	٥١٩ر٠
حماه	٢٨٢	٣٣٤٠٩	١٦٦١	٩٩٠ر٦
حلب	٦٦٣	٢٥٨٢٠	١٢٧٨	١٠٠٤ر٦
ادلب	٣٧١	١٧٦٨٢	٤٧٨	٣٣٨
اللاذقية	٢٧٤	١١٦٧٣	٢٧٣	٢٣٧
طرطوس	٢٧٣	٢٢٣٦	٠٤٦	٠٤٤
الرقة	١٣٢	١٠٧١٠	١٠٨	١٨٦
دير الزور	١٢٠	١٧٦٣٦	٣٥٦	٢٩١
الحسكة	٣٠٦	١٤٠٤٦	٥٣٥	٥٣٢
درعا	١٢٥	٧٠٣٣	٢١١	٢٤٤
السويداء	١١٨	٨١٥٠	٢٣٢	٢٨٠
القنيطرة	٣٦	٢٢٨٣	٠٥٧	٠٥٧
المجموع	٣٣٠٣	٢٠٦٦١١	٦٦٩٥	٥٢٤٣

المصدر : الاتحاد العام للفلاحين

اما توزيع الجمعيات الفلاحية التعاونية حسب نشاطها على محافظات القطر السورى لعام ١٩٧٥ فيوضحه الجدول رقم/ ٣/ التالي :

جدول رقم/ ٣/ يبين توزيع الجمعيات الفلاحية التعاونية الزراعية على محافظات القطر السورى لعام ١٩٧٥

المحافظة	المجموع	جمعيات متعددة الاغراض	جمعيات انتاجية	جمعيات متخصصة بتربية			جمعيات تسمين الاغنام	جمعيات صيد الاسماك	جمعيات تربية الحيوان
				الابقار	الاغنام	الدواجن			
دمشق	٢٢١	١٩٧	١	٢	٧	٧	٣		١
حمص	٣٥٨	٢٥١			٦٣	٥	٨		
حماه	٢٨٢	٢٧٠			٧		٥		
حلب	٦٩٣	٦٨٠		١	٣	١	٨		
ادلب	٣٧١	٣٦١					٩	١	
اللاذقية	٢٧٤	٢٦٤	١	٩				١	
طرطوس	٢٧٣	٢٧١						١	
الرقة	١٣٢	١٢٩	١		١		١		
ديرالزور	١٢٠	١١٣	١				٣		
الحسكة	٣٠٦	٣٠٢			٢		٢		
درعا	١٢٥	١١٥			٩		١		
السويداء	١١٩	١٠٨			١١				
القنيطرة	٣٦	٣٢		٤					
المجموع	٣٣٠٣	٣٠٦٣	٥	١٦	١٣٣	١٣	٤٠	٢	١

المصدر: نفس المرجع السابق .

ويلاحظ من الجدول السابق انه بينما تتوزع الجمعيات الفلاحية التعاونية على مختلف محافظات القطر السورى نجد ان معظم الجمعيات الفلاحية التعاونية المتخصصة بتربية الاغنام متواجدة في محافظة حمص — ٦٣ من اصل ١٣٣ — كما ان الجمعيات الفلاحية التعاونية المتخصصة بتربية

الابتار تتمركز بالدرجة الاولى في محافظة اللاذقية وفي محافظة القنيطرة ودمشق وحلب وبالتالي فالجمعيات الفلاحية التعاونية لتربية الدواجن تتواجد فقط في محافظات دمشق حمص - وحلب اما الجمعيات الفلاحية التعاونية لتسمين الاغنام فتتواجد في جميع محافظات القطر السوري عدا محافظات ادلب واللاذقية وطرطوس ودير الزور والقنيطرة ومن الجدير بالاهتمام وجود خمس جمعيات فلاحية تعاونية انتاجية تتبع المفاهيم الاشتراكية وذلك في محافظات دمشق - اللاذقية - طرطوس - الرقة - دير الزور .

ولقد قامت هذه الجمعيات الفلاحية التعاونية في عام ١٩٧٥ بزراعة اكثر من ٢١ ٪ من مساحة الاراضي المزروعة فصلا اى حوالي ٥٦٨ر٧ الف هكتار منها ١٥٣ر٦ بشكل مروى والباقي بشكل بعلي .

وتدل النشرات الاحصائية ان هناك محاصيلا هامة كالشوندر السكري والبطاطا والبصل تبلغ مساهمة القطاع الفلاحي التعاوني بحوالي ٥٠-٦٣ ٪ من الانتاج الكلي لهذه المحاصيل كما انه يساهم بنسبة تقع بين ٣٠- ٤٠ ٪ لكل من محاصيل الذرة البيضاء والبندورة والبيقية الرعوية والجلبانه الحب وبنسب تتراوح بين ٢٠- ٣٠ ٪ لمحاصيل العدس والعدس والقطن والذرة الصفراء والتبغ والسمسم والبطيخ الاحمر والاصفر والكرسنه الحب وبنسب اقل قليلا لكل من القمح والشعير .

اما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فقد ساهم التنظيم الفلاحي التعاوني في العام المذكور بحوالي ٤٢ ٪ من انتاج الحليب و ٥٠ ٪ من انتاج البيض و ٦٠ ٪ من انتاج الجبنه و ٣٨ ٪ من انتاج السمن(١) وبالنسبة لاعداد الحيوانات المنتجة السلع المذكورة فقد احتوى القطاع الفلاحي التعاوني في العام نفسه حوالي ١ر٩ مليون رأس غنم و ٣ر٩٨ مليون رأس دجاج و ٢٧١ر٨ الف راس بقر واخيرا ٢١٧ر٨ الف رأس ماعز اى بنسب من العدد الكلي للحيوانات المذكورة وفي القطر السوري على التوالي ٣٢ ٪ ، ٤٦ ٪ ، ٥٠ ٪ و ٤٦ ٪ .

وفي مجال التسويق الفلاحي التعاوني فقد قام التنظيم الفلاحي التعاوني بتسويق ٤٦ ٪ من محصول الشوندر السكري الكلي في القطر و ٤٥ ٪ من محصول البندورة و ٤٠ ٪ من محصول الفول السوداني و ٢٣ ٪ من محصول البطاطا و ٢١ ٪ من محصول القطن و ١٦٠ ٪ من محصول القمح في عام ١٩٧٥ .

وعلى ذلك يمكننا القول ان التنظيم التعاوني الفلاحي ومنظماته المختلفة المستويات وبوصفها منظمات انتاجية شعبية لعبت وتلعب دورا هاما في تنفيذ الجانب الاقتصادي من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري .

---

(١) - لقد بلغ انتاج القطر السوري من المنتجات الحيوانية المذكورة اعلاه في عام ١٩٧٥ مايلي :

الحليب	٥٦٧	الف طن
الجبنه	٢١٨ر٢	= =
السمن	٨ر٦	= =
البيض	٣٣٥ر٢	مليون بيضة

ومما ساعد على تنفيذ الدور الاقتصادي للتنظيم الفلاحي التعاوني لخطة التنمية الاقتصادية في القطر التسهيلات الكبيرة التي وفرها قانون التنظيم الفلاحي لعام ١٩٧٤ الجديد .

والمتمثلة بالآتي :

- تعفى جميع المنظمات الفلاحية التعاونية وفقا لقانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لعام ١٩٧٤ . من جميع الرسوم المستحقة على العقود المتعلقة بتأسيسها او بتعديل نظامها وكذلك من جميع الضرائب والرسوم المفروضة حاليا والتي قد تفرض مستقبلا على جميع العقود والمحررات والاوراق والجرارات وسيارات النقل والحصادات واجهزة الضخ وجميع اللوازم التي تحتاجها في ممارسة نشاطها وكذلك تعفى من كافة الرسوم والضرائب البلدية .

- تعفى من تقديم التأمين المؤقت و ٥٠ ٪ من التأمين النهائي في المناقصات والمزاودات التي تطرحها الحكومة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة .

- تمنح تخفيضا قدره ٥ ٪ على الاقل من اثمان جميع السلع المشتراة من سائر الجهات العامة و ٢٥ ٪ على الاقل من اجور نقل هذه السلع والادوات العائدة اليها بواسطة السكك الحديدية ووسائط النقل العائدة للدولة ومؤسساتها .

- يسمح باجراء معاملات الرهن لدى المصرف الزراعي التعاوني على العقارات التي على صحائفها اشارة الوقف والعائدة ملكيتها للمنظمات التعاونية او اعضائها او الاتحادات مع بقاء نوعها الشرعي على الوجه الوارد في صحائف السجل العقاري بدون اى تبديل .

وبالاضافه لهذه الاعفاءات تقوم الدولة ومؤسساتها بتقديم المساعدات النقدية والعينية وتأمين مستلزمات الانتاج ومنح القروض اللازمة لهذه المنظمات ففي عام ١٩٧٥ قدم المصرف الزراعي التعاوني حوالي ٧٩٫٣ مليون ل . س منها ١٨ ٪ قروض قصيرة الاجل و ٣١ ٪ قروض متوسطة الاجل و ١ ٪ تقريبا قروض طويلة الاجل .

وتعطي هذه القروض عادة بنسبة تقل من ١-٢ ٪ عن النسبة التي يأخذها المصرف الزراعي التعاوني اثناء اقراضه للمزارعين خارج التنظيم الفلاحي التعاوني .

وكما ذكر سابقا فان تنظيم القطاع الزراعي من خلال التنظيم الفلاحي التعاوني على اساس متطور لا يتم عادة وفق الثورة العلمية التكنولوجية العالمية الا باحلال علاقات انتاج متطورة مكان العلاقات الاقطاعية البورجوازية والشبه اقطاعية وذلك باحداث ثورة في الانتاج بواسطة العلم والتكنولوجيا واتباع طرق الانتاج الحديثة القائمة على تكوين المجمعات التعاونية Agro-complexes سواء في الانتاج النباتي

وفروعه المختلفة او في الانتاج الحيواني وفروعه بهدف الاستغلال الكامل لكل من الآلات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة بالربط مع عناصر الانتاج الاخرى التي تتطور بسرعة مذهلة وخاصة في المجتمعات المتطورة .

وتبعا لذلك فيحاول التنظيم الفلاحي التعاوني وجمعياته الفلاحية التعاونية امتلاك الالات الزراعية الحديثة لاستخدامها في عمليات الانتاج وتتمثل هذه الالات بالآتي :

نوع الآلة	عددها	نسبتها الى كامل العدد بالقطر
جرارات اقل من ٤٥ حصان	١٣٧٢	٢٢ ٪
= اكثر من ٤٥ حصان	٣٣٠٠	٣٦ ٪
حصادات / دراسات	١١٩	١٢ ٪
دراسات	٣٥٠	٢٥ ٪
مضخات ومحركاتها	٢٤٤٥٤	٦٠ ٪
مرشات مختلفة	٦٤٥٢	٣٠ ٪
آلات تصفير	٤٤٧	١٠ ٪

وتوضح الارقام السابقة ان اكثر من ٦٠ ٪ من مضخات الري المختلفة و ٢٦ ٪ من الجرارات و ١٦ ٪ من الدراس والحصادات و ٣ ٪ من المرشات المختلفة واقعة تحت اشراف التنظيم الفلاحي التعاوني الذي يعمل جاهدا بالتعاون مع معامل تصنيع الالات الزراعية المختلفة المتواجدة بالقطر على تأمين الآلات الزراعية المتطورة وقطع غيارها للجمعيات الفلاحية التعاونية بهدف احداث التطور في الانتاج والانتقال من مرحلة الانتاج الفردي بما فيه من قصور ومساوئ(١) الى مرحلة الانتاج التعاوني الواسع المعتمد على استخدام الميكنة والتكنولوجيا الحديثة .

---

(١) - لقد اثبتت الدراسات الحديثة لخبراء الاقتصاد الزراعي في المانيا الديمقراطية ان نظام الانتاج الفردي بخصائصه الانتاجية المنخفضة والاختلاف الكبير في معدلات الانتاج والطابع البدائي في الانتاج ، في الدول المتخلفة لعاجز بوسائله الخاصة عن تلبية حاجة الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية وتحقيق فائض للتصدير تزيد دخلها القومي .

جـ — في مجال اعداد الكوادر النقابية لادارة الجمعيات الفلاحية التعاونية ومجالس ادارتها فقد عمل الاتحاد العام للفلاحين منذ انشائه على انشاء مايسمى بالمعاهد الفلاحية التي اعتبرها المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ لعام ١٩٦٩ مؤسسات نقابية اجتماعية تهدف الى تحقيق الاغراض التالية :

- توعية الفلاحين قوميا واشتراكيا
- نشر الثقافة الفلاحية الزراعية
- انماء روح العمل الجماعي والتنظيم المهني والتعاوني .
- اعداد قيادات فلاحية واعية قادرة على تحمل المسؤولية في التوجيه والتوعية والتطبين والتعبير ارادة القاعدة .

هذا ويتوفر في القطر السوري نوعين من المعاهد الفلاحية هما :

١ — معاهد فلاحية اعدادية توجد في جميع محافظات القطر تقريبا وتجرى هذه المعاهد ستة دورات في السنة مدة كلا منها ٤٥ يوما تقريبا .

٢ — معهد فلاحي مركزي بدمشق يجري دورتين سنويا مدة كلا منها ستة اشهر ويقبل فيه الناجحون الجيدون من المعاهد الفلاحية الاعدادية .

وتتولى هذه المعاهد عادة تنفيذ السياسة التثقيفية المقررة لها من قبل المجلس الاعلى للمعاهد الفلاحية ، الذي يرسم لها السياسة العامة ويضع ميزانياتها السنوية ومناهج التدريب ، وهي تحقق اهدافها بالوسائل الآتية :

- اقامة دورات دراسية وتدريبية للفلاحين
- تنظيم المحاضرات والندوات واصدار النشرات المتعلقة بالثقافة الفلاحية .
- القيام برحلات استطلاعية وزيارات للمزارع النموذجية والمنظمات الفلاحية داخل وخارج القطر .

ويقوم الاتحاد العام للفلاحين من خلال المعاهد المذكورة ، بتخريج سنويا من ٨٠٠ — ١٠٠٠ خريج من المعاهد الاعدادية وحوالي ١٠٠ خريج من المعهد المركزي ففي عام ١٩٧٥ تخرج ١٠٨٢ خريجا وزعوا على المعاهد الفلاحية بالقطر السوري كما يلي :

اسم المعهد	عدد المتخرجين
دمشق	١٣٢
حماه	١٢٨
حلب	١٠٨
ادلب	٦٠
اللاذقية	٣٨
الرقة	٩٧
الحسكة	١٤٠
ديرالزور	٩٦
درعا	١٤٧
السويداء	١١٩
القنيطرة	١٤
المجموع	١٠٨٢

وبالاضافة الى اعداد الكوادر النقابية فقد قام التنظيم الفلاحي التعاوني بتنظيم الدورات التدريبية للعاملين في حقل ادارة الجمعيات الفلاحية التعاونية ففي عام ١٩٧٥ نفذت الدورات التدريبية التالية :

نوع الحقل	عدد الدورات	عدد المشتركين
المهندسين الزراعيين	٤	٧
المرشدين =	٥	٥٧
مدراء الجمعيات الفلاحية التعاونية	٧	١٠٦
المحاسبين الزراعيين	١٥	٢٧١
قيادة واصلاح الجرارات	٦	٨١
تصليح آلات المكافحة	٤	٥٢
أمين صندوق	١٠	١٣٧
امين مستودع	٨	٩٦
لزراعة الشوندر السكري والحمضيات	١٩	٣٦٤
المجموع	٧٨	١١٧١

و - مساهمة التنظيم الفلاحي التعاوني في تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية في القطر وذلك عن طريق رصد نسبة من ارباح الجمعيات الفلاحية التعاونية السنوية لانفاقها على مشروعات اجتماعية في منطقة عملها كشق وتعبيد الطرق وتأمين مياه الشرب النظيفة وبناء المدارس والمستوصفات واقامة المخازن الاستهلاكية لسد الحاجات التموينية لاعضائها وباسعار مناسبة ، كما انها تشترك في اقامة الدورات التدريبية والتأهيلية وندوات التوعية وفتح فصول مكافحة الامية لرفع المستوى التعليمي والثقافي بين اعضائها ، اضافة الى انها تسعى لتعليم ابناء الاعضاء وبناتهم بعض المهن والصناعات الريفية كصناعة السجاد والتطريز وغيرها من المهن التي تدر دخلها صافيا على الاعضاء .

من الاستعراض السابق لدور الفنيين الزراعيين والجمعيات الفلاحية في التنمية الريفية واستعراضنا لمنجزات الاتحاد العام للفلاحين بمنظماته المختلفة والمنشرة في الريف ، نجد ان للمنظمات الفلاحية التعاونية دورا اساسيا في التنمية الريفية وان هذا الدور يزداد وضوحا على صعيد التطبيق العملي كلما دعمه وجود وعمل الفنيين الزراعيين العاملين مع هذه المنظمات.

ومما نجد ر الملاحظة ان الاتحاد العام للفلاحين بوصفه منظمة شعبية تعاونية اخذت على عاتقها تحقيق اهداف سياسية واهداف اجتماعية اقتصادية قد استطاعت السير بخطوات ملموسة في مجال تحقيق اهدافه ، ولكنها سوف لن تستطيع تحقيق كامل اهدافها في حقل قطاع زراعي متطور الا من خلال الانتقال بالجمعيات التعاونية الزراعية الخدماتية تدريجيا الى جمعيات تعاونية انتاجية تستطيع استخدام معطيات العلم الحديث في الزراعة ، وهنا تبرز ضرورة رسم سياسة مرحلية واضحة لتطوير الجمعيات التعاونية الحالية الى جمعيات انتاجية اشتراكية تقوم على الاسس الاشتراكية في الانتاج وتوزيع الدخل .

========

الجمهورية العربية السورية
نقابة المهندسين الزراعيين

الاتجاهات الرئيسية في محو الامية وأثرها في التنمية الريفية المتكاملة

اعداد

الدكتور يحيى بكور
نقيب المهندسين الزراعيين في القطر العربي السوري

دراسة مقدمه
للمؤتمر الفني الدوري الثالث لاتحاد
المهندسين الزراعيين العرب
المنعقد في بغداد في آذار ١٩٧٧
(العنصر البشري ودوره في التنمية الريفية)

دمشق ١٩٧٧

المحتويـــــــــات :

الفصـــل الاولـــ : المقدمـــــــــــة

الفصل الثانـــــي : الاميـة وأثرها على التنمية الريفية المتكاملـة

الفصل الثالـــث : محو الاميـة الوظيفي وأثره في التنمية الريفيـة

الفصل الرابـــع : الارشاد الزراعي كاتجـاه فعال في تعليم الكبار واهميته في التنميـة الريفيـــــــــــــــــــــــــــــة .

الفصل الخامـــس : التدريب المهني كاتجاه من اتجـاهات تعليم الكبار واهميتـه في التنميـة الريفيـــــــــــــــــــــــــــــة .

الخلاصـة والتوصيـــــــــــات .

المقدمـــــــــه :

اعطى اتحاد المهندسين الزراعيين العرب جهدا خاصا لدراسة المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة في الوطن العربي . وركز بشكل خاص على الموضوعـات ذات الاهميـة المشتركـة في جميـع الاقطار العربيـة والتي يمكن ان يتحقق من خلالهـا التكامل العربي في المجال الاقتصادى بشكل عام والزراعي بشكل خاص .

ومن هنا كان المؤتمر الفنـي الدورة الاول للاتحاد العربي انعقد في الخرطـوم والذى بحث في موضوع استصلاح الاراضي وانماط استثمار الاراضي المستصلحـة .

كما كان المؤتمر الثانـي الذى بحث في دور كل من التعاون والاصلاح الزراعي في التنمية الزراعيـة في الوطن العربي ، وتمكن من خلاله الباحثـون من مناقشـة تجارب الدول العربية والاستفادة من خبرات بعضها البعض .

والآن يأتـي هذا المؤتمر الذى يبحث في ((العنصر البشرى ودوره في التنمية الريفية المتكاملـة)) والذى يكتسب أهميـة خاصة للأسـباب الاتيـة :

١ ـ ان العنصر البشرى هو الاساس في أية عملية تنمية حقيقية لانه العامل المبدع والخـلاق بين بقيـة العوامل التي تتفاعل لاحداث التنميـة .

٢ ـ ان التخلف الاجتماعي يعتبر اهم الاسباب التي تعرقل احداث تنمية اقتصادية فـي أى قطر من الاقطار ، واليه تعود مجمل العقبات التي يصادفها تطور معظم دول العالم .

٣ ـ ان مفاهيـم خاطئة قد راجت في بعض الاقطار العربية تنادى بتطوير وسائل الانتـاج قبل العمل على تهيئة امكانيات تطوير الانسان .

٤ ـ ان دور كل من مجموعات العنصر البشرى (مخططـة ، فنيـة ، غير فنية) في التنميـة الاقتصاديـة بشكل عام والزراعية بشكل خاص لـم يتوضح بشكـل بين وجلـي ، واذا كانـت الصناعة قد حـددت مكانـة كل من العنصر المخـطط والعنصر الفني والعنصر المساهـم

بعضله في عملية الانتاج ، فان مجالات عديدة من مجالات العمل في القطاع الزراعي لا تزال تفتقر الى امكانية تحديد مثل هذا الدور ، حتى في الامور التي تستوجب القيادة الفنية مثلا .

ه - ان حقائق كثيرة عن اهمية العنصر الفني في التنمية الزراعية لا تزال غامضة في معظم الاقطار العربية ، وتزداد هذه الحقائق غموضا في بعض المجتمعات بينما يتوضح الامر بدرجة أكبر مع تطور هذه المجتمعات ، فمثلا لا تزال قضية عدم الاستفادة من العناصر الفنية المتوفرة من اهم الصعوبات التي تعانيها بعض الدول العربية ، ويزداد الامر خطورة عندما لا تتم الاستفادة من الاختصاصات المتوفرة في المجالات التي تخصصت بها .

ان هذه الامور وغيرها تعطي هذا المؤتمر اهمية خاصة وتجعله من اهم المؤتمرات التي اقيمت في الوطن العربي والتي تهدف الى تحديد علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ودور العنصر البشري الواعي في احداث التنمية الحقيقية في المجتمع بشكل عام والريف بشكل خاص .

واذا اعتبرنا ان الامية (بمعناها العام وليس الخاص) أهم آفة تقف سدا في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اي مجتمع ، فان القضاء على هذه الآفة يعتبر الطريق الذي يسلكه المجتمع لاحداث هذه التنمية ، كذلك فقد اثبتت تجارب العالم ان القضاء على الامية ليست قضية سهلة تحل باصدار القوانين او بالتمنيات ، انما هي مسألة مركزية يتطلب حلها تعبئة كافة الطاقات المتاحة في الدولة وحشدها بشكل واع من اجل الوصول الى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها .

كذلك فقد قدمت التجارب التي مرت بها دول العالم نتائج يمكن تطبيقها في المجتمعات الاخرى من اجل تفادي العقبات التي قد تعترضها عند تطبيق خطة القضاء على الامية وبالتالي فان هذه النتائج ستمكن هذه المجتمعات من السير بثقة أكبر في طريق القضاء على الامية .

وهذا ماأظهر بوضوح اتجاهات حديثة في تعليم الاميين تعتمد على تعليمهم مايفيدهم في حياتهم العملية كما هو الحال في التعليم الوظيفي اضافة الى تعليمهم بواسطة الارشاد الزراعي وباستخدام الجمعيات التعاونية وهيئاتها المختلفة ، الى غير ذلك من الاساليب التي تهدف الى تحقيق فائدة مزدوجة من عملية محو الامية .

وسوف نبين في هذه الدراسة أثر كل من هذه الاتجاهات على التنمية الريفية المتكاملة في الوطن العربي .

وعند الكلام عن الامية لابد من التمييز بين الامية بمفهومها الذي يعني عدم الالمام بالقراءة والكتابة ، وبين الامية وفقا للتعريف الذي اقترحه مؤتمر الاسكندرية لمحو الامية في البلاد العربية والذي جاء فيه (الامي هو كل من تعدى سن العاشرة وليس في اية مدرسة ولم يصل الى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة باللغة العربية) واعتبر المؤتمر ايضا ان الحد الادنى للمستوى الوظيفي هو :

١ - قراءة فقرة من صحيفة يومية بفهم وانطلاق .

٢ - التعبير الكتابي عن فكرة او اكثر تعبيرا واضحا .

٣ - كتابة قلمة املاء كتابة صحيحة .

٤ - قراءة الاعداد وكتابتها واجراء العمليات الحسابية الاساسية التي تتطلبها حياة الفرد اليومية .

اي ان مستوى محو الأمية الوظيفي يعادل مستوى الصف الرابع الابتدائي ويصله كل فرد حصل في مادة القراءة والكتابة على معلومات عملية ونظرية تساعده على الاسهام بصورة جدية في النشاطات التي يستطيع المتعلمون القيام بها بصورة طبيعية .

والامية ظاهرة اجتماعية مركبة تمس الافراد كما تمس المجتمع وتلتقي في جذورها عند حقيقة واحدة هي التخلف بالمعنى الشامل لمفهوم التخلف الاجتماعي ، ولا يمكن فصل ظاهرة الامية في الافراد عنها في المجتمع وان اختلفت مظاهرها او تنوعت سماتها في كل من الميدانين .

فأمية الافراد تتجلى في الجهل بمهارات القراءة والكتابة والحساب في لغة من اللغات وهي التي يدور حولها نشاط محو الامية في مختلف صوره . اما أمية المجتمع فهي صورة اخرى تتجلى في التركيب الاجتماعي بمفهومه الواسع وهي تتناول اساليب الانتاج والقواعد السلوكية والقيم والاتجاهات والعادات والتقاليد ونوع العلاقات الاجتماعية التي تشكل في مجموعها سمة المجتمعات التقليدية .

كذلك لابد من الاشارة الى أن للأمية مظهرين ، مظهرا ابجديا ومظهرا حضاريا والامية الابجدية اوسع شهرة في حين ان الاميـة الحضارية ابعد أثرا في نتائجها السلبية على المجتمع ذلك ان الاميـة الحضارية هي المناخ الاجتماعي الملائم لنمو وانتشـار واستمرار الاميةالابجدية .

الفصـــــل الثانـــــي
الاميـة وأثرها على التنمية الريفية المتكاملـــــــة

اصبحت مشكلة الامية في عالمنا المعاصر من المشاكل الاساسية التي تعاني منها الدول النامية كافة (المتخلفة) ، تلك الدول التي لم تستطع حتى الآن استغلال مواردهـــا الطبيعيـة والبشرية الاستغلال الامثل الذي يمكنها من بناء مجتمع متطور .

وانفراد الدول الناميةبمعاناتها من مشكلة الاميـة دعا الى التأكيد على اعتبار ان الامية هي السبب المباشر لاستمرار تخلف هذه الدول ، وذلك لثبوت العلاقة الطردية الوثيقـــة بين نسـبة الامية ودرجـة تخلف المجتمع في كل من هذه الدول ، وهذا امر ليس بالمستغـــرب فالامي بطبيعته منعزل اجتماعيا ، متخلف ذهنيا ، متمسك بما تعود عليه من اساليب الحياة والعمل رافض لكل جـديد ومبتكر ،غير قادر على استيعاب منجزات العلـم الحديث، ولا شك بأن هذه المواصفات تعتبر كافيـة لاستمرار تخلف هذه الدول لو الى العـد من درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

ونظرا لثبوت الاثـار الضـارة للأميـة على المجتمع والمتمثلة باستمرار تخلفه ،فقد سعت جميع الدول المتخلفة الى التخلص من الاميـة والقضاء عليها ،لكن نظرة هذه الدول الى سبيل القضاء على الامية لم تكن متفقـة ، فبينما نجد ان دولا عدة قد ادركت خطر الامية على تطورهـــا الاقتصادي والاجتماعي كما ادركت ان استقلالها السياسي لن يأتي بنتيجة مثلى مالم تصحبـــه او يتبعه تطور اقتصادي واجتماعي خلاق ، وان تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن ان يتحـــقق الا عبر تطور اجتماعي وثقافي ملموس ،لذلك فقد اعطت هذه الدول الاهمية الاولى للتنمية الثقافية وبدأت بحملة واسعة لمحو الامية جندت لها كل الامكانيات حتى قضت عليها في فترة قصيـــرة كما هو الحـال في الصين وكوبا وغيرهما .

اما الدول النامية الاخرى فقد ادركت خطر الامية ولكنها لم تتصد لمشكلاتها الثقافية وأهمها القضاء على الامية ، انما نجدها قد تصدت للمشكلات الاقتصادية دون الانتباه الجدى الى حل المشكلة الثقافية والاجتماعية ، واخذت تضع خطط التنمية وتنفذ المشروعات الهادفة الى زيادة الدخل القومي والدخل الفردى بغية رفع مستوى المعيشة لافراد مجتمعها ولكن هذه الدول لم تجن النتائج المرجوة من هذه الخطط وادركت في النهاية ان التنمية الاقتصادية لن تتحقق اذا لم يصاحبها تقدم في الميادين الاجتماعية والثقافية .

كذلك فانه ليس من قبيل المصادفة ان يكون هناك ارتباط وثيق بين نسبة الامية وبين مستوى الدخل القومي والدخل الفردى في المجتمع ، فقد تبين ان مقدار الدخل القومي يتناسب تناسبا طرديا مع نسبة المتعلمين في المجتمع، كما دلت الدراسات على ان الدخل الفردى السنوى يزيد عن / ٥٠٠ / دولار في البلاد التي تبلغ نسبة المتعلمين فيها ٩٠ ٪ ، في حين ان الدخل الفردى السنوى يعادل / ١١٣ / دولار في البلاد التي تبلغ نسبة المتعلمين فيها ٤٠ ٪ ، ومن الطبيعي ان السبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى عدم الاستفادة المثلى من الموارد البشرية المتاحة وندرة عناصر الابداع في المجتمع .

كذلك فقد دلت الدراسات على ان الامية تؤثر تأثيرا كبيرا على المشكلات الاجتماعية الكبرى التي تواجهها هذه الدول مثل مشكلة الانفجار السكاني ، فالبلاد التي ترتفع فيها نسبة الامية تزيد فيها نسبة المواليد ويصعب اقناع السكان بضرورة تنظيم الاسرة ، كما تنتشر الانحرافات ويندر الوعي التخطيطي بين السكان ، ويترتب على ذلك انخفاض المستوى الصحي وتسير البلاد في حلقة مفرغه رهيبة تمثل فيها الامية السبب والنتيجة معا .

لقد لخص فريدريك هايمون مشكلات الطاقة البشرية في البلاد النامية بعد دراسة لهذه المشكلات في / ٧٥ / دولة بقوله :

(ان تقدم امة من الامم يعتمد اولا وبالدرجة الاولى على تقدم شعبها ، فما لم تتطور روح الافراد وامكانياتهم الانسانية فلن تستطيع الامة ان تتطور كثيرا في الميادين الاخرى المادية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، ان المشكلة الاساسية لمعظم الاقطار المتخلفة ليست النقص في الموارد الطبيعية ولكنها التخلف في الموارد البشرية ، ومن هنا فان المهمة الاولى لهذه الدول يجب ان تكون بناء رأسمالها البشري ، وفي عبارة اخرى فان هذا يعني تحسين التعليم والمهارات والامن وهذه بدورها تعمل على تحسين الصحة العقلية والجسمية والنفسية لدى الرجال والنساء والاطفال) .

واذا اردنا ان نبحث في حجم مشكلة الامية في العالم فيمكن القول ان اكثر من نصف السكان الكبار من الاميين وان الغالبية العظمى من هؤلاء يعيشون في بلاد متخلفة وان نسبة الامية في البلاد المتقدمة تساوي الصفر وانها تصل الى اكثر من ٩٥ ٪ في البلاد الاكثر تخلفا .

وقد تبين من بحث اجرته منظمة اليونسكو بالاشتراك مع جامعة ستانفورد عام ١٩٦٦ أن نسبة الامية في العالم كما يلي :

١ — ان مجموع الاميين الراشدين في العالم يقدر بحوالي / ٧٠٠ / مليون نسمة

٢ — ان حوالي ٩٠ ٪ من مجموع هؤلاء الاميين يعيشون في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

٣ — ان اعلى نسبة للامية في العالم موجودة في القارات الثلاث السابقة حيث تبين ان اكثر من نصف السكان اميون في ٩٧ ٪ من جميع البلاد الافريقية وفي ٧٠ ٪ من جميع البلاد الآسيوية .

وعندما ننظر الى الاقطار العربية فاننا نجد ان مشكلة الامية هي مشكلة كبيرة الحجم وأن مايزيد على ٦٠ ٪ من مجموع سكان البلاد العربية اميون ، وان نسبة الامية تختلف من قطر الى قطر آخر فبينما نجد انها في لبنان حوالي ١٠ ٪ نجدها في اليمن والسعودية

اكثر من ٩٠ ٪ .

أما في الجمهورية العربية السورية فقد تبين من الدراسات التي اجريت نتيجة التعداد العام للسكان عام ١٩٧٠ أن نسبة تقدر بـ ٨٥ ٪ من مجموع السكان الذين تجاوزا سن العاشرة من الاميين وان هذه النسبة تزداد الى ٧٣ر٧ ٪ بين الاناث وتنخفض الى ٣٦ر٨ ٪ بين الذكور .

والجدول الاتي يبين نسبة الامية حسب الجنس وفئات السن في القطر .

جدول رقم (١) يبين نسبة الاميه حسب الجنس وفئات السن في القطر

فئات السن	نسبة الاميـــة		المجموع
	الذكـــور	الانـــاث	
١٠ — ١٤	١٦ر٢	٥٠ر٣	٣٢ر٣
١٥ — ١٩	٢٢ر٢	٦١ر٣٠	٤١ر٣
٢٠ — ٢٣	٢٤ر٧	٦٧ر٠	٤٥ر٢
٢٤ — ٢٩	٢٧ر٦	٧٤ر٠	٥١ر٩
٣٠ — ٣٤	٣٤ر٥	٨٠ر٦	٥٨ر٣
٣٥ — ٣٩	٤٤ر٤	٨٦ر٣	٦٥ر٣
٤٠ — ٤٤	٦٧ر٦	٩١ر٦	٨٧ر٧
٤٥ — ٤٩	٥٠ر٠	٩٠ر١	٦١ر٤
٥٠ — ٥٤	٥٩ر٧	٩٣ر٠	٧٥ر٦
٥٥ — ٥٩	٦٣ر٢	٩٣ر٦	٧٧ر٧
٦٠ — ٦٤	٧٣ر٣	٩٦ر٠	٨٤ر٨
٦٥ — ٦٩	٧٤ر٢	٩٦ر١	٨٥ر٢
٧٠ — ٧٤	٧٦ر٧	٩٧ر٢	٨٧
٧٥ — فما فوق	٧٩ر٣	٩٨ر٢	٨٨ر٦

ونسبة الامية في القطر ليست متساوية في جميع مناطقه فهي تختلف من محافظة الى محافظة اخرى تبعا لعوامل كثيرة لا داعي لشرحها هنا .

والجدول الاتي يبين توزيع نسب الامية بين الذكور والاناث في محافظات القطر .

جدول رقم /٢/ يبين نسبة الامية حسب الجنس والمحافظات

المحافظة	نسبة الامية ٪		المجموع
	الذكور	الاناث	
دمشق	٣٠ر٧	٧١ر٧	٥١
طرطوس	٢٢ر٦	٧٢ر٣	٤٧
اللاذقية	٣٧ر٢	٩٧ر٧	٥٣
السويداء	٢٣ر٧	٦٦ر٨	٤٦
درعا	٣٣ر١	٨٥ر٦	٥٦
الحسكه	٥٧ر٧	٨٦ر٧	٧٤
القنيطرة	٥٠ر٣	٦٢ر٧	٧١
ادلب	٣٦ر٤	٨٥ر٨	٦٢
حلب	٤٣ر٣	٧٦ر٨	٦٢
الرقة	٦١ر٢	٩٤ر٥	٧٨
المجموع	٣٦ر٩	٧٦	٥٨

ويعتبر القطاع الزراعي من اكبر القطاعات المحتوية على اميين اذا ماقسناه نسبيا مع بقية القطاعات حيث بلغت نسبة الامية نسبة ٧٠ ر٦٥ ٪ .

والجدول الاتي يبين توزيع نسب الامية حسب القطاعات الاقتصادية في القطر .

جدول رقم / ٣ / يبين نسبة الامية حسب القطاعات الاقتصادية

القطـــاع	نســبة الامية ٪	القطـــــاع	نســبة الاميـــة ٪
الزراعـــة	٦٥ر٧٠	النقل والمواصلات	٢ر٣٣
الصناعـة	٩ر٨٢	الخدمـــات	٦٠
البناء والتشييد	٦ر٤١	المتعطلـــون	٣ر٣٨
التجـارة	٦ر٣٦		

وارتفاع نسـبة الاميـة في قطاع الزراعة يؤدي الى ارتفاع نسـبة الامية في القطـــر بشكل عام مما يدعـو الى ضرورة الانتباه الى الحل الجدي لهذه الامية في هذا القطاع وتختلف نسـبة الامية في الريف من منطقة الى اخرى في القطر .

والجدول الآتي يبين توزيع نسب الامية في ريف المناطق السورية حسب الجنس .

جدول رقم / ٤ / يبين توزع نسبة الامية في الريف حسب المناطق

المنطقة الريفيـــــــــة	المجمـوع ٪	ذكـــور ٪	انـــاث ٪
الساحلية (محافظتا طرطوس ـ اللاذقية)	٥١	٢٦	٧٢
دمشق (محافظة ريف دمشق)	٥٨	٣١	٨٤
الوسطى (محافظتا حمص ـ حماه)	٥٨ر٥	٣٢	٩٣ ر٥
الجنوبية (محافظتا درعا ـ السويداء)	٧٢	٣٢ر٢	١٣ر٥
الشمالية (= حلب ـ ادلب)	٧٨	٥٠	٩٤
الشرقية (محافظات: الرقة ـ دير الزور الحسكه)	٧٢ر٥	٦٢	٨٦
مجموع الريـــف	٦٢ر٥	٤٦ر٠	٧٣

ويتضح لنا من هذا الجدول أن هناك اختلافا واضحا في نسبة الامية في الريف من منطقة الى اخرى وهي تتراوح بين ٥١ ٪ في المنطقة الساحلية وبين ٧٨ ٪ في المنطقة الشمالية كذلك نجد ان نسبة الامية بين الاناث تبلغ حوالي ثلاثة اضعافها عن الذكور في معظم ارياف المحافظات ونحن نعتقد بأن قرب الريف من المدينة وتوفر طرق المواصلات والاتصال بين الريف والحضر وانتشار المدارس تعتبر من العوامل الاساسية لانخفاض نسبة الامية في بعض المناطق مثل المنطقة الساحلية ومنطقة دمشق .

لقد اعتبرت الثورة ان الامية مشكلة يجب القضاء عليها باتباع الاتجاهين التاليين :

١ ـ الاتجاه العلاجي : ويتضمن القيام بحملة مخططة لمحو الامية تبدأ في فئات الشعب المنتجة والتي تحتاج الى تنمية طاقاتها البشرية كي تستطيع ان تكون على مستوى كاف من الوعي والادراك للاسهام في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

٢ ـ الاتجاه الوقائي : وذلك بهدف القضاء على المشكلة دون ازدياد عدد الاميين في المجتمع ويكون ذلك عن طريق وضع خطة لنشر التعليم الابتدائي وتطبيق الزامية بعد تقدير تكلفة الخطة وتحديد فترة زمنية يصبح خلالها لكل طفل مكانه في المدرسة ، وتعتبر الزامية التعليم للاميين من الصغار شرطا اساسيا لنجاح عملية محو الامية .

ونظرا للظروف الخاصة التي يمر فيها القطر ولعدم توفر الامكانيات اللازمة للسير في الاتجاهين معا فقد اختار القطر التركيز على الاتجاه الثاني وذلك عن طريق تطبيق الزامية التعليم الابتدائي في مناطق محددة اولا ثم التوسع في تطبيق الالزامية في مناطق اخرى حتى اصبحت تشمل حاليا حوالي ٦٠ ٪ من مناطق القطر الادارية .

كذلك فقد سار القطر بخطى هادئة في مجال محو امية الكبار خلال السنوات العشرين الماضية حتى عام ١٩٧١ حيث صدر قانون محو الامية خلال سبع سنوات والذي كان من اسباب اصداره مايلي :

١ - استمرار وجود حوالي ١٥٠ الف طفل سنويا خارج المدارس دون ان يتمكنوا من الانتساب الى المدرسة بسبب عجز الصفوف عن استيعابهم وعدم وجود صفوف في مناطقهم .

٢ - فقدان التوعية القومية لاخطار الامية اذ ان أكثر الاميين لا يشعرون بالفائدة المعنوية والمادية للتعليم ولا يعتقدون أن التحرر من الامية يرفع من شأنهم ومن شأن وطنهم .

٣ - ترك امر معالجة مشكلة الامية للروتين والزمن وعدم وضعها ضمن الاولويات في مشاريع الدولة .

٤ - اعتماد الاساليب والطرق غير الواقعية وغير الجماهيرية في عملية محو الامية .

٥ - عدم وجود الجهاز المركزي المتكامل لمحو الامية على مستوى القطر وقصر مسؤولية محو الامية عن طريق وزارة الثقافة والارشاد القومي دون مشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية في هذا الميدان بشكل جاد وفعال .

وقد تضمن قانون محو الامية التركيز على الامور التالية :

١ - الزام جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بمحو الامية .

٢ - النص بأنه تحقيقا لمبدأ محو الامية خلال فترة محددة ولكي لا يظهر اميون جدد ، تلتزم وزارة التربية بتطبيق التعليم الالزامي على جميع الاطفال الذين بلغوا سن الالزام كل سنة .

٣ - اعتماد العمل التطوعي المجاني في تعليم الاميين على أن هذا لا يمنع من منح المبرزين والناشطين في عمليات تعليم الاميين مكافآت نقدية وعينية ومزايا متنوعة .

٤ - الزام جميع المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن الثامنة وغير المقيدين في اية مدرسة ولم يصلوا في تعليمهم الى مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائي بالزامهم بمحو اميتهم وفق احكام هذا القانون .

٥ - الزام جميع المتعلمين ممن تجاوزوا سن الثامنة عشرة بالاسهام في عملية محوالامية .

٦ - الزام وزارة الدفاع بتعليم الاميين من المدعوين لخدمة العلم قبل انتهاء مدة خدمتهم الالزامية .

٧ - تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحرير المواطنين الاميين بمدة ٦ سنوات مقسمة على اربع مراحل :

آ - مرحلة اعدادية : مدتها سنة واحدة ، وتختص برسم السياسة العامة ووضع الاسس والقواعد الناظمة والتوعية لعملية محو الامية .

ب - مرحلة التجريب والبدء : ومدتها سنة واحدة ويتم فيها اعداد المعلمين والمشرفين والمكلفين في الاسهام بعملية محو الامية واختيار مشاريع انتقائية مركزه حسب اولويات القطاعات الهامة .

جـ - مرحلة التوسع : ومدتها ثلاث سنوات وتشمل تحرير امية حوالي مليون امي تقريبا .

د - مرحلة التصفية : ومدتها سنة واحدة ويجرى فيها تصفية جميع الجيوب التي لاتزال فيها بقايا أمية .

وبالرغم من ايجابيات هذا القانون فمن المعتقد ان لايتمكن من استكمال اهدافه خلال الفترة المحددة لاسباب موضوعية ناتجه عن ضخامة الاعباء المترتبة على القطر من جهة وعدم كفاية الاجراءات المتخذة للتخفيف من آثار مشكلة الامية .

اننا نشعر ان حجم مشكلة الامية في قطرنا وفي بقية الاقطار العربية يكبر يوما بعد يوم وهذا الكبر في حجم المشكلة لاينتج عن زيادة عدد الاميين في المجتمع فحسب، انما ينتج عن اتجاه الدولة الى تطوير وسائل الانتاج الزراعي والصناعي وادخال الميكنة الحديثة وتنظيم سكان الريف في منظمات تعاونية وهذه الامور لايمكن هضمها من قبل

الاميين في المجتمع او استخدامها من قبلهم بشكل علمي ، وبالتالي فان القوى البشريـــــة المتاحة سوف لا تكون في وضع تستطيع خلاله استخدام القوى الآلية الحديثة المتوفرة الاستخدام الصحيح او الانتفاع بها الانتفاع الامثـل وبالتالي فان المشكلة تكبر وتتضخم مع اتساع العمـل للتطوير الاقتصادي في الدولة الامر الذي يستلزم وضع حلـول فورية وسريعة لمعيقات تنفيذ خطط محو الاميـة في المجتمع .

الفصل الثالث

محو الامية الوظيفي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بدأت فكرة محو الامية بمفهوم لا يتعدى تعلم القراءة والكتابة عن طريق تعلم الحروف والمقاطع وبعض الكلمات، ولم يكن للمحتوى اى قيمة في التعليم ولذلك فلم تحقق برامج محو الامية في تلك المرحلة الاهداف المرجوة منها نظرا لان اعدادا لا بأس بها من خريجي صفوف محو الامية لم يجدوا الدافع للابقاء على المهارات التي تعلموها ومتابعة القراءة والكتابة .

ونتيجة لذلك فقد بدأ المهتمون في مجال محو الامية بالانتقال ببرامجها من الطريقة التقليدية لتعلم القراءة والكتابة الى طريقة اتخاذ المستوى الوظيفي هدفا في التعليم واطلق على هذه الطريقة في مؤتمر طهران عام ١٩٦٥ مصطلح محو الامية الوظيفي . وقد ظهر هذا الاتجاه ليربط بين التعليم وبين مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

فمن الناحية الاقتصادية نجد ان هذه الدول قد اخذت توجه قسطا وافرا من امكانياتها الى التنمية الاقتصادية لتدعيم استقلالها السياسي من جهة ورفع مستوى معيشة سكانها من ناحية اخرى وسارت في عملية تحديث الزراعة والايام ببرامج التصنيع واستخدام الاجهزة العلمية الحديثة في الانتاج ، ولكنها ادركت بعد وقت قصير ان كل ماسبق لايمكن ان يحقق اهدافه اذا لم يكن مبينا على قاعدة من التعليم وتوفر قوة عاملة متعلمة ومدركة لاهمية هذه الوسائل . وتبينت الدول العربية ايضا ان تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية يستلزم تغييرات اجتماعية واسعة النطاق ، كما يستلزم حركة تعليمية وثقافية تزود مشروعات التنمية بالقادة والعمال المتعلمين .

ومن الناحيتين الاجتماعية والثقافية كانت هذه الدول مسرحا للكثير من التغييرات الاجتماعية والثقافية التي تنتج بعضها عن التغييرات الاقتصادية السابق ذكرها اوعن

التغييرات السياسية التي حدثت فيها والمؤثرات الثقافية التي وفدت عليها وقد املت هذه التغييرات على الافراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات اتجاهات جديدة وقيما جديدة ، وعادات جديدة ، وانماطا سلوكية جديدة وهذا كله يستهدف مساعدة الفرد وتوجيهه وتمكينه من المشاركة الايجابية في حل مشكلات مجتمعة وتطوير حياته ولا شك ان هذا كله يستلزم قدرا اساسيا من الوعي والمعرفة اللذين يوفرهما التعليم .

مما سبق يتبين لنا اهمية محو الامية الوظيفي لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية باعتباره يعني جعل التعليم مرتبطا بالعمل والانتاج ومتصلا بحاجات الدارسين ودوافعهم وهادفا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما يمكن النظر الى عملية محو الامية الوظيفي على انها عملية تأخذ بيد الانسان باعتباره منتجا وتعينه على تنمية قدراته لزيادة انتاجه وذلك عن طريق تدريبه في ميدان عمله سواء كان في البيت او في المزرعة وسواء كان في المصنع او المرعى ، وخلال تدريبه يدويا لاكسابه مهارات افضل وليدرك الجانب النظري الذي يكمن وراء عمله وفي نفس الوقت يتعلم القراءة والكتابة والرسم والحساب .

ومحو الامية الوظيفي يقوم على أسس محددة يمكن تلخيصها بما يلي :

١ - ارتباط برامج محو الامية الوظيفي بمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنظيمها داخل مشروعاتها اضافة الى انها تستهدف في مضمونها ومناهجها تزويد هذه المشروعات بالقوة العاملة القادرة على تحقيق الاهداف التي تنشدها خطة التنمية من اقامة هذه المشروعات .

٢ - توجيه برامج محو الامية الى اهم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اثرا في التنمية واكثرها حاجة الى التعليم وهذا مايخالف البرامج التقليدية لمحو الامية التي كانت توجه الى جميع فئات السكان دون تمييز بين الفئات المؤثرة في الانتاج والتنمية وبين غيرها

من الفئات .

وهذا التوجه في البرامج يناسب الظروف السائدة في بعض الدول العربية والتي تتلخص بضرورة الاهتمام بتعليم الفئات العاملة لتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تؤكد على استثمار الموارد المحدودة لتلك البلاد على نحو يمكن من الحصول على اكبر عائد من الاموال المستثمرة في محو الامية وباسرع وقت ممكن مثل توجيه الامكانيات المتاحة لمحو الامية الى قطاع انتاجي معين (القطاع الزراعي) يمثل الى تنمية الامكانيات العلمية للعاملين فيه أو يمكن توجيه البرامج الى خدمة التنمية في منطقة معينه يتم التركيز على تنميتها اقتصاديا واجتماعيا ، او يكون التوجيه باتجاه نوع محدد من انواع الجمعيات التعاونية ،، وبشكل مختصر يمكن القول في كل من الحالات السابقة ، ان اعطاء الاولوية يجب ان يكون للفئات التي يكون اثرها في التنمية كبيرا والتي تكون الامية عائقا في سبيل انطلاقها نحو تحقيق اهداف التنمية .

٣ - ان يتعلم الدارسون مايساعدهم في حل مشكلاتهم في العمل والحياة سواء أكانت هذه الاشياء معلومات او اتجاهات او مهارات عملية ، وتعلم القراءة والكتابة يهدف الى استخدامه من قبل الدارسين في توجيه عملهم وتطوير حياتهم الاسرية والاجتماعية ورفع مستواهم الفكري والثقافي .

٤ - ان برامج محو الامية الوظيفي تقوم على التركيز فيمن تتوجه اليه ، فهي تتوجه بالتعليم الى فئات معينة من السكان ، قليلة العدد ومتجانسة الغرض وتحاول تغيير سلوكها مستخدمة في ذلك المنهج الدراسي المتكامل والانواع المختلفة والطرق والادوات التعليمية (وذلك على عكس البرامج التقليدية لمحو الامية التي كانت جماهيرية في طابعها ، موجهة الى جميع فئات السكان بدون تمييز) وبذلك تحولت من التوسع الى التركيز ومن الاثر السطحي الى الاثار العميقة . ومن الاهتمام بالاعداد العريضه الى الاهتمام بالنتائج التي يمكن تحقيقها .

ومن الجدير بالذكر التأكيد على ان التركيز على الفئات المصنيه لا يقتضي بالضرورة الاقتصار على الاعداد القليلة ، انما يعني ان موضوع الاعداد يمكن ان يتحدد بكل من الامكانيات المتاحة وعدد الفئة التي يقع عليها الاختيار .

٥ - ان برامج محو الامية الوظيفي متكاملة اى انه يقوم على اساس تكامل الموضوعات المختلفة التي يدرسها الدارس كما تقوم على تكامل العلم والعمل ، والتعليم والتدريب ، والمعلومات والمهارات ، وتصبح كلها ادوات للدارس في تطوير نشاطه الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ، وذلك بعكس العمل عليه في البرامج التقليدية لمحو الامية التي كانت تقوم على تعليم مواد منفصله تنحصر على تعليم القراءة والكتابة بمعزل عن الحساب وعن موضوعات الثقافة العامة .

٦ - ان مراحل التعليم الوظيفي كل لا يتجزأ تبدأ مع بداية تعليم الامي ولا تنتهي الا باتقان الدارس مهارات العمل ومهارات الاتصال معا ، كذلك فان مجالات العمل ومشكلاته تعتبر اساسا للتعليم بدلا من القراءة والكتابة وحدهما ، والدارس ينتقل حسب البرنامج الوظيفي لمحو الامية من مستوى الى مستوى اعلى يصل الى المستوى المطلوب كما تحدده مطالب العمل والانتاج ، ولا يتخرج الدارس الا بعد ان يكون قد وصل فعلا الى اتقان مهارات الاتصال واصبح قادرا على مواصلة التعلم بنفسه .

٧ - ان المواد التعليمية في محو الامية الوظيفي تشتق من واقع العمل الذى يعيشه الدارسون سواء اكان في المصنع او المزرعة ، وهذا مايتطلب تنوع في الكتب المستعمله في محو الامية يتفق مع اختلاف اعمال الدارسين وبيئاتهم ومشكلاتهم فهناك مثلا كتب للمشتغلين بالزراعة وثانية للمشتغلين بالصناعة وثالثة لعمال النقل وهكذا .

٨ - ان برامج محو الامية الوظيفي تفرض اختيار العناصر الصالحة للتعليم ، القادرة على النهوض باعباء التعليم الوظيفي المدركة لطبيعة المشاكل التي يعاني منها الدارسين

وهذا يتطلب ان يكون المعلمون من الراغبين في العمل بميدان الخدمة العامة ومن القادرين على الاتصال بالمزارعين والعمال والنساء وحل مشكلاتهم ومن ثم يدربون على طريقة محو الامية الوظيفي وبرامجها واهدافها حتى يتمكنوا من زيادة قدرتهم على الاتصال بالناس وتوجيههم ونقل المستحدثات الفنية والعلمية اليهم نقلا محكما بمختلف الوسائل التعليمية ، كما ينبغي ان يتدربوا على فهم ودراسة المشكلات بصورة علمية وموضوعية من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت عملية تطبيق محو الامية الوظيفي فان نتائج ايجابية هامة قد تحققت نتيجة لهذا التطبيق من اهمها تحقيق التكامل والتوافق الزمني بين تعليم القراءة والكتابة وبين التدريب المهني اضافة الى عملية الربط بين محو الامية وبين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية .

ولكي تأتي عملية محو الامية الوظيفي بالنتائج المرجوة منها فانه لابد من توفير متطلباتها الضرورية التي تقوم بشكل اساسي على التخطيط العلمي والتنظيم الاداري القادر على جعل التعليم والتدريب من الوظائف الاساسية للوحدات الانتاجية ، وفي وضع المناهج الدراسية التي تحقق الغرض المنشود ، وفي اختيار المواد التعليمية المتنوعة التي تخدم الاغراض المختلفة مثل المهارات المهنية ومهارات الاتصال والمعلومات الاجتماعية والمبادىء الصحية .

وبالرغم من المحاولات التي جرت لتأمين المتطلبات السابقة فان مشكلات حقيقية قد واجهت محو الامية الوظيفي سواء في مستوى تخطيط البرامج او في مستوى التطبيق يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — صعوبة تحقيق التوازن بين تلقين المهارات وبين التثقيف العام اضافة الى قصور المناهج عن اعداد العامل المتدرب لمواجهة التغيرات التكنولوجية في الانتاج . ويمكن

مواجهة هذه المشكلة عن طريق الاخذ بنظام التثقيف المتكامل مع التدريب الذى يستهدف تغطية المعلومات المهنية العامة التي سيجرى عليها التدريب كما يتضمن دروسا لمحو الامية ذات ارتباط وثيق بالمهنة التي يجرى عليها التدريب .

٢ — صعوبة تحقيق استقرار علاقات العمل والانتاج التي يرى خبراء محو الامية الوظيفي ان هذا الاستقرار رهن بتوفير قوة عاملة متعلمة وعلى قدر كبير من الكفاءة وقادرة على التعامل السوى فيما بينها ومع المجتمع ولذلك فهم يركزون على التدريب المهني والتثقيف بالمعلومات العلمية والتكنولوجية والحضارية . ويمكن ان يتجلى هذا الاستقرار في احترام المواعيد وادراك قيمة الوقت في عمليات الانتاج وفي النظام داخل العمل اضافة الى الدقة في العمليات الانتاجية .

٣ — صعوبة تحقيق الالفة والتوافق بين العامل والآلة والجماعة التي تشترك معها في الانتاج وتتجلى هذه الالفة بمظاهر متعددة اهمها العناية بالصيانة والحد من الهدر والضياع وفي انخفاض معدل التعرض للحوادث وانخفاض نسبة اصابات العمل اضافة الى الابتكار والتطوير في الآلات المستخدمة من جانب العاملين ، وقد اثبتت الابحاث الميدانية ان نسبة الهدر والضياع والتعرض للحوادث واصابات العمل تتناسب تناسبا عكسيا مع مستوى تدريب العمال .

كذلك يمكن القول ان محو الامية الوظيفي يعتبر وثيق الصلة بالتدريب المهني للكبار نظرا لان جهود محو الامية الوظيفي تتجه نحو تنمية مهارات فئة من القوى العاملة وهي فئة العمال الاميين وذلك عن طريق تعليمهم القراءة والكتابة ورفع المهارات التي يتطلبها العامل لممارسة مهنته أو عمله .

ومحو الامية الوظيفي يسعى بجانب رفع المهارات الفنية الى مايمكن ان نسميه بالاعداد الثقافي والحضاري للعامل من خلال اهتمامه بقضايا عديدة نذكر منها : رفع مستوى التعامل بين العامل وزملائه . واعداد العامل للتعامل السوى مع باقي المواطنين ، وتكوين

العامل كمواطن وكانسان ، وتنمية الالفة بين العامل والآلة ، واعداد العامل لقبول التغيرات التكنولوجية الحديثة ، وتنمية الاحترام لفكرة العمل والانتاج في المجتمع ولذلك يمكن اعتبار معهد الامية الوظيفي اضافة هامة وجديدة الى مجالات اعداد القوى العاملة في المجتمع .

الفصـــــل الرابـــــــع

الارشاد الزراعي كاتجـاه فعـال في تعليم الكبـار

الارشاد اسلوب تعليمي مورس منذ القديم وهو يعتبر من اقدم انواع الممارســـات التعليميـة التي عرفها الانسان ، فقبل تعرف الانسان على اسلوب التعليم المدرسي بنظامه المعروف كان الآباء ينقلون الى ابنائهم مهنتهم وخبرتهم وتراثهم الثقافي والحضاري ، ثـم تطور اسلوب النقل هـذا ليمتد الى بعض افراد المجتمع الذين وجدوا في انفسهم المقدرة والخبرة على تعليم وارشاد غيرهم من الكبار امور حياتهم ، وكان اقربها واكثرها التصاقا بظروفهم موضوع الرشاد الزراعي .

وعندما تعقدت اساليب العمل وتمايزت نظـم المعيشـة وظهرت التخصصـات كان لابد مـن اتباع وسائل جديدة لتأمين اتقان العاملين لادوارهم واساليب عملهم واكسابهم مهارات جـديدة وهذا ماستلزم وجود المعاهد الدراسية لتعليم الصغار الى وجود اساليب اخرى لتعليـم الكبار كان من اهمها المجهودات التطوعيـة لافراد وهيئات لمست اهمية نقل الثقافـــة العلميـة الزراعية بالنسـبة للمشتغلين بالزراعـة ولاسرهم .

وهكذا نجـد ان الارشاد الزراعي قد اخذ صفة النشاط التعليمي الذي يشترك مـع المناشـط التعليميـة الاخرى في كثير من الخصائص وان كان يتميز عنها بخصائص اخـرى تجعل منه كيانا متميزا . فهو يشترك مع الانشطة التعليمية الاخرى في كونه يسعى الى احداث تغـير في الشخصية عن طريق تشكيل البنيان المعرفي لافراد جمهوره وعن طريق تزويدهـم بالمهارات النافعة لهم في عملهـم وفي حياتهم ، اضافة الى ان الارشاد الزراعي يستند في كل ممارساته على اساس علمي مستمد من النظريات والمبادىء التعليميـة التي وصلت اليهـا الدراسات في علـم النفس التعليمي والاجتماعي والى ممارسة تخرج عن اطار هذه المبادىء او تتعارض معها لايمكن اعتبارها ممارسة ارشاديـة ، وفي ذلك تأكيد لما تشير به فلسفـة

الارشاد الزراعي من ضرورة استخدام النظريات والمبادىء التعليمية كأساس لانشطته التعليمية .

والارشاد الزراعي يتميز عن غيره من النظم التعليمية الاخرى بجملة من الخصائص اهمها :

١ - نوع الجمهور الذي يعمل معه والذي يتحدد بطبيعة المجتمع ومجال العمل نظرا لان الارشاد الزراعي يركز نشاطاته في نطاق المجتمعات الريفية وبين المشتغلين بمهنة الزراعة على وجه الخصوص .

٢ - المادة العلمية التي يقوم بنقلها لجمهوره والتي هي الزراعة والاقتصاد المنزلي ويركز على النواحي التطبيقية في هذه العلوم وبالاخص الافكار الصالحة للتطبيق المباشر في كل من الحقل والمنزل الريفي وهو يستعين بالاخصائيين في كل نواحي التطبيق وبالقادة المحليين لتوفير انسب ظروف التعليم والممارسة الفعلية لجمهوره .

٣ - الطرق التعليمية التي يستعملها متعددة ومتنوعة تبدأ بالاتصال الفردي بالمزارع واسرته وتتعداها الى الاتصال الجماهيري عن طريق الاذاعة والتلفزيون وهو يركز اساسا على الايضاح العملي بكافة انواعه وعلى التعليم بالممارسة .

٤ - عدم اتباعه منهجا دراسيا محدد البنيان كما هو الحال في التعليم المدرسي ولا يشترط شهادات او اجازات علمية .

والارشاد الزراعي بشكل عام هو عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بالتطبيق الفعلي لمراحلها المختلفة والمتشابكة جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين . مهتديين في ذلك بفلسفة عمل واضحة بغرض خدمة المزارعين واسرهم وبيئتهم واستغلال امكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية ، ومساعدتهم على توجيهها لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق احداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم ، ويعني هذا التعريف وغيره من التعريفات السابقة ان الارشاد الزراعي نشاط تعليمي ، وانه خدمة هادفة وان هدفه المجتمع الريفي بكل عناصره - وانه قادر على التكيف وعلى الاستمرار في البيئات والمجتمعات ذات الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة .

والارشاد الزراعي نوع من التعليم الموجه اساسا نحو مقابلة متطلبات الناس بحيث يبدأ من حيث فهم الجماهير وقدرتها الاستيعابية وامكاناتها المهارية ، وهو يتحمل مسؤولية نقل المعارف التكنولوجية لتمارس في الحياة الريفية بواسطة الريفيين أنفسهم، وهذا النقل التكنولوجي الى الريف بشكله هذا هو عبء الارشاد الزراعي ومسؤوليته، عبء لا يبدو فيه الا الضخامه ومسؤولية لا يبدو فيها الا الجسامه، يتحمل فيها الارشاد الزراعي مسؤولية تغيير اسلوب حياة القرن الثامن عشر في الريف الى اسلوب حياة القرن العشرين تحت ظروف قاسية .

ولا بد من الاشارة الى ان المادة الارشادية تعتمد اساسا على نتائج البحوث الريفية سواء اكانت زراعية او اجتماعية ريفية او ادارية او تسويقية او انتاجية او تحسينية الخ . . وهذه المادة تعطى للجمهور باشكال مختلفة وبأساليب متعددة ومواصفات لابد من اتباع الدقة فيها ، وهذا كله يتجلى بالمجالات الآتية :

١ - تبسيط المعلومات التي خرجت بها نتائج البحوث ووضعها في اطار من الواقعية التنفيذية تمكن الناس من تبين ماجاءت به ، والتبسيط هو ادق الانشطة الارشادية جميعا واكثرها عمقا وهو عملية يقوم بها الجهاز الارشادي .

٢ - الرسالة الارشادية : وهو مايصدر عن الجهاز الارشادي من معلومات موجهة الى الريفيين ويتم اعداد الرسالة للنشر او للتدريب في موقف تعليمي او تدريبي او ممارسة تحت الاشراف .

٣ - نشر الرسائل الارشادية بجميع وسائل اتصال الجهاز الارشادي بالجماهير وقد يكون ذلك اما بالاجتماعات والندوات التي تعقد لهذا الغرض او بواسطة الحقول الارشادية او المطبوعات او بواسطة الاذاعة او غيرها . . . . الخ

وتعتبر تخير القناة المناسبة لتوصيل الرسالة الارشادية نوعا من معاملتها الدقيقة

فهناك قنوات متعددة للاتصال الارشادى ، منها مايستخدم في الاتصال الفردى ومنهـــا مايستخدم في الاتصال بالجماعات او بالجماهير .

٤ — تقييم نتائج العملية الارشاديـــة ويكون ذلك باستعمال مقاييس متعددة وتحليل الاستفتاءات وتحليل الاحصاءات وملاحظـــة درجة التغيير في سلوك المسترشدين ورغبتهم في استخدام علـــوم التكنولوجيا الزراعية في حياتهـــم العملية وفي سلوكهم التنفيذى .

ان دور الارشاد الزراعي التعليمي في توعية وتثقيف المزارع وتطويره يعتبر من اكثر الادوار الحيوية التي يمكن ان يقوم بها الارشاد الزراعي ويتم ذلك عن طريق الاقناع فيدرك ان ماينصح به مـــن طرق واساليب مستخدمة انما هي لفائدته وان مايتعلمه من معارف ومهارات جديدة سيعود عليه بالنفع فيصبح بذلك فردا منتجا قويا وفعالا في المجتمع الذى يعيش به قادرا على النهـــوض باعبائه متسمنا فيما يبذل من جهود لمساعدته على مساعدة نفسه ، ويصبح بذلك اكثر تفهما ومـــن ثم اكثر تجاوبا مع مشاريع التنمية والاصلاح ، وهذا سيؤدى الى اهمية بالغة في عمليات التنميـــة الزراعية بشكل خاص والنهوض بالريف بشكل عام .

مما سبق نرى ان رسالة الارشاد الزراعي لاتقتصر على مجرد العمل على زيادة الانتـــاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني او السعي الى احداث تقدم تكنولوجـــي في اساليب وطـــرق الزراعة ولكن رسالته تتخطى ذلك النظام وتمتد لتشمل على احداث نهضة اجتماعية ريفيـــــة عن طريق احداث نهضة اقتصادية باستغلال كل مافي الريف من موارد وامكانيات طبيعية وبشرية مع تعليم وتثقيف وتوعيـــة الزراع وافراد اسرهم وتنمية قدراتهم وتحسين مهاراتهم وتغييـــــر اتجاهاتهم واسلوب تفكيرهم حتى يتمكنوا من الاستفادة العقيقيـــة والكاملة من التقدمات العلميـــة والتكنولوجيـــة في الزراعة وغيرها مما يؤدى الى رفع مستوياتهم المعيشية والارتقاء بمجتمعاتهـــم المحلية بكل ماينطوى عليه هذا من تجسيد لشعار اقامة مجتمعات ريفيـــة عصرية .

ومما يؤسف له عدم ادراك الكثيريـــن في ارجـــاء وطننا العربي لهـــذه النظـــــرة

المتكاملة سواء لجوهر ومضمون الارشاد الزراعي كعمل تعليمي في المقام الاول الذى يمكن ان تساهم به اجهزته في مجالات تعليم الكبار ومحو الامية ، اذ من الملاحظ بصفة عامة ان دور الارشاد الزراعي يقتصر على مجرد تقديم بعض الخدمات الزراعية بدون تعليم .

الفصـــــــل الخامـــــــــس

التدريب المهني كاتجـاه من اتجـاهات تعليم الكبـــــار

دلت الدراسات التي قام بها البروفسور بلدوين Baldwin على اهمية التعليم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تبين نتيجة لهذه الدراسات ان التعليم العام قد شارك بنسبة ٢٠ ٪ من مجموع الاسباب المؤديـة للتنمية في الولايات المتحدة الامريكيـة، بينما شارك التدريب العملي والتقدم في المعرفة الفنية بنسبة ١٨ ٪ من اسباب التنمية فيها .

كذلك فقد اكد البروفسور شولتز Schultz هذه الحقيقة حين قال ان اكثر من ٥٠ ٪ من الصعود الذي طرأ على الدخل القومي الامريكي في خمسينات القرن الحالي انما يرجع الى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم ادى بدوره الى تقدم انتاجيـة العمل .

اضافة الى ما سبق نجد ان البروفسور بكر Bekar قد اثبت في احد ابحاثـــه ان الاستثمار في مجال التعليم يعود بعائد يقدر بـ ١١ ٪ سنويا من قيمة الاستثمـــار الموضوع فيـــــه .

كما تؤكد دراسات هاربسون اهميـة العنصر البشري في التنمية من ناحية واهميـــة التعليم في تكوين العنصر البشري من ناحية اخرى ، وعلى هذا نجـد ان تعليم الكبار بصفـة عامة ومحو الامية بصفة خاصة ضرورة اساسية لرفع مستوى الكفاية الانتاجيـة الامر الذى يعتبـر شرطا اساسيا لتحقيق معدلات عاليـة في مجال التنمية .

وقد تأكدت اهمية التعليم في رفع مستوى الكفاءة الانتاجيـة في الاتحاد السوفييـتي حيـن اسفرت البحوث التي اجرتها لجنة التخطيط (الجوسبلان) حول الاثار الاقتصاديـة للخطـة العشرية لتنمية المدارس على ان الكفاءة الانتاجية للعمال الذين اتموا المرحلـــة الاولى للتعليم تزيد مرة ونصف تقريبا عن الكفاءة الانتاجيـة للعمال الاميين في نفس العمـــر في اداء نفس العمل ، وان الكفاءة الانتاجيـة لمن تلقوا تعليما ثانويا تبلغ الضعف على حيـــن

ترتفع الكفاءة الانتاجية للخريجين الجامعيين الى اربعة امثالها ، واستخلص من هذا ان الزيادة في الكفاءة الانتاجية التي ستتحقق بفضل الخطة ستتكفل بالوفاء بنفقاتها باكملهـــا بل وفي غضـــون سنواتها العشر .

واذا كانت اهمية التعليم العام تبدو واضحة بهذا الشكل فمن المؤكد أن اهمية التأهيـــل والتدريب والتعليم المتخصص ذات فائدة اعظـم ومردود وانتاجيـة اكثر ومساهمة اكبر في الدخل القومـي .

فقد تبين ان رؤوس الاموال التي وظفت في التعليم والتدريب في الولايات المتحدة تعوض خلال تسع او عشر سنوات بينما يحتاج تعويض الثروس التي توخـــذ من اجـل التنمية الاقتصاديـة الى فترة تتراوح بين ١٢–١٨ سنة فمثلا يمكن القول ان برنامجا لاستصلاح الاراضي الجـديدة لايستطيع سد نفقاته قبل ١٢–١٥ سنه من بدء استثماره .

وهكذا يتوضح اكثر فأكثر دور التأهيل والتدريب باعتباره توظيفا مثمرا لرؤوس الاموال وليس مجرد استهلاك او انه عبارة عن نفقات خدميـة غير اقتصاديـة كما يظن البعض .

وللتوضيح يمكن القول ان متوسط الخسائر الناجمه عن عدم كفاية الرعاية البيطريـة يقدر بحوالي ١٠ ٪ من مجموع الحيوانات و ١٠ ٪ من مجموع الانتاج الحيواني ، وكذلك فان نسـبة الاضرار التي تسببها الامراض السارية المستوطنه والامراض الطفيلية الجماعية من خسائر في ثروتنـا الحيوانية تعادل ٢٠–٣٠ ٪ من قيمتها الاجمالية اى مايزيد عن ثلاثمائة مليون ليرة سوريـــة فاذا تمكنا من تخفيض نسبة الخسارة هذه الى النصف عن طريق تقديـم التدريب للمزارعيـــن والتأهيل للفنيين لحققنا وفرا للدخل القومي لايقل عن / ١٥٠ / مليون ليرة سورية بالاضافـــة الى اثره الايجابي على زيادة الانتاج من اللحم والحليب .

كذلك فقد لوحظ عام ١٩٦٥ انخفاض نسبة السكر في الشوندر السكري بمحافظـــة دمشق وتبين بعد الدراسة بأن العوامل الاساسية المسؤولـة عن ذلك هي تأخر المزارعيـــن في قطاع الشوندر السكري وبالتالي عدم تدريب الفنيين والفلاحيـن على الاصول الصحيحـــة

لزراعة هذا المحصول الهام .

ان تأهيل وتدريب الكوادر الزراعية والفلاحين الى أحسن السبل لاستثمار الارض وفق معطيات العلم الحديث وانشاء صناعات زراعية وفتح اساليب التعاونية سيؤدي الى توفير فرص للعمل والتعليم على مهارات صناعية زراعية لشباب الريف مما يزيد من الانتاجية ويحد من البطالة في الريف بكافة انواعها وبالتالي فهو يقضي على اغلب الهجرات من الريف الى المدينة . لان اتقان عمل معين يجعل العامل متعلقا بذلك العمل ويسهل له القيام به ويمكنه من ادائه بسهولة .

كما ان توفر الكوادر الزراعية المؤهلة والمدربة بالكمية والكيفية اللازمة ووجودهم الى جانب الزراع وتوعية المزارعين الى هذه الامور التي قد تبدو بسيطة سوف توفر الكثير من المال والجهد الضائع وتساهم في زيادة الانتاجية وبالتالي الى زيادة الدخل القومي .

كما ان بعض التعديلات التقنية البسيطة في اساليب الاستثمار يمكن ان تؤدي الى تحقيق تطور ملحوظ في الانتاجية .

ومن الجدير بالذكر ان لتأهيل وتدريب الكوادر الزراعية اهمية خاصة في مجال التخفيف من آثار البطالة المقنعة وفي الحد من الهجرة الريفية غير المنظمة من الريف الى المدينة . لقد اصبح معروفا بان اعادة النظر في استعمالات الاراضي وحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وزيادة عدد الاخصائيين الزراعيين وتحسين كفاءاتهم وعملهم جنبا الى جنب مع المزارعين لارشادهم الى الاساليب الزراعية الحديثة وتوعيتهم زراعيا واجتماعيا سوف يساهم مساهمة فعالة في حسن استغلال الارض والموارد الزراعية المختلفة استغلالا جيدا ويقضي على رواسب الماضي في العلاقات الاجتماعية السائدة — والاستغلال المتخلف للارض ويحل محلها الاستغلال التعاوني المتطور .

لكل ماسبق فان نجاحات اساسية وجدية قد برزت لتوفير الاجهزة الفنية الزراعية اللازمة اضافة الى زيادة معارف الاجهزة المتوفرة بقصد رفع كفاءتها وتأمين الاجهزة القادرة على قيادة عملية الارشاد والتدريب في الريف .